الدرس النحوي عند الشيخ محمد جعفر بن الشيخ محمد إبراهيم الكرباسيّ

(١٩٢٧م ـــــ ....)

رسالة تقدم بها

إدريس جاهل إدريس

إلى مجلس كلية التربية-جامعة بابل, وهي جزء من متطلبات نيل درجة (ماجستير) في اللغة العربية وآدابها(النحو)

بإشراف الأستاذ الدكتور

صبـــاح عبـــاس الســـالـــم

ربيع الأول ١٤٢٧هـ
نيسان ٢٠٠٦م

Ministry of higher studies and scientific research

University of Babylon

College of education

Department of Arabic Language

GRAMATICAL STUDY

OF

ALSHAIKH MOHAMMAD JA'FAR ALKURBASI

A theasis submitted by

IDREES J. IDREES

To the council of the college of education University of Babylon in partial fulfelment of the linguistics for the degree of Master in Arabic language and its literature/grammar.

Supervised by

Prof . Dr . Sabah Abbas AL- Salim

١٤٢٧ A . H . **٢٠٠٦ A . C.**

إقرار المشرف

أشهد أن رسالة طالب الماجستير (**إدريس جاهل إدريس**) الموسومة بـ (**الدرس النحوي عند الشيخ محمد جعفر بن الشيخ محمد إبراهيم الكرباسيّ**) أعدت بإشرافي في قسم اللغة العربية , كلية التربية – جامعة بابل . واستوفت خطتها وهي جزء من مطالب الحصول على درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها/ النحو.

المشرف

الإمضاء :

الاسـم: أ . د . صباح عباس السالم

التاريخ : /٦ /٢٠٠٦

بناء على التوصيات المتوافرة , أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

الإمضاء:

الاسم : أ. م.د. عامر عمران علوان الخفاجي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : / ٦ / ٢٠٠٦

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (**الدرس النحوي عند الشيخ محمد جعفر بن الشيخ محمد إبراهيم الكرباسي**ّ) , وناقشنا معدّها الطالب (**إدريس جاهل إدريس**) , في محتوياتها وفي ما له علاقة بها, ونعتقد أنها جديرة بالإجازة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ النحو, بتقدير( ).

الإمضاء : الإمضاء :

الاسم : أ. م. د. عبد الإله علي جويعد الاسم : أ. م. د. صباح عطيوي

التاريخ : / ٦ /٢٠٠٦ التاريخ : / ٦ /٢٠٠٦

عضوا عضوا

الإمضاء : الإمضاء :

الاسم : أ. د. صباح عباس السالم الاسم : أ. د. علي ناصر غالب

التاريخ : / ٦ /٢٠٠٦ التاريخ : / ٦ /٢٠٠٦

مشرفا رئيسا

تصديق مجلس الكلية

صَدّق مجلس كلية التربية في جامعة بابل قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء:

الاسـم: أ.م. د. لؤي عبد الهاني السويدي

عميد كلية التربية

التاريـخ: / / ٢٠٠٦ م

الإهداء

إلى.....

أمي العزيزة..

إلى.....

الـذي يرقبنــي مـن بعيـد
وقلبه معي, أخي د. حمزة

إلى .....

جناحيّ اللـذين حلقـا بـي فـي
رحاب هذه الرسالة أخويّ د. شاكر ومظفر..... إجلالاً وإكباراً..

إلى.....

أخـــــواتي وزوجتـــــي.....
اعتزازاً ووفاءً..

شكر وتقدير

إلـى العـين التـي نقّبـت عـن الهفـوات وأقالـت عثراتهـا. والقلـب الـذي أُفعـم بـالأخوة فجاوز الكِبَر إلى التواضع فملك بهذا قلوب الآخرين. الدكتور قيس حمزة الخفاجي.

إلى صاحبي النظرات الصائبات والإرشاد المخلص والنصيحة المحضة أستاذيّ الكريمين الدكتور حامد عبد المحسن الجنابي والدكتور محسن حسين الخفاجي.

وإلـى عضـيدين لـم يـبخلا علـيّ بتشـجيع أو تيسـير كتـاب أو بـذل مشـورة, أخـويّ العزيزين ضياء مجيخ الوزير وغانم كامل الحسناوي.

Abstract

IN THE NAME OF ALLAH THE BENEFICENT THE MERCIFUL

Praise be to ALLAH HIS MAJISTY for this work has been completed under His benediction.

When I had read the explanation of Ibn- Aeqeel about Ibn-Malike's Al-Fiyya, I had very great desire to study any field in grammar. At the same time, one of my friends was taught this by Al-Shaikh Mohammad Ja'afar Al-Kurbasi. He talked to me about the geanous method of Al-Kurbasi which he use in his teaching.

Moreover, the researcher had been taught this topic in his first academic year by Dr. Hamid Abd- Al-Muhsin Al-Janabi as well as my supervisor Dr. Sabah Abbas Al-Salim encourages me continuously to choose this topic and study the grammalical achievements of Al-Kurbasi. So the researcher can fulfil tow targets: firstly, study grammar, secondly introducing to the great scientific personality of Al-Kurbasi.

This study has an introduction and four chapters. The introduction deals with the life of Al-Kurbasi, his birth, name, family, surname, reputation, religious study in the local school and it ends with remembering the topic of his books.

The first chapter devots to talk about the grammatical books of Al-Kurbasi in detail and his works in other fields briefly. This chapter arranges his grammatical books according to their time of publishing.

Beside that this, chapter shows the method of Al- Kurbasi which he had fellowed to compil those books and explains the method of presenting the grammatical materialsin them,

The second chapter explains the attitude of Al- Kurbasi, and it indicates the evidences of the grammatical formation. The researcher finds that the talking about those evidences is very useful to express them clearly.

The third chapter deals with the method of Al- Kurbasi to treat the grammatical models in his books.

The fourth chapter has the openions and suggestions of Al-Kurbasi about some grammatical cases, and these openions are classified into nouns, verbs, and prepositions. In this chapter, the researcher also shows some grammatical cases which of Al- Kurbasi has mentioned in his books although he had not given his openions about them.

Finally, cardinal thanks and deep gratitude to my supervisor, Dr. Sabah Abbas Al-salim for his fatherly care, patience, cooperation, valuable guidance, and constructive suggestions helped me to carry out this work. The researcher and his supervisor greatly indebted to Al- Kurbasi for his help and support to enrich the present study. The researcher is also indebted to every one who helps and encourage him to achieve this study.

There is no work which can be called the best or it is completed.

Finally, the researcher would like to express his deepest and warmest gratitude and love to his family for their continuous help, and support.

IDREES J. IDREES

ولادته واسمه: هو الشيخ محمد جعفر بن الشيخ محمد إبراهيم بن علي بن محمد حسين بن محمد مهدي بن محمد إبراهيم الكرباسيّ*. وقد ولد في مدينة النجف الأشرف. وفي تاريخ ولادته خلاف فقال محمد الأميني[١]: إنّه ولد في ١٩٢٤م، وقال د. صباح نوري المرزوك[٢]: إنّه ولد في ١٩٢٥م ، وذهب غيرهم [٣] إلى أنّه ولد في ١٩٢٧م[٤]. ومنزله اليوم في النجف الأشرف قرب مرقد كميل بن زياد(رضي الله عنه).

والده: وهو العالم الفقيه محمد إبراهيم الكرباسيّ، ولد في النجف عام١٣٢٢هـ ١٩٠٤م وتوفي في ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م وبدأ تحصيل العلم منذ الثانية عشرة من عمره. ودرس المقدمات لدى المرحوم الإيرواني، والحكمة لدى المرحوم الآشتاني، والخارج عند محمد حسين النائيني وأبي الحسن الأصفهاني. وكان من مراجع التقليد في عصره وله كثير من المؤلفات[٥].

أسرته ولقبه:

---

* وهو الجد الأكبر للشيخ محمد جعفر الكرباسيّ ولد في ١١٨٠ وتوفي في ١٢٦٢هـ وقبره بأصفهان. وكان من أعاظم علماء عصره، زاهدا تقيا. قرأ بأصفهان على الآقا محمد علي الجيلاني. ينظر: مرآة الكتب: ١٦٢/١, ومستدرك سفينة البحار:١٥/٩ ، ومعجم الأعلام: ٣٠٥/٥.

١- ينظر: معجم رجال الفكر والأدب في النجف الأشرف خلال ألف عام: ٣٢٢.

٢- ينظر: معجم المؤلفين والكتاب العراقيين: ١٢٨/٧.

٣- ينظر: آل كرباسيّ : ١٤٧.

٤- وردت ترجمة الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ في معجم رجال الفكر والأدب في النجف الأشرف خلال ألف عام: ٣٢٢ ، ومعجم شعراء الشيعة: ٣٤٣ ، ومعجم المؤلفين والكتاب العراقيين: ١٢٨/٧، ومستدرك شعراء الغري :٣٤١/٢ ، وآل كرباسيّ :١٤٨.

٥- وردت ترجمة الشيخ محمد إبراهيم الكرباسيّ في : موسوعة أعلام القرن العشرين :٢١٦/٣ ، وآل كرباسيّ: ١٤٧.

أسرته: وهي من الأسر الدينية النجفية، ترجع في نسبها إلى مالك الأشتر النخعي. وهي أسرة عربية سكنت النجف في القرن الثاني عشر الهجري، وأنجبت هذه الأسرة الكثير من العلماء والمفكرين[٦].

أما لقبه: فقد لقب بالكرباسيّ وردت كلمة كرباس في لسان العرب بمعنى الثوب من القطن، فقد ذكر " أن الكرباس ثوب من القطن وبياعه كرابسي. والجمع كرابيس"[٧].

وقد وردت بهذا المعنى في تاج العروس[٨]، ومجمع البحرين[٩]. وكان هذا اللباس الخشن قد اعتمده زهّاد هذه الأسرة في ارتدائه والظهور به أمام الآخرين. وأضيفت إليه ياء النسب فأصبح لقبهم الكرباسيّ[١٠]. وقيل غير ذلك فقد "روي أن سيدة زاهدة من أهل أصفهان كانت تحوك من الخيوط التي تملكها قطعا من القماش تدعى(كرباس) وهو قماش أبيض رخيص الثمن، فتمكنت من توفير مبلغ من حياكة القماش وبيعه, وصرفت ريعه في بناء مستودع للماء أو حوض كبير يكفي لإرواء الحي الذي تسكنه وتأمين حاجته من الماء، وجعلت الحوض وقفاً على أهل ذلك الحي، فاشتهر الحيُّ – في ما بعد- بحوض كرباس. وبتعاقب الزمن أخذت الكلمة طريقها للاختصار فحُذفت كلمة حوض، وسمي أهالي تلك المنطقة- في ما بعد- بأهالي كرباس"[١١] . والراجح أنّ السبب في لقبهم هو اعتمادهم ثوب الكرباس زيّا لهم[١٢].

دراسته في الحوزة[*]: بدا الكرباسيّ دراسته(الحوزوية) بالنحو والصرف والمعاني والبيان على يدي عالم النحو المنفرد- كما يسميه- الشيخ عبد الله الشرقي ت ١٩٩٨م، ولازمة عشر سنوات عني الشرقي فيها بتدريسه ووجهه وجهة صحيحة في هذه العلوم. وقد درس على يديه شرح ابن الناظم على ألفية أبيه وقطر الندى ومغني اللبيب لابن هشام وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك. وأجازه الشيخ الشرقي بتدريس النحو.

أما دروس الفقه فإن الشيخ جعفراً الكرباسيّ تلقاها من شيوخ عدة. فقد درس علم المنطق وكتاب معالم الأصول عند الشيخ محمد إبراهيم، ودرس كتاب الكفاية عند السيد جواد العاملي.

٦- ينظر: موسوعة أعلام القرن العشرين: ٢١٦/٣ ، آل الكرباسيّ: ٤٣٣.
٧- لسان العرب: مادة (كربس): ١٦٥/٦.
٨- ينظر: تاج العروس:مادة (كربس): ٢٣٠/٤.
٩- ينظر: معجم البحرين: مادة(كربس): ٢٨/٤.
١٠- ينظر: موسوعة أعلام القرن العشرين: ٢١٦/٣.
١١- آل الكرباسيّ : ٤٣٣.
١٢- أخبرني بذلك الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ في لقائي معه بتاريخ ٢٣ /١١/٢٠٠٥.
* هذه الصحائف نقلت من خط الدكتور باقر الكرباسيّ نجل الشيخ محمد جعفر.

وكان شيخه في الأدب واللغة وأسلوب الكتابة الأستاذ صدر الدين أحمد(ت ١٩٩٢م) وكان أثر هذا الشيخ كبيرا في الكرباسيّ

وعلى ما ترسمه الدراسة (الحوزوية) فإن البحث الخارج هو الخطوة الكبرى فيها. وكان يحضر البحث الخارج عند السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي، والسيد محمود الشاهرودي, والسيد محسن الطباطبائي الحكيم، ووالده الشيخ محمد إبراهيم الكرباسيّ.

وفي عام ١٩٦٣م انضم إلى كلية الفقه، وتخرج فيها سنة ١٩٦٧م.

تدريسه في الحوزة والمدارس الدينية: بعد أن اطمأن الشيخ عبد الله الشرقي إلى تمكن الشيخ جعفر الكرباسيّ من علمي النحو والصرف، ومن علمي المعاني والبيان, أعطاه الإذن بالتدريس اللغوي الحوزوي، فبدأ يدرس طلابا في الحوزة إلى جانب أستاذه الشرقي.

ودرّس في الوقت نفسه في مدرسة منتدى النشر الابتدائية والثانوية، وعمل في هذه المدرسة مدة خمس سنوات، ثم عمل بعد ذلك في مدرسة الإمام كاشف الغطاء الدينية المسائية. وكانت المادة التي يدرّسها في هذه المدارس هي اللغة العربية.

ولم ينقطع الشيخ عن درسه الحوزوي بل كان مستمرا فيه دارسا ومدرّسا.

وبعد هذا اتجه إلى التدريس في الحوزة العلمية على نحو أوسع وأكبر من ذي قبل. فكانت مقبرة السيد الشاعر محمد سعيد الحبوبي هي مكان إعطائه الدروس (الحوزوية). وكانت دروسا في قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام, وشرح بدر الدين ابن الناظم على ألفية أبيه ابن مالك, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. وإلى جانب النحو كان يدرّس علمي المعاني والبيان, وعلم الصرف, وفقه القرآن وإعرابه.

شيوخه:

- درس القراءة والكتابة على يد الملالي وكان على رأسهم الشيخ جويدة.
- دخل المدارس الحكومية أيام انقسمت فيها الأسر النجفية بين مشجعين للمدارس ورافضين لها. وكانت مدرسة السلام هي المحطة الأولى. وكان مديرها آنذاك السيد وهاب كمونة ثم أعقبه في إدارتها الشيخ رؤوف الجواهري. وكان من معلميه في هذه المرحلة:الحاج قوام الدين, والسيد يوسف الحلو, وعلي الجزائري, ووهاب شمسة, والأستاذ عبد الأمير الشرقي, وكان لهم أثر كبير في نفسه, وخاصة الأستاذ عبد الأمير الشرقي الذي كان أديبا وراوية للشاعر الشيخ علي الشرقي.

أما الدراسة المتوسطة فلم يكمل الشيخ جعفر الكرباسيّ منها إلا سنتين.

ثم ألحقه والده الشيخ محمد إبراهيم بالدراسة (الحوزوية) وأقام له احتفالا خاصا ألبسه العمامة فيه آية الله العظمى السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني.

وابتدأت دراسته (الحوزوية) التي سنتكلم عليها بتفصيل بعد إنهاء حديثنا على دراسته في المدارس الحكومية. فبعد أن أنفق الشيخ سنوات من عمره في الدراسة (الحوزوية) عاد إلى المدارس الحكومية، أكمل دراسته الثانوية عام ١٩٥٣-١٩٥٤م، ودخل- بعد نجاحه في الامتحان- دورة تربوية لإعداد المعلمين، وبعد نجاحه فيها عين معلما في مدرسة السلام الابتدائية التي بدأ دراسته فيها, وبقي معلما حتى أحيل على التقاعد.

تلاميذه: يقول الشيخ الكرباسيّ:" ومثل الذين يفخرون بما يقدمون من تلامذة نابغين أصبحوا فيما بعد علماء.. من حقي أن أفخر بأن لي تلاميذ نبغوا وأصبحوا شيئا مهما, من أمثال: السيد طالب الرفاعي والسيد الشهيد محمد باقر الحكيم والسيد الشهيد مهدي الحكيم والسيد كاظم الحكيم والشهيد الشيخ عارف البصري والشيخ علي الفضلي والشيخ مهدي الكربلائي.

شعره: كان الشيخ الكرباسيّ ينظم الشعر، وله ديوان مخطوط بعنوان بهجة الخيال، وقد ذكر عدد من معاجم الشعراء نماذج من شعره. ففي رثاء صديقه السيد جعفر - وكان طبيبا- يقول[١٣]:

هل يُوفي خُلقَك السامي الثناءُ أم يُوفّي خالصَ الحب الرثاءُ

أنت قلبٌ ينبض الحبُ به ويلوح الطهرُ منه والوفاءُ

أنت إعصارٌ لجيش الداء إن فاجأ الناس ارتمى منك الدواءُ

كم مصابٍ غام فاهتجتَ له وبشعاع منك أوراه الذكاءُ

فتدفّقت عليهم خُلُقا ساملياً فاخضرّ في القلب الرجاءُ

يا عميداً لفه الحتفُ وما لفّ ذكراه وإن جل الثناءُ

وله قصيدة مرتجلة بعنوان خطوة العلم[١٤]:

يا شباب الأمل المتّئد انتمو ضوء على هام الغدِ

سر على إشعاع عزمٍ مُلهبٍ وأنرْ للشعبِ دنيا الأبد

---

[١٣]- ينظر: معجم شعراء الشيعة: ٣٤٣.

[١٤]- ينظر: مستدرك شعراء الغري:٣٤٠/٢.

مشاركته في الجمعيات الأدبية: دخل الشيخ عضوا ناشطا في جمعية منتدى النشر يوم كانت في النجف مجموعة من الجمعيات الأدبية والثقافية تتنافس في إقامة الاحتفالات والندوات الثقافية والأدبية. وكان في هذه الجمعية الشيخ محمد رضا المظفر والشيخ جواد قسام والسيد هادي الفياض والسيد محمد تقي الحكيم والشيخ أحمد الوائلي والشيخ كاظم شمشاد والشيخ الشاعر عبد المهدي مطر والشيخ أحمد الدجيلي وغيرهم، وكانوا يعملون لخدمة الحركة العلمية والحركة الأدبية في النجف الأشرف.

وكان الشيخ الكرباسيّ أحد أعضاء الرابطة الأدبية العلمية في النجف الأشرف، وكان الشيخ محمد علي اليعقوبي عميدا لها, وكان من أعضائها السيد محمود الحبوبي والكاتب الأديب محمد علي البلاغي صاحب الاعتدال والسيدان حسين بحر العلوم ومحمد بحر العلوم والأستاذ محمد حسين المحتصر.

مكانته العلمية واتصاله بمن عاصره: حظي الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ بمكانة علمية مرموقة بين رجال الدين والعلماء، فقد كُرِّم مرات عدّة من المؤسسات الحكومية والجهات الرسمية[١٥].

وتتضح مكانته من خلال الرسائل والخطابات التي وجهها له أرباب الفكر والعلم. وكانت تلك الرسائل بين مشيد به ومثن على جهوده.

يقول باقر شريف القرشي في معرض حديثه على كتاب نظرات في أخطاء المنشئين :" فعكفت على مراجعته فقد وجدت فيه جهدا شاقا وتتابعا فريدا يستحق الثناء عليه وفيما أحسب أنّ هذا الموضوع لم يعالجه أحد في هذه العصور إلا أنت والدكتور مصطفى جواد"[١٦].

ويقول د. محسن جمال الدين عن جهود الشيخ الكرباسيّ:" ولقد ذكرني عملكم هذا، وجهدكم الكريم، بصبر الأوائل من علماء العربية وجهادهم وسعيهم في الحواضر والبوادي وتتبع الشوارد والأوابد من جوهر اللغة وأصلها"[١٧].

ويقول المرحوم عبد الزهراء الصغير عن أحد مؤلفات الشيخ الكرباسيّ: "كتاب خفت حجته, ودق منهجه, وفيه تتجلى عبقرية مؤلفه وسعة ثقافته"[١٨].

---

[١٥]- ينظر: معجم شعراء الشيعة: ٣٤٣ ومستدرك شعراء الغري:٣٤١/٢.

[١٦]- في رسالة وجهها للشيخ الكرباسيّ بلا تاريخ، وسترد نسخة مصورة لهذه الرسالة والرسائل الأخرى في الملحق.

[١٧]- من رسالة وجهها للشيخ الكرباسيّ في ١٩٨٤/٨/١٩.

[١٨]- من رسالة موجهة للشيخ الكرباسيّ في ٢٨/محرم/١٤٠٣.

ونجد هادي حسن الفياض عميد كلية الفقه سابقا يقول في مؤلف آخر:" كتاب جليل القدر كبير الفائدة استهدف فيه مؤلفه الشيخ الكرباسيّ تيسير بعض ألفاظ اللغة العربية بما فيها مادة تلك الألفاظ ولاسيما ما يدل منها على أكثر من معنى"[١٩].

وقد أشاد د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي بمؤلفات الشيخ الكرباسيّ بمثل ما أشاد به غيرهما من المفكرين[٢٠].

ولم تقف الإشادة بجهود الشيخ الكرباسيّ عند هذا الحد فقد وجدنا بعضهم يؤرخ بالشعر للأعوام التي طُبِعت فيها مؤلفاته، ومنهم الشاعر عبد الأمير حبيب الحسيناوي إذ قال:

صحّحت ما قد شذّ يا جعفر أرّخ "بفكرٍ خطأ المنشئين"[٢١]

وقد طبع هذا الكتاب في ١٤٠٣هـ.

وأخيرا أختم الكلام على مكانة الشيخ الكرباسيّ، برسالة أ.د. محمد كاظم البكاء التي وجهها للباحث، التي يقول فيها:" وقد عُني الشيخ الكرباسيّ بالبحث، وتفرغ للتأليف بآخرة، وكان لا يقبل رأيا إلا بعد مناقشته, متمسكا برأيه, شديدا في جدله ومناقشته, قلت له مرة: يقول سيبويه كذا وكذا، فقال وأنا أقول كذا وكذا. وعلق د. أحمد مطلوب على كثرة مؤلفات الشيخ وتتابعها قائلا: مزية الرجل أنّه ما زال يبحث ويؤلف في وقت جفت فيه الأقلام مشغولة بهموم الحياة"[٢٢].

---

[١٩]- من رسالة موجهةً للشيخ الكرباسيّ بلا تاريخ.
[٢٠]- من رسالة موجهة للشيخ الكرباسيّ في ١٩٨٣/٤/١.
[٢١]- من رسالة موجهة للشيخ الكرباسي في ١٩٨٤/١٠/٢٩.
[٢٢]- الرسالة بلا تاريخ، وهي مرسلة بالبريد الإلكتروني من سلطنة عمان في ٢٠٠٥/١٠/٢٤.

محتوى الرسالة

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-٤
التمهيد: سيرة الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسيّ:	٥-١٢
ولادته واسمه.	٦
أسرته ولقبه.	٦-٧
دراسته في الحوزة.	٧-٨
تدريسه في المدارس الدينية.	٨-٩
شيوخه.	٩
تلاميذه.	٩-١٠
شعره.	١٠
مشاركته في الجمعيات الأدبية	١٠-١١
مكانته العلمية واتصاله بمن عاصره.	١١-١٢
الفصل الأوّل: آثاره:	١٣-٤١
ـ المطبوعة.	١٤-٤٠
أـ الكتب النحوية.	١٤-٣٤
بـ الكتب اللغوية.	٣٥-٣٦
جـ الكتب التاريخية.	٣٦-٣٧
دـ جهوده في التحقيق.	٣٧-٣٩
هـ مقالاته في الصحف.	٣٩-٤٠
ـ المخطوطة.	٤٠-٤١
الفصل الثاني: موقفه من الأصول النحوية.	٤٢-٨١
السماع.	٤٣-٦٤
القياس.	٦٤-٦٧
الإجماع.	٦٧-٧٥
استصحاب الحال.	٧٥-٨١
الفصل الثالث: علاجه للشواهد في شروحه.	٨٢-١٠٨
أوّلاً/ الشواهد القرآنية.	٨٣-٩٠
ثانياً/ شواهد الحديث النبويّ.	٩١-٩٢
ثالثاً/ الشواهد النثرية.	٩٣
رابعاً/ الشواهد الشعرية.	٩٤-١٠٨
الفصل الرابع: اختياره.	١٠٩-١٤٤
في الأسماء.	١١٠-١٣٠
في الأفعال.	١٣١-١٣٦
في الحروف.	١٣٧-١٤٠

ما تركه مُغْفلاً.	١٤١-١٤٤
الخاتمة	١٤٥-١٤٧
ملحق لصور الصحائف الأول لآثار الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ المخطوطة.	١٤٨-١٦٠
روافد البحث.	١٦١-١٧٨
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية.	B-C

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم على ما أوليتني من نعمائك, وأشكرك على ما أنعمت عليّ بهدي آياتك المتتالية في اتخاذ الإسلام دينا والاعتراف بالخاتم نبيا وبالولاء لأهل البيت نبراسا... اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد(ﷺ)، وبعد

فقد شغفني النحو حبا مذ قرأت ألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها واطلعت على عبقرية ناظمها وسعة معرفة شارحها... وزاد هذا الحب لمادة النحو بعد أن تبين لي أنّه عمود هذه اللغة العظيمة من خلال الاطلاع على كتب الخلاف النحوي وغيرها من الكتب التي أفاض فيها لغويون وعباقرة.

وفي الوقت نفسه كان هناك أحد أصدقائي من طلاب الحوزة العلمية الشريفة يدرس شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لدى الشيخ محمد جعفر الكرباسي, وكان يحدثني على طريقة الشيخ في تدريسه لذلك الشرح الذي درسته في المرحلة الأولى من الدراسة الأولية على الدكتور حامد عبد المحسن الجنابي, وكنت أقول للطالب: يقول د. حامد في هذه المسألة كذا, وكان يقول لي: قال الشيخ كذا, وكم تمنيت يومئذ معرفتي تلك الشخصية.

وبعد قبولي في الدراسات العليا ألفيت في نفسي ميلا لدراسة النحو. فكان للمنهج الذي اختطه الدكتور صباح عباس السالم، والمتمثل بالكتابة عن الأحياء الذين استوى نتاجهم وسيلة لتحقيق ما أردت, فاخترت شخصية الشيخ الكرباسي وتخصصه بالجانب النحوي لأحقق هدفين:

الأول: دراسة النحو.

والآخر: تعرّف هذه الشخصية النجفية صاحبة المكانة العلمية الكبيرة لدى معاصريها، وهي مكانة عرفتها من خلال الخطابات التي وجهت إليها.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون على تمهيد وأربعة فصول. خصصت التمهيد للحديث على حياة الشيخ الكرباسي (اسمه، وولادته, وأسرته, ولقبه, وسيرته, ودراسته في المدارس

الحكومية, ودراسته(الحوزوية)، وشيوخه، وتلاميذه, وختمت التمهيد بذكر عنوانات مؤلفاته).

أما الفصل الأول فقد بسطته للحديث في مؤلفاته النحوية، وأوجزت الكلام على مؤلفاته في بقية المجالات, وتناولت الحديث على مؤلفاته النحوية بحسب سنوات تأليفها، وتحدثت على طريقة وضعه لتلك المؤلفات، وطريقة عرض المادة النحوية فيها.

وأما الفصل الثاني فكان مخصوصا بتعرّف موقف الشيخ محمد جعفر الكرباسي من الأصول النحوية. وقد توسعت في الحديث على جوانب من الأدلة، وإن لم يكن للشيخ الكرباسي رأي فيها؛ لأنني رأيت أن الحديث على تلك الجوانب مهم لغرض تعضيد مواقفه من أصول الجوانب الأُخر.

وأما الفصل الثالث فقد تكلمت فيه على طريقة الشيخ الكرباسي، وعلاجه للشواهد النحوية في شروحه من حيث الشرح والإعراب.

وأما الفصل الرابع فقد عقدته لتعرف ترجيحات الشيخ الكرباسي في بعض المسائل النحوية، وقد قسمت تلك الترجيحات على الأسماء والأفعال والحروف. وخصصت قسما من هذا الفصل للحديث على بعض المسائل النحوية التي ذكرها الشيخ الكرباسي في كتبه ولم يُدلِ برأيه فيها.

وفي النهاية يدفعني واجب العرفان بالجميل إلى أن أتقدم بخالص الشكر- بعد الله- والتقدير إلى شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور (صباح عباس السالم) الذي فتح لي قلبه وعقله أبا وأستاذا منذ أن كنت طالبا في الدراسة الأولية، فلقد رضي الإشراف على موضوع الرسالة، وذهبت بصحبته إلى الشيخ الكرباسي أكثر من مرة, وكان لهذه اللقاءات أثر كبير في إغناء فصول الرسالة بما دار بينهما من نقاش. وكان شيخي يتابع ما كتبت كلمة كلمة, ويعيد قراءته أكثر من مرة, وكان في كل مرة يغنيه بملاحظاته، ويدقق في أيسر الأمور، ولم يبخل على الرسالة بكتاب أو بحث, فكانت لآرائه وتوجيهاته آثار بينة في إتمام هذا العمل, فجزاه الله خير الجزاء عن العربية وعنّي, ومتّعه بالعافية.

ولابدّ لي من شكر قسم اللغة العربية في كلية التربية في جامعة بابل ممثلاً في رئيسه الدكتور عامر عمران الخفاجي وشيوخه الكرام الذين لم يضنوا بعونٍ أو توجيهٍ أو تشجيع داعياً الله لهم جميعاً بالعافية والأمان.

وأشكر جميع من مدّ لي يد العون حرصا على إتمام البحث وظهوره.

"ولقد رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غُير هذا لكان أحسن, ولو زِيد كذا لكان يستحسن, ولو قُدّم هذا لكان أفضل, ولو تُرك هذا لكان أجمل, وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

فما غنمت الرسالة من الصواب والخير فمن فضل الله (عز وجل) وتوفيقه وما جانبته منهما فمن تقصيري وعجزي...

وشفيعي قول الله (سبحانه وتعالى)﴿ ❐◆▫♦❑⬀🗍♦ 🗎➔✍ℳ🖈 ❶🜲❸ لا🜲🖬▫🏳✌ لا♦🖬⑩🏳🜲🖈 🜲🜲⬰ ﴾ يوسف / من ٧٦.

الباحث

إدريس المحنّا

للشيخ الكرباسيّ جهود علميّة كثيرة في المجالات اللغويّة، وأهم مجال لغويّ يخصّ هذه الدراسة هو المجال النحويّ. لذا سأورد كتبه النحويّة بشيء من التفصيل وسأشير إلى كتبه في المجالات الأُخر من غير إسهاب.

ـ المطبوعة:

أ. الكتب النحويّة:

أولاً : كتاب المنتخب من كلام العرب:

يقع هذا الكتاب في مجلّد واحد، وقد صدرت طبعته الأوّلى عن مطبعة الآداب في النجف الأشرف عام ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م، وبلغ عدد صحائفه ٢٦٨ صفحة . وكان الكتاب نحويّا في أكثر موضوعاته مع وجود عدد من المسائل الصرفيّة واللغويّة. وقد وضع الشيخ كتابه على النحو الآتي:

١. **المقدّمة :** وهذه المقدّمة لا تتجاوز الصفحة الأولى قال فيها: " يقطن في نفسي ولا يزال حبّ الفصيح من كلام العرب سواء أكان منه ما اتّفقوا عليه بانسياق متّصل للتخاطب به واستنان مقتضياته التي تُقيم قواعد اللغة العربية حين التعبير عن شتّى شؤونهم في صرف الأحاديث وإيجاز الخبرات المتواترة إليهم بأنصع بيان أم لم يتّفقوا "[٢٣]، ثم ذكر أنّه سمّى كتابه هذا – والذي ضمّ طرائف من كلام العرب- (المنتخب من كلام العرب)[٢٤].

٢. **عرض مادّة الكتاب:** وقد بدأ بعرض مادّة الكتاب من الصفحة السادسة، وكان الموضوع الأوّل فيه إضافة الاسم إلى الفعل.

٣. **فهرس الموضوعات:** وكان يضمّ عنوانات موضوعات الكتاب مع أرقام الصحائف التي ورد فيها كلّ عنوان .

٤. **جدول الخطأ والصواب:** وقد بيّن الشيخ الكرباسيّ فيه الأخطاء الطباعيّة الموجودة في الكتاب، وكان يذكر الخطأ ويُتبعه بالصواب مع ذكر الصفحة والسطر الذي وقع فيه الخطأ.

منهج الكتاب:

١- **خلو الكتاب من التقسيم والتبويب:** فمن يطالع الكتاب يجده غير موزّع على فصول أو مباحث، وإنّما ترد الموضوعات فيه متداخلة بعضها مع بعض، فمرّة تجد الموضوع الذي يتحدث عليه المؤلف نحويّا ومرة تجده صرفيّا أو موضوعا في علوم البلاغة، ولكن ما إن تصل إلى الصفحة(٦٠) حتّى تجد عنوان الفصل الأوّل (أل الحرفيّة) ثمّ تجد في الصفحة (٦٣) الفصل الثاني(أقسام أل الحرفيّة) يتبعه الفصلان الثالث والرابع وهما بعنوان(في اللام الاسميّة) في الصفحة (٦٨) (في اللام الزائدة) في الصفحة (٧٢) ثمّ الفصل الثاني في الصفحة(٧٦) وبعده بعشرة أسطر تجد الفصل الخامس وهو(في الفوائد) وتجد في الصفحة (٨٨) عنوان (فصل في مطلق الحذف) وقد ذكر فيه الشيخ(٥٥) نوعا من أنواع الحذف والتي تدور بين حذف الأسماء والأفعال والحروف. ثم تجد في الصفحة(١٦٣) عنوان(فصل في مجمل الزوائد والصلات التي من كلام العرب) وفي الصفحة (٢٠٠) تجد عنوان (إعراب الجمل) وقد غطّى(٥٠) صفحة من الكتاب. وقد تناول فيه الجمل وأنواعها وإعرابها. وهذا يعني أنّ الكتاب أشبه بـ(الأمالي).

٢- **إحاطته بالموضوع الذي يتناوله:** كان الشيخ الكرباسيّ يحيط إحاطة تامّة بالموضوع الذي يذكره, ففي موضوع ضمير الفصل يقول:" إنّ العرب استعملوا الضمير أحيانا

---

(٢٣) المنتخب من كلام العرب : ٥ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه:٥.

استعمالا خاصّا فلا يكون مسندا إليه كما هو الشأن في معظم مواقعه ولكنّه يقع بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصلهما المبتدأ والخبر ليكون مؤكّدا نحو قولك:(أخوك هو الكريم) فالضمير – كما ترى- وقع بين المبتدأ وخبره.

وأكد الإسناد ولم يسند إليه شيء, أي لم يقع مبتدأ وما بعده خبر له. هذا ولا يُشترط أن يكون المبتدأ أو ما أصله المبتدأ قبله صريحا، وقد يكون ضميرا مستترا ولا يكون في هذا الاستعمال إلا بصورة ضمير الرفع المنفصل. سواء أكان للغائب أم للمخاطب أم للمتكلم نحو قوله تعالى:﴿ ☼♦❒🕮 ☑❼␡❑❄❒🕮 ✓❽⚡⑩✍♦⌛⚡⇖ ⇘➢☞❍🖫♦☼ ✍♦☼❒🕮 ✂✍⚡⑩✍♦⇔⇘⚡ ✂ ↓❻❑→▦♦⇔⇘⚡⚡✍✂ ❶⚐⑩⚡❍▪❷⚡✍✂ ﴾[٢٥]، فضمير الفصل يطابق ما قبله في الإفراد والجمع وفي الغيبة والتكلم والخطاب ويطابقه كذلك في التذكير والتأنيث إلا إنّ الشعراء قد يخرجون على هذا حين تضطرهم قيود القافية أو الوزن, وضمير الفصل يفيد معنى التوكيد وهذا لا يعني أنّه من ألفاظ التوكيد مثل (نفس, وعين, وكل...). ويدلّ على ذلك أمران :

أولهما: إنّه يقع بعد اسم ظاهر, والضمير لا يؤكّد الاسم الظاهر فلا يقال مررت بمحمّد هو. بل يقال مررت بمحمد نفسه .

وثانيهما : إنّه تدخل عليه اللام المزحلقة كما في قوله تعالى:﴿ ➐␡☼❑①☙ ❀✞☼☀❀ ✂✍⚡⚡⇘⚡◰🖬␡⑩⚐❶ ✂✍⚡❷▪⅄⚡⑩⑨← ﴾[٢٦] وألفاظ التوكيد لا تدخلها اللام فلا يقال:" إنّ أخاك لنفسه كريم"[٢٧].

ثمّ ذكر بعد ذلك سبب تسميته بضمير الفصل وذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك والخلاف في إعماله وإهماله، وكان يذكر ذلك بشيء من التفصيل[٢٨]. وهذا التوسع والاستقصاء في عرض الموضوعات يعدّ سمة بارزة في هذا الكتاب.

٣- **استشهاده بالقرآن الكريم , وبأشعار العرب في عرض موضوعات الكتاب**. فمثال الأوّل: في موضوع حذف الحال يقول:" الأصل في الحال أنّها يجوز ذكرها وحذفها لأنّها تكملة(فضلة) وإن تحذف فإنّها تحذف لقرينة وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولا أغنى عنه ذكر المقول كقوله تعالى: ﴿ ❒◆✂✍⚡⇘☺◰🖬■🕔❄◈✐▤•❑➔ ③♦⑨⇧⌘↗🖬❑→♌♦ ⇖♦🖬■❸✐✐☠✋✈⚡♊ ✍✉↗✍♏✐ ✍♦✍☸▯ ✐⚔⚔⚓⚭◰🖬■🕔☠⇙ ⇘♦🖬■⓿⇘▤↗✉ ﴾[٢٩] أي قائلين سلام عليكم، وقوله

---

(٢٥) الحجر / ٤٩ .
(٢٦) هود /٨٧ .
(٢٧) المنتخب من كلام العرب: ٢٤ .
(٢٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥ .
(٢٩) الرعد/٢٣-٢٤

تعـــــــــــــالى:﴿ ﴾[٣٠] ، أي يرفعـــان القواعـــد قـــائلين:﴿ ﴾[٣١].

ومثال الثاني : وفي حذف همزة الاستفهام يقول:" يجوز حذف همزة الاستفهام وذلك إذا دلّ على حذفها دليل كما في قول امرئ القيس:

تَرُوحُ في الحيِّ أم تَبتكْر وماذا يضرّك لو تنتظر

يريد: أتروح أم تبتكر"[٣٢].

ثانيا: كتاب إعراب القرآن :

لا قيمة للكتابة إذا لم تكن ذات فائدة علميّة، وهذه المزيّة موجودة في كتب الشيخ الكرباسيّ عامّة، وفي هذا الكتاب على وجه الخصوص. وتطلّب تأليف هذا الكتاب جهدا شاقّا من المؤلف فقد ألّفه في خمس عشرة سنة، وأعرب فيه القرآن الكريم حرفا حرفا- على حدّ تعبيره[٣٣]- وقد طُبع الكتاب مرّتين المرّة الأولى عام ١٩٨٩م طبعته دار الآداب في النجف الأشرف بطبعة ورقيّة. ثمّ طبعته دار الهلال في بيروت عام ٢٠٠١ م بثمانية مجلّدات، وبلغ عدد صحائفه أكثر من (٥٣٥٠) صفحة بالقطع الكبير، وقد طُبع على ورق فاخر بأرضيّة زهريّة، وكانت عنوانات السور مطبوعة بالحُمرة.

وفي حديثنا على هذا الكتاب سنعتمد طبعة مطبعة الآداب؛ لأنّها كانت في متناول يد الباحث.

تناول الشيخ في الجزء الأوّل إعراب سور الفاتحة, والبقرة, وآل عمران. وأعرب في الجزء الثاني سور النساء, والمائدة, والأنعام. وأعرب في الجزء الثالث سور الأعراف, والأنفال، والتوبة، ويونس، وهود. وأعرب في الجزء الرابع من سورة يوسف إلى سورة الكهف. وفي الجزء الخامس أعرب من سورة مريم إلى النحل. وفي الجزء السادس أعرب من سورة الزمر إلى سورة الرحمن. وفي الجزء الثامن أعرب قصار السور.

---

(٣٠) البقرة/١٢٧

(٣١) المنتخب من كلام العرب: ٩٩ .

(٣٢) المنتخب من كلام العرب: ١٠٤، والبيت في ديوانه:١٥٤، وروايته:

تَرُوحُ من الحيِّ أم تبتكرْ وماذا عليك بأن تَنتظرْ

(٣٣)كما اخبرني بنفسه في لقائي به في منزله بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٧ .

وكان الشيخ الكرباسيّ يقتصر في إعرابه على قراءة حفص عن عاصم يقول: "وقد اقتصرت فيه على قراءة حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الذي أخذ عن عاصم بن أبي النجود الكوفي التابعي , أحد القراء السبعة المشهورين عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبي بن كعب – رضي الله عنهم – عن النبي- صلى الله عليه واله وسلم- وأخذت هجاءه وعنوانات سوره مكيّة ومدنيّة , وترقيم آياته بحسب مصحف الحافظ عثمان المطبوع في الأستانة "[٣٤] .

منهج الشيخ في وضع كتابه: يمكن تلخيصه في نقاط هي:

١. كان قبل أن يشرع في إعراب السورة وبعد أن يذكر اسمها يذكر عدد آياتها وكلماتها وحروفها. ومثال ذلك:" سورة الغاشية:
آياتها: ست وعشرون آية. كلماتها: اثنتان وتسعون كلمة. حروفها: ثلاثمئة وواحد وثمانون حرفا"[٣٥].

ثم يذكر النص القرآني المتكوّن من آية واحدة أو من عدة آيات ويبدأ بإعرابه كلمة كلمة.

٢. كان الشيخ يفصّل في إعرابه للآيات القرآنيّة؛ لأنّه أعرب القرآن حرفا حرفا- كما يقول- ففي إعراب قوله تعالى:﴿ ✦✍✂←③☺⇳♦▫⬀☎❐♦❑🗐☎✂③↖❷⬁❐♦③❷⬁✂ ﴾(البقرة/ ٢٧٦)، يقول:" يمحق: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره. الله : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره. الربا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على آخره للتعذّر. ويُربي: الواو حرف عطف, يربي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدرة على آخره للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو. الصدقات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة على آخره نيابة عن الفتحة لأنّه جمع مؤنث سالم"[٣٦]. وفي إعراب قوله تعالى: ﴿ ✦✍✂ ❁❏♦☞•🗎 ·▫♦▫⮿❏🕮 ✞⬂⬊❏❏❁ ✂←⮿↓❻♦❐ ﴾ (المجادلة/ ٢٢)، يقول:" كتب: فعل ماض مبنيّ على الفتح. الله: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره. لأغلبنَّ: اللام واقعة في جواب كتب. لأنّ فيه معنى القسم. أغلبنَّ: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد المباشرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا. أنا: ضمير رفع منفصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع توكيد للضمير المستتر. ورُسلي: الواو حرف عطف. رسل: معطوفة على الضمير

---

(٣٤) إعراب القرآن : ٧/١ .
(٢) المصدر نفسه:٢٢٧/٣.
(٣٦) المصدر نفسه: ٥/ ٣٢٨ .

المستتر في أغلبنّ مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على اللام منع من ظهورها كسر اللام لمناسبة الياء, والياء ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه"[٣٧].

٣. كان منهج الشيخ الكرباسيّ يقوم على إعراب الآيات القرآنيّة كاملة- كما قلنا- بحسب ورودها في القرآن الكريم فإذا وردت آية سبق إعرابها في محلّ متقدّم فإنّه يعيد إعرابها كما لو أنّها وردت أول مرّة من غير استعمال عبارة (مرّ إعرابها) أو:(سبق إعرابها). ويتّضح ذلك من خلال إعرابه لقوله تعالى : ﴿ ▫♦⌨♋❽❐☝⃠♎⇲↗✂◆↗✋♦⃠ ﴾ وهذا الآية تكرّرت مرّات كثيرة في سورة الرحمن[٣٨] وقد أعرب الشيخ الكرباسيّ هذه الآية في تلك المواقع جميعها بالإعراب نفسه حيث يقول: " فبأيّ : الفاء حرف استئناف , بأيّ جار ومجرور متعلّقان بـ(تكذبان) مضاف. آلاء: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخر المضاف. ربّكما : ربّ مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخر المضاف، والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ مضاف إليه. (ما) صيغة التثنية. تكذّبان: فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون، والألف ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل. والجملة استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب"[٣٩] .

ومنه إعرابه قوله تعالى: ﴿ ③♦🕓❋☝❐③❿♍⃠ ✂✍✈♎⃠⇦▫ ☎✂❑↖☪♦✌✂◆↗ ﴾(البقرة / ١٧٢).

يقول: " يا أيّها: يا حرف نداء, أيّ منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف, وها حرف تنبيه.

الذين: اسم موصول مبنيّ على الفتح في محلّ رفع بدل أو عطف بيان.

آمنوا : آمن فعل ماض مبنيّ على الضمّ لاتّصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل. والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب, والعائد واو الجماعة "[٤٠] .

ونلاحظ أنّ الشيخ الكرباسيّ يعود إلى إعراب هذه الآية بهذا التفصيل إذا وردت في موضع آخر[٤١] .

---

(٣٧) إعراب القرآن : ٣/ ٢٧٨ .
(٣٨) الرحمن : ١٣, ١٦, ١٨, ٢٣, ٢٥, ٢٨, ٣٠, ٣٢، ٣٤, ٣٦، ٣٨, ٤٠, ٤٢, ٤٥, ٤٧, ٤٩, ٥١, ٥٣. ٥٥, ٥٧, ٥٩, ٦١, ٦٣، ٦٥, ٦٧, ٦٩، ٧١, ٧٣, ٧٥، ٧٧ . وقد أعرب جميع هذه الآيات بالإعراب نفسه.
(٣٩) إعراب القرآن: ٧/ ٦٨٧.
(٤٠) إعراب القرآن ٥/ ٩٤ .

ثالثا: كتاب مواقع حالات الإعراب:

يقع هذا الكتاب في مجلّد واحد، وقد صدرت طبعته الأولى عن مطبعة الجاحظ في بغداد عام ١٩٩٢م. ويُعدّ هذا الكتاب من كتب الإعراب التطبيقي؛ لأنّ الشيخ الكرباسيّ يرى" أن النحو يرتكز معظمه على التطبيق"[٤٢]. وقد بلغ عدد صحائف الكتاب (٢٤٥) صفحة. و وضع الشيخ الكرباسيّ كتابه على النحو الآتي:

١- المقدّمة : وتقع في صفحة واحدة بيّن فيها الدافع إلى تأليف الكتاب فقال:" وجدت نفسي بعد سنين فارطة من حياتي أن أكون رجلا حصيفا يمكن أن أكتب كتابا أجتزي فيه أبعاضا من مواضيع اقتبستها من سعة التحرّي والاطّلاع في بطون الأسفار من حوايات علميّة حتى ألج الحقائق بخيوط من التعبير الصادق لكي ينتفع الطامحون للإحاطة علما بصحة ما يتلفظونه في أثناء قراءتهم للكتب ويستنبطون ما يندا وينجلي لقلوبهم من مضامينه الخالدة، وقد آثرت أن اسميه (مواقع حالات الإعراب) ليكون وسيلة لبلوغ تعلّم قواعد الإعراب الصحيحة"[٤٣].

٢- عرض مادة الكتاب: بدأ الشيخ الكرباسيّ بعرض مادّة الكتاب من الصفحة الخامسة وانتهى عند الصفحة (٢٣٣) .

وقد أحصيت الكلمات التي أعربها فكانت (٦٠٨) كلمة وبمواقع إعرابية مختلفة. وقد تكون الكلمة التي يريد أن يُعربها آية قرآنيّة أو حديثا نبويّا أو شطرا من بيت شعريّ أو مثالا مصنوعا. ولم يبيّن الشيخ الكرباسيّ الأساس الذي اعتمده في اختيار تلك الكلمات دون غيرها.

٣- دليل الكتاب: وقد ذكر الشيخ الكرباسيّ فيه الكلمات التي أعربها مع أرقام الصحائف التي وردت فيها.

منهج الكتاب:

١. كان من منهج الشيخ الكرباسيّ أنّه يقوم بذكر الكلمة التي يريد إعرابها مفردة ثمّ يدخلها في جملة ويقوم بإعرابها مبيّنا المواقع الإعرابيّة التي قد تحتلّها. وقد يذكر للكلمة موقعا إعرابيّا واحدا . ومثال ذلك إعرابه كلمة (كافّةً) يقول:" تعرب حالا منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها نحو (طالعت كتب المدرسة كافّةً) طالعت فعل ماض مبنيّ على

---

(٤١) ينظر: إعراب القرآن : ١٤٦/٣, ١٦٤, ٢٥٣ و ٩٤/٥, ١٥٥, ٣٠٠ , ٣٠٩, ٣٣١, ٣٣٦.
(٤٢) إعراب الشواهد : ٣ .
(٤٣) مواقع حالات الإعراب: ٤.

السكون، والتاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في محلّ رفع فاعل. (كُتب) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (كافّة) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها، ولا يجوز دخول (أل) التعريف عليها وإضافتها "[٤٤] .

وقد يكون للكلمة التي يريد إعرابها أكثر من موقع إعرابي فيذكر المواقع التي يمكن أن تحتلها الكلمة جميعا. ومثال ذلك إعرابه كلمة (ذات) يقول:" تعرب ذات:

أ- اسما بمعنى صاحبة, مؤنث (ذو) مثنّاه ذواتان وجمعه ذوات، ملازم للإضافة، ويُعرب بحسب موقعه في الجملة نحو(دخلتْ ذاتُ فنّ. شاهدتُ ذات فنّ. نظرت إلى ذات فنّ).

ب- اسم إشارة للمفردة المؤنثة القريبة مبنيّا على الضمّ يعرب بحسب موقعه في الجملة نحو(ذاتُ تلميذة في بيتي. دخلت ذاتُ تلميذة. كافأتُ ذاتُ تلميذة). ذات اسم إشارة مبنيّ على الضمّ في محلّ رفع مبتدأ في المثال الأوّل، وفي محلّ رفع فاعل في المثال الثاني, وفي محلّ نصب مفعول به في المثال الثالث.

ج- اسما يضاف إلى أسماء الزمان فيعرب نائب ظرف زمان منصوباً بالفتحة, نحو (جئت ذات مساء) أو يضاف إلى غيره فيعرب مفعولا مطلقا منصوبا نحو (شاهدت ذات مرة)"[٤٥].

٢. وكان من منهجه أنّه يعرب الآية القرآنيّة من غير أن يذكر أنّها آية قرآنيّة ويوردها بالطريقة الآتية: ﴿ □ ❒ ◆ ◑ ◌ ◌ □ ﴾ النساء /٧٢.

الواو حسب ما قبلها. (إنّ) حرف توكيد ونصب. (منكم) الجارّ والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر إنّ. (لمن) اللام لام الابتداء أو المزحلقة. (من) اسم موصول مبنيّ على السكون في محلّ نصب اسم إنّ. (ليُبطئنّ) اللام واقعة في جواب قسم محذوف والتقدير: وإنّ منكم الذي والله ليبطئنّ. (يبطئنّ) فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو, ونون التوكيد حرف لا محلّ له من الإعراب، وجملة(ليبطئنّ) جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب، وجملتا القسم وجوابه أغنتا عن صلة (من) والعائد هو الضمير المستكنّ في(ليبطئنّ)"[٤٦].

٣. وكان من منهجه أنّه يقوم بإعراب شطر لشاهد شعريّ ورد في بعض كتب النحو من غير أن يُشير إلى كون هذا الذي يُعربه شعرا أو يذكر اسم الشاعر. ومثال ذلك:"(ما للجمال مشيُها

---

(٤٤) مواقع حالات الإعراب : ١٨١ .
(٤٥) مواقع حالات الإعراب : ١٣٥ .
(٤٦) المصدر نفسه : ٧١ .

وئيدا)(ما) اسم استفهام مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ .(للجمال) جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف*. (مشيُها) مشي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه . (وئيدا) حال أغنت عن الخبر منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها، وجملة(مشيها وئيدا) في محلّ نصب حال"[٤٧].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الذي يجمع تلك الكلمات التي بيّن الشيخ مواقعها الإعرابيّة اقتباس الشيخ الكرباسيّ لها دون غيرها.

رابعا: كتاب إعراب الشواهد القرآنيّة في كتاب شرح ابن عقيل:

يقع هذا الكتاب في مجلّد واحد، وهو من الكتب التي عُنيت بالتطبيق العملي للإعراب. ويمكن أن يعدّ من كتب التيسير النحويّ؛ لابتعاد مؤلّفه عن الخوض في الوجوه الإعرابيّة المختلفة والاقتصار على وجه واحد في غالب الآيات التي أعربها. والكتاب طُبع مرّتين. طبعته دار الآداب في النجف الأشرف عام ١٩٩٩م في كتاب واحد , وطبعته دار الهلال في بيروت عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م , بهامش كتاب شرح ابن عقيل وكان موزعا على قسمي ذلك الكتاب. وفي حديثنا على هذا الكتاب سنعتمد طبعة دار الآداب؛ لكونها كتابا مستقلا بنفسه. يبلغ عدد صحائف الكتاب(١٤٠) صفحة، ويبدأ الكتاب من الصفحة الرابعة وينتهي في الصفحة (١٢٨). وقد وضع الشيخ الكرباسيّ كتابه على النحو الآتي:

١- المقدّمة: وقد جاءت موجزة كعادة الشيخ الكرباسيّ في وضع مقدّمات كتبه، ذكر فيها رأيه في الإعراب عموما فقال: " الإعراب علم وفنّ، نظرية وتطبيق, تقنيّة نحويّة وكلام فصيح " ثم أردف قائلا: " هنا تجب التفرقة بين القراءة والتطبيق من جهة, وتوظيف علم النحو في إبداع المعرفة في اللغة الفصحى من جهة أخرى. وأرى أن نبدأ بدراسة النحو قراءة وتطبيقا وتقنيّة، فبعد دراسة النحو غاية تأتي مسألة التطبيق وسيلة لذلك اتّجهتُ إلى إعراب الشواهد القرآنيّة في كتاب شرح ابن عقيل فعزمتُ على إعرابها إعرابا مفصّلا؛ من أجل أن يطمئن محترفو الخوف من دراسة النحو دراسة أكاديميّة مقصورة على الدرس النظريّ وإنّما يجب أن يتركّز معظمه على التطبيق"[٤٨].

٢- مادّة الكتاب: تتضمّن إعراب الشواهد القرآنيّة التي أوردها ابن عقيل في شرحه لألفيّة ابن مالك.

---

* إنّ الخبر المحذوف هو خبر ما وليس خبرا آخر .
(٤٧) مواقع حالات الإعراب : ١٠١ .
(٤٨) إعراب الشواهد القرآنيّة : ٣ .

٣- دليل الكتاب: وقد ختم الشيخ الكرباسيّ كتابه بدليل يذكر فيه تسلسل الآية على حسب ورودها في الكتاب ثم يذكر الآية كاملة ويتبعها بذكر السورة التي وردت فيها ورقم الآية في تلك السورة ثم يذكر رقم الصفحة التي وردت فيها الآية في كتابه .

منهج الكتاب :

١. ذكر رقم الآية مع السورة: كان الشيخ الكرباسيّ يذكر رقم الآية واسم السورة التي وردت الآية فيها ويعطي كلّ آية رقما متسلسلا . وقد أعرب الآيات بحسب ورودها في كتاب شرح ابن عقيل فبدأ بإعراب الآية (٨٤) من سورة الواقعة وهي قوله تعالى: ﴿ ♦♌❑↖❷❶→☪⋆✍ 🖮⓿🗷✧♦♈⓿♑❍ ⇔⚐🡐☞☼❑🕮◆❑ ﴾. وكان تسلسلها الأوّلى في كتابه وختم الكتاب بقوله تعالى:﴿ ✂✍🖉⍋🕭⇦▫♑ ✍❍☺♑✌◆❑ ■□🗐❑■🖬❍🕓❧✍✂ ♍❑←☺⓿🖋◑↖③ ❻◆🕭⚿⏢◆☪↘🕭⚿⏢ ⑧↖☪⊞♑→◑♌❑♦♌ ﴾ (الأنفال / ٣) . وكان تسلسل هذه الآية (٢٣٠) وهو عدد الآيات التي أعربها.

٢. الإعراب المفصّل للشواهد القرآنيّة: كان الشيخ الكرباسيّ يعرب الشواهد القرآنيّة إعرابا مفصّلا. ومثال ذلك إعرابه الآية (١٥٩) من سورة آل عمران وهي قوله تعالى:﴿ ❁💣☪♑❧ ★🖉✍✂ ⌘♊♑⋈✌ 🖮◘⏢☺⇳❍◆❻ ✍⏢☺⍰⌛▫ ❧♦🡐←♌⬀☠ ﴾ يقول : " (فبما) الفاء حرف استئناف والباء حرف جر مبنيّ على الكسر لا محلّ له من الإعراب . (ما) زائدة مؤكّدة. (رحمة) اسم مجرور بالباء وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخره، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ(لنت). (من الله) جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ(رحمة). (لنت) (لان) فعل ماض مبنيّ على السكون والتاء ضمير متّصل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع فاعل. (لهم) جارّ ومجرور متعلّقان بـ(لنت)، والجملة مستأنفة مسوقة لتقرير ما يجب سلوكه لتألّف الناس وترغيبهم في الخير"[٤٩].

٣. تجنب ذكر الأوجه الإعرابيّة المختلفة : وكان ذلك الغالب على جميع الآيات التي أعربها. فمن النادر أن يذكر الشيخ الأوجه الإعرابيّة المختلفة للّفظة الواحدة. ومثال ذلك إعرابه كلمة (قليلا) من قوله تعالى:﴿ ③♦⑨⇳↖❑🖅⬀☠↗⬀❑♦◗③ ♦ ▫☞🖋⍓⓿🖮🡐❑♍ 🖹🕘☺❑♦⑨⇳♑■🗷🕘 ﴾ (الإسراء/ ٥٢) يقول: " (قليلا) وهي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة،

---

(٤٩) إعراب الشواهد : ٧٩ .

ويجوز أن نعربها صفة لموصوف محذوف أي وقتا قليلا، ويجوز أن نعربها نائبَ مفعول مطلق "[٥٠] .

٤. عدم ذكر القراءات القرآنيّة : لم يذكر الشيخ الكرباسيّ القراءات القرآنيّة التي قُرِئت بها تلك الشواهد التي أعربها، على الرغم من أنّ عددا من الآيات كانت فيها قراءات متعددة . وهو قد يعرب الآية على حسب قراءة يراها هو صحيحة وقد تكون على عكس ما جاء به ابن عقيل. ويتجلى ذلك في إعرابه لقوله تعالى:﴿ ❐◆✂❑➔◑☐✍✂✂☎
✂✂✍⅄ ✂✍⅄ ✂✍⅄🔔ⱺ❽✍•○✿✍◆➚◆☜➚❑♌◆ ✉⚠⚠❍⚠🕐
❐◆✂✂❀☜❻➚■◆🔔⚐◆ ﴾ (النساء/ ١).

فقد أورد ابن عقيل هذه الآية شاهدا على جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بحرف الجرّ من دون إعادة الخافض. لكنّ الشيخ أعربها بنصب كلمة (الأرحام) محلّ الشاهد من دون الإشارة إلى قراءة(الأرحامِ)[٥١] بكسر الميم. وإعراب الآية- كما أورده الشيخ-هو: " (الواو) حرف عطف مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب (اتّقوا) فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والواو ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل. (الله) لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .(الذي) اسم موصول مبنيّ على السكون في محلّ نصب صفة. (تساءلون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. و(الواو) ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. (به) جارّ ومجرور متعلّقان بـ(تساءلون). (والأرحام) وفي هذا العطف تنزيه بمنزلة القرابة وجب البرّ بها ومراعاتها "[٥٢] .

وهو بإعرابه هذا يكون قد أخرج الآية من محلّ الاستشهاد الذي جاء بها ابن عقيل من أجله. ومع ذلك فقد وردت القراءات القرآنيّة في موضع واحد من هذا الكتاب عند إعراب الآية (٥٤) من سورة الأنعام وهي قوله تعالى:﴿✿ ☐✉☒✌◆🖬 ❻ ◆✉☙▤➚☠⬀
⬉◆✍■❼🗐 ☼ ◆▦⚐○⚐○⚠ ✂✂♑❷▪❍⇳☺⌂❑• ﴾ . يقول الشيخ الكرباسيّ: " (كَتَبَ) فعل ماض مبنيّ على الفتح. (ربّكم) ربّ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ مضاف إليه. (على نفسه) جارّ ومجرور متعلّقان بـ(كتب) (الرحمة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .(إنّه) قرئ[٥٣] بفتح الهمزة فتكون (أنّ) حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب اسمها والمصدر

---

(٥٠) إعراب الشواهد: ٥٢ .
(٥١) وهي قراءة حمزة. ينظر: السبعة في القراءات : ٢٢٦ .
(٥٢) إعراب الشواهد: ٩٩ .
(٥٣) وهي قراءة نافع. ينظر: السبعة في القراءات : ٢٥٨ . وقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة وكسرها. ينظر: التذكرة في القراءات: ٢٩٩/٢ .

المؤوّل من أنّ واسمها في موضع بدل من الرحمة، وفي القراءة بكسر الهمزة فالجملة استئنافيّة مسوقة للتفسير وتكون الهاء ضمير الشأن اسم (إنّ)"[٥٤].

٥. عدم تكرار إعراب الآيات التي سبق إعرابها: وكان من منهج الشيخ الكرباسيّ أنّه لا يلجأ إلى إعراب الآيات التي سبق أن أعربها في محلّ متقدّم ثم أتت شاهدا في موضع لاحق . ومثال ذلك إعرابه لقوله تعالى:﴿ ❐◆🕮❐☼☞🡐⇦♌◆♈⓿♋❍ ⇦⚐🡐☞☼❐🕮◆❐ ♋♦﴾ (الواقعة/٨٤). وكان الشاهد فيها كلمة (حينئذ) فقد كان هذا التنوين عوضا عن جملة وقد أعربها الشيخ الكرباسيّ إعرابا مفصّلا ثم جاءت الآية نفسها شاهدا على جواز حذف الجملة المضافة إلى(إذ)، فلم يعربها كما أعربها في أوّل الكتاب. وليس هذا منهجه في(إعراب القرآن)[٥٥].

خامسا: كتاب نهج التقى وإعراب آيات قطر الندى:

وهو مطبوع بهامش شرح قطر الندى لابن هشام. ويُعدّ هذا الكتاب أوّل كتاب نحويّ ألّفه الشيخ الكرباسيّ على هامش كتاب نحويّ لغيره. فقد كانت كتبه السابقة مستقلّة بنفسها فضلا عن كونها غير مخصّصة للمسائل النحويّة بشكل كامل. وبما أنّ هذا الكتاب كان هامشا على شرح قطر الندى؛ كان لا بدّ للشيخ الكرباسيّ من تبويب موضوعات الكتاب بحسب منهج ابن هشام في ذلك .

وطُبع الكتاب في دار المستقبل للطباعة والنشر في النجف الأشرف عام٢٠٠١م.

وقد وضع الشيخ كتابه على النحو الآتي:

١- المقدّمة: وقد جاءت موجزة كالعادة ذكر فيها الدافع إلى تأليف هذا الكتاب قائلا: "وعند انتقال شرح الكتاب بين علماء العربية من عالم إلى آخر تركوا شرح آياته وإعرابها وقد كلّفت أن أتولّى ذلك بنفسي فلم أجد بدّا من ذلك فقمت بالمهمة في تأليف(نهج التقى وإعراب شواهد قطر الندى وبلّ الصدى وشرحه) وقد جعلته هامشا للكتاب وشرحه "[٥٦] . ومَن يطّلع على الكتاب يجد أنّ الشيخ الكرباسيّ لم يقتصر فيه على إعراب الشواهد والتوثق منها-كما يوحي عنوانه- بل جاوزها إلى الشرح والتعليق وإبداء الرأي كما سيتّضح لاحقا.

٢- ترجمة ابن هشام: وبعد المقدّمة ترجم الشيخ الكرباسيّ لابن هشام، وذكر آراء العلماء فيه وفي علمه، واتساع معرفته, وأَتْبع ذلك بذكر عدد من مؤلفات ابن هشام.

مهنج الشيخ الكرباسيّ في وضع كتابه: يمكن تلخيصه في نقاط هي:

---

(٥٤) إعراب الشواهد : ٣٦ .
(٥٥) ينظر: إعراب الشواهد : ٤و٨٨ .
(٥٦) نهج التقى : ٥/١ .

١- **إعراب الشواهد النحويّة التي وردت في شرح قطر الندى :** وكانت تشكّل الجزء الأكبر من كتابه، وقد أعربها إعرابا مفصّلا سواء أكانت الشواهد قرآنيّة أم أحاديث نبويّة أم من كلام العرب شعرا ونثرا . وسيتكفّل الفصل الثالث بتوضيح ذلك مفصّلا بإذن الله .

٢- **شرح المصطلحات التي وقعت عنوانات للأبواب النحويّة:** وهو في هذا الجانب يتوسّع في بيان المصطلح النحويّ ويستوفيه من جوانبه كافّة. ومثال ذلك: يقول الشيخ الكرباسيّ عن المنادى:" المنادى نحو يا زيد وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنّه مفعول به ناصِبُه الفعل المقدّر، وأصله عنده (يا أدعو زيدا) فحذف الفعل

حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته. وقال المبرد: إنّه منصوب بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل فلا يكون إذاً من هذا الباب. والمنادى إمّا أن يكون مفردا أي لا مضافا ولا شبيها به نحو: يا زيد ويا زيدان ويا زيدون، وإمّا أن يكون مضافا كـ(يا غلام زيد)، أو شبيها به كـ(يا طالعا جبلا). والمفرد إمّا معرفة كـ(يا زيد) و(يا رجلُ)، وإمّا نكرة كقول الأعمى: (يا رجلا خذ بيدي). وإنّما كان رجل في(يا رجلُ) معرفة وفي(يا رجلا خذ بيدي) نكرة مع أنّ كلاً منها نكرة في الأصل؛ لأنّ الفعل مقصود به مَعْنِيٌّ بخلاف الثاني، ولهذا يسمّى الثاني نكرة غير مقصودة أي غير مقصود بها مَعْنِيّ. فإن كان مفردا معرفة بُنِي على ما يُرفع به بالضمّ , تقول يا زيدُ بالضمّ ويا زيدان بالألف ويا زيدون بالواو، فإن كان مبنيّا قبل النداء كـ(يا هذا ويا هؤلاء)، أو لا يمكن ظهور حركة البناء على آخره كالمنقوص والمقصور نحو(يا قصي ويا فتى) قُدِّر فيه البناء على ما يرفع به فيُقدّر في هذين المنادبين الضمّ "[٥٧]. ولا يقف الشيخ الكرباسيّ عند هذا الحدّ بل يتوسّع في بعض الموضوعات ويذكر كثيرا من الأمثلة. وإنّما ذكرت ذلك على سبيل المثال لا الحصر[٥٨].

٣- **يطرح الشيخ سؤالا ويجيب عنه:** ومن ذلك سؤاله عن دخول (أل) على اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة وجعلها في هذه موصولة وفي أفعل التفضيل للتعريف، ويجيب عن سؤاله بقوله:" فيقتضي أن تكون الصلة مؤوّلة بالفعل في اسم الفاعل واسم المفعول وبما أنّها على صورة (أل) التعريفيّة المختصّة بالأسماء فقد كَرِهوا إدخالها على الفعل صريحا فأدخلوها على ما يؤوّل به من أسماء الفاعل والمفعول؛ لأنّهما يعادلان الجملة الفعلية في المعنى.

أما الصفة المشبّهة كـ(الحسن) فأنكر صلتها بعضهم بحجّة أنّ الصفة تدلّ على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصحّ تأويلها به فتكون حرف تعريف، وصحّح آخرون الوصل بها؛ لأنّها تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقا. والأوّل هو المختار عند الأكثرين, وأمّا أفعل

---

(٥٧) نهج التقى:٦٧/٢ .
(٥٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٥٤, ٦٦, ٦٩, ٧٣, ١٢٨ و ٥/٢, ٤١, ٦٦, ٨٧, ١٠٦, ١١٨, ١٢٤.

التفضيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة؛ لأنّه يدلّ على الثبوت ولا يطّرد له العمل المذكور كالصفة المشبّهة فتكون(أل) فيه حرف تعريف "[٥٩] .

٤- عرض المادة من خلال تصديره كلامه بكلمة(فائدة) أو(تنبيه) ثم يتبعها بما يريد بيانه: ومثال الأوّل: يقول عن العَلَم: " (فائدة):العَلَم قسمان علَم بالوضع نحو زيد وعلَم بالغلَبة كالمضاف ومصحوب (أل) العهديّة، إذا غلب كلّ منهما على مشاركيه كابن مالك والكتاب فالأوّل غلب على الشيخ محمد الطائيّ، والثاني على كتاب سيبويه"[٦٠]. ومثال الثاني: يقول الشيخ الكرباسيّ:" (تنبيه): تُبدل الجملة من الجملة نحو: قلت للوصيف: ارحل عنّا, لا تمكثنَّ عندنا. ويُبدل المفرد نحو عرفت يوسف أبو مَن هو. وإذا أُبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل نحو: مَن هذا أزيد أم عمرو ومتى تعود أغدا أم بعد غدٍ. وكذا إذا أُبدل من اسم الشرط وجب اقتران البدل بـ(إن) الشرطية نحو: متى تسافرْ إنْ ليلا وإنْ نهارا أسافر معك "[٦١].

٥- ذكر الفروق بين بعض المصطلحات النحويّة : وكان ذلك أحد الوسائل التي عرض الشيخ من خلالها مادة كتابه ففي باب البدل يقول : " الفرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال في وجهين أحدهما : إنّ بدل الاشتمال يكون بالمعاني وما ينزّل منزلة المعاني نحو الحُسن والعقل. وبدل البعض إنّما يكون جزءا من المبدل منه لا معنى له والفرق الآخر أنّ بدل الاشتمال تذهب النفس إلى معرفته وإن لم يُذكر ألا ترى أنّك لو قلت أعجبني زيد وسكت لَفُهِمَ منك إمّا أعجبك معنى فيه من حيث هو لحم ودم ولا تقول مثل ذلك وأنت تريد عضوا من أعضائه ولا جزءا من أجزائه. فقد افترق ما بينهما وصار كلّ أمر من البدليّة غير الآخر "[٦٢] .

٦- إعراب بعض الكلمات التي وردت في متن شرح قطر الندى: واتّخذ الشيخ الكرباسيّ ذلك وسيلة في عرض مادّة كتابه. ومثال ذلك: ذكر ابن هشام المفرد فقال: " والمراد بالمفرد ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه وذلك نحو: زيدٌ "[٦٣]. فوضع الشيخ الكرباسيّ رقما على كلمة (نحو) وعلّق في هامشه فقال:" نحو تعرب (نحو) نائب ظرف مكان إذا أضيفت إلى اسم مكان مثل: (توجهت نحو المدرسة)، ونائب ظرف زمان إذا أضيفت إلى اسم زمان مثل (زرتك نحو الساعة العاشرة)، وتعرب مفعولا مطلقا منصوبا بالفتحة في مثل: (المبتدأ يكون

---

(٥٩) نهج التقى: ١/ ١٤٥ .
(٦٠) المصدر نفسه : ١/ ١٣٥ .
(٦١) المصدر نفسه: ٢/٢٦٠ .
(٦٢) المصدر نفسه : ٢/٢٦٠ .
(٦٣) شرح قطر الندى : ١/١٤ .

مرفوعا (نحو) الطقس جميل)، وتعرب خبرا لمبتدأ محذوف، (نحو الطقس جميل)، وتُعرب اسما مجرورا بالكسرة في مثل : (تكون كان تامّة في نحو التقى الحبيبان فكان العناق)"[٦٤].

المسائل اللغويّة التي أوردها الشيخ في كتابه نهج التقى : لم يقتصر الشيخ الكرباسيّ في هذا الكتاب على المسائل النحويّة بل تعدّاها إلى عدد من المسائل اللغويّة وكانت تنقسم على قسمين:

القسم الأوّل: بيان معاني بعض المفردات : كان الشيخ الكرباسيّ يبيّن معاني بعض المفردات التي وردت في(شرح قطر الندى). ومثال ذلك: يقول ابن هشام(في باب الفعل المضارع): وذكرت أنّه لا بدّ أن يكون في أوّله حرف من حروف(نأيتُ) وهي..... لأنّنا وجدناها تدخل في أوّل الفعل الماضي نحو: أكْرَمت زيداً وتعلمت المسألة، نرجست الدّواء،- إذ جعلت فيه نرجساً- ويَرْنَأتُ الشيب- إذا خضّبتهُ باليُرَنّاء- وهو الحنّاء"[٦٥]. ووضع الشيخ الكرباسي رقماً على الكلمات (نرجست الدّواء، اليرناء، الحنّاء) وقال في الهامش: "نرجستُ الدواء بالمد ما يُداوى به. النِرجس بكسر النون على الأشهر. والنرجس: نبت من الرياحين تُشبّه به الأعيُن وأصله بصل صغار ورقه شبيهٌ بورق الكرّاث إلا أنّه أدقّ منه وأصغر، معرب والواحدة(نرجسة) ويجوز فتحها مع كسر الجيم كما في المصباح. ومما جاء في النرجس عن علي بن أبي طالب(عليه السلام) شمّوا النرجس ولو في اليوم مرّة، ولو في الشهر مرّة، ولو في الدهر مرّة، فإنّ في القلب حبّة من الجنون والجذام والبرص

لا يقلّها إلا شمُّ النرجس"[٦٦] وإنّما ذكرت ذلك على سبيل المثال لا الحصر[٦٧].

القسم الثاني: التصحيح اللغويّ: وقد أورد الشيخ الكرباسيّ بعض التصحيحات اللغويّة وهو في هذه المواضع يشير إلى الخطأ الذي وقع فيه ابن هشام ثم يذكر الصواب فيه مستدلا على تخطئته بقاعدة نحويّة, ففي باب الخبر الواقع جملة يقول ابن هشام: "وهذا كلّه إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى"[٦٨].

وقد وضع الشيخ الكرباسيّ رقما على ذلك الكلام في المتن ثم وضّح ما أراده في الهامش فقال : " الصواب أن يقال(لم تكن الجملة المبتدأ نفسه)لأنّهم يقولون جاء نفس الرجل والصواب جاء الرجل نفسه, لأنّ كلمتي (النفس والعين) إذا كانتا للتوكيد وجب أنْ يسبقهما

---

(٦٤) نهج التقى: ١٤/١ .
(٦٥) شرح قطر الندى: ٣٩/١.
(٦٦) نهج التقى: ٣٩/١.
(٦٧) ينظر: نهج التقى: ١١/١، ١٣٦.
(٦٨) شرح قطر الندى :١٦٣/١ .

المؤكّد، وأنْ تكونا مثله في الضبط الإعرابيّ وأن تضاف كلّ واحدة منهما إلى ضمير مذكور يطابق هذا المؤكّد في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع "[٦٩] .

وعلاوة على ما سبق فإنّ كتاب(نهج التقى) قد حوى ترجيحات للشيخ الكرباسيّ، وسنذكرها في محلّها إن شاء الله .

سادسا: كتاب هبة الحازم في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم:

يُعدّ هذا الكتاب ثاني كتب الشيخ الكرباسيّ التي ألّفها هامشا على شرح مشهور. فقد كان كتابه نهج التقى المطبوع في عام ٢٠٠١م أوّل تلك الكتب، ويكون هذا الكتاب المطبوع في عام ٢٠٠٤م الثاني من نوعه.

يقع هذا الكتاب في خمسة أقسام وقد طبعت دار المستقبل للطباعة في النجف الأشرف قسمه الأوّل، أمّا القسمان الثاني والثالث فهما في طريقهما إلى الطبع، وقد شاهدتهما لدى الشيخ الكرباسيّ، وهما في مرحلة تصحيح الأغلاط الواردة فيهما. أُلِّف الكتاب بهامش شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك وقد وضع الشيخ القسم الأوّل من الكتاب على النحو الآتي:

١- المقدّمة: وهي لا تتجاوز العشرة أسطر , يقول فيها : " وقد رأيت أن أعرض شرح بدر الدين عرضا سهلا ميسّرا متّصلا بالواقع الذي يعيش فيه الدارس "[٧٠]. ويبدو من المقدّمة أنّ الغاية من تأليف هذا الكتاب هي تيسير شرح ابن الناظم للدارسين.

٢- ترجمة ابن مالك: وأَتْبع الشيخ تلك المقدّمة الموجزة بترجمة للشيخ محمّد بن مالك وذكر فيها ولادته وثقافته وآثاره وقد أوصلها إلى ٣٨ أثرا.

٣- ترجمة بدر الدين (شارح الألفية): وقد أَتْبع الكرباسيّ ترجمة ابن مالك بترجمة ابنه بدر الدين وذكر فيها ولادته وثقافته وصفاته ووفاته.

٤- شرح الكتاب (شرح ابن الناظم) أو التعليق عليه: وقد بدأ بشرح الكتاب في الصفحة العاشرة من القسم الأوّل.

منهج الشيخ الكرباسيّ في عرض مادّة كتابه: عرضُ الشيخ الكرباسيّ لمادة كتابه هذا لا يختلف عن منهجه الذي اتّبعه في كتابه (نهج التقى), ويمكنني أن أوضِّح منهجه من خلال:

١. **إعراب الشواهد النحويّة:** وهي تشكل الجزء الأكبر من مادة الكتاب. وحين أقول الشواهد النحويّة فأنا أعني الشاهد القرآني، والحديث النبويّ، والشاهد الشعري، والشواهد النثرية. وهذا ما سأتناوله مفصّلا في الفصل الثالث إن شاء الله.

---

(٦٩) المصدر نفسه : ١٦٣/١ .
(٧٠) هبة الحازم : ٦/١ .

٢. **عرض الخلاف النحويّ بين البصريين والكوفيين:** يستعمل الشيخ هذا الأسلوب في عرض مادة كتابه. ومثال ذلك ما جاء في حديث الشيخ على نون الوقاية إذ قال" وحكم إلحاقها بأفعل في التعجب أوجبه البصريون؛لأنّ أفعل عندهم فعل ماض نحو ما أحوجني إلى الله ومنع الكوفيون أن تلحقه النون؛ لأنّ أفعل عندهم اسم والنون عندهم تدخل على الأفعال لتقيها الكسر فيقولون ما أفقرني وقد تلحق نون الوقاية ليس إذا اتصلت بها ياء المتكلم فتقول: هو ليسني"(٧١) .

٣. **التوسع على كلام الشارح:** ومثال ذلك ما جاء في باب المبتدأ والخبر يقول ابن الناظم في شرحه: " الأصل في المبتدأ والخبر أن يكون معرفة لأنّ الغالب في النكرة أن لا يفيد الإخبار عنها "(٧٢) . وعلّق الشيخ الكرباسيّ في هامشه على ذلك فقال: " المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم والأصل في المبتدأ أن يتقدّم على الخبر والحكم على المجهول لا يُفيد لأنّ ذِكر المجهول أوّل الأمر يورث السامع حيرة فتبعثه* على عدم الإصغاء إلى حكمه ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معيّناً أو نكرة مخصصة ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة لأنّ حكمه وهو المعبّر عنه بالفعل متقدم عليه البتّة فتقرر الحكم أوّلاً في ذهن السامع ثم يطلب له محكوما عليه أيّا كان، ومن هنا نعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل مع أنّ كل واحد منهما محكوم عليه وكل واحد منهما معه حكمه "(٧٣) .

وهناك أساليب أُخر استعملها الشيخ الكرباسيّ في عرض مادة كتابه،وهذه الأساليب لا تختلف عن أساليبه التي استعملها في كتاب (نهج التقى)، وهي تدور بين أسلوب السؤال والجواب في عرض المسألة النحويّة، وبين تصديره الكلام بكلمة (فائدة) ثم يعقبها بما يريد ذكره. وكذلك التعريف بالأبواب النحويّة والاهتمام بالمسائل اللغويّة. ومن الجوانب اللغويّة التي وردت في كتابه: بيان معاني بعض المفردات التي وردت في شرح ابن الناظم وكذلك بيان بعض الأخطاء اللغويّة التي وقع فيها شارح الألفية ومثال ذلك: قال ابن الناظم في باب المبتدأ والخبر:" المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية"(٧٤) . فعلّق الشيخ على ذلك قائلاً " الصواب المجرد من العوامل اللفظية يقال جرّده من الخطأ وتقول جرّده من الثوب أي عرّاه من وجود ثوبه, وتجرده من الخطأ أمّا العوامل اللفظية فتشمل العوامل اللفظية لفظا وحكما. لا مانع أن يدخل على المبتدأ عامل زائد أو مشبه بالزائد نحو: هل من عالم في البلد

---

(٧١) المصدر نفسه: ٨٨/١ .
(٧٢) شرح ابن الناظم: ١٦٧/١ .
*كان الأولى له أن يقول(فتميل به) إلى عدم الإصغاء
(٧٣) هبة الحازم : ١٦٧/١ .
(٧٤) شرح ابن الناظم : ١٤٩/١ .

؟ ورب رجل فاضل رأيته فالمبتدأ مرفوع بالابتداء والعامل في الابتداء معنويّ والخبر مرفوع بالمبتدأ "[٧٥].

ويختلف هذا الكتاب من حيث المنهج عن كتاب نهج التقى من حيث التعريف بالأعلام التي وردت في المتن، فالشيخ الكرباسيّ كان يقوم بترجمة أسماء النحويّين التي وردت في شرح ابن الناظم، ومثال ذلك ترجمة الشيخ الكرباسيّ للخليل بن أحمد إذ قال:" الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم ولد سنة (١٠٠هـ / ٧٠٨م إلى ١٧٠هـ / ٧٨٦م) من أئمّة اللغة والأدب وواضع علم العروض وأوّل معجم لغويّ وهو كتاب العين، كان أستاذ سيبويه من مؤلفاته الأخرى تفسير حروف اللغة والعروض "[٧٦] .

وقد وردت في الكتاب ترجيحات في كثير من المسائل النحويّة وسيرد ذكرها مفصّلا في الفصل الرابع إن شاء الله.

ب. <u>الكتب اللغوية</u>:

ومثلما كان للشيخ الكرباسيّ نتاج في ميدان النحو نجد أنّ نتاجه اللغويّ لا يقلّ من حيث الأهمّيّة والكمّيّة عن نتاجه النحويّ، وكانت كتبه اللغويّة تدور بين ما هو لغويّ خالص وما هو في التصحيح اللغويّ.

أولا: الكتب اللغوية الخالصة:

١. **كتاب الإنباء بما في كلمات القرآن من أضواء:** يقع هذا الكتاب في أربعة أجزاء، وهو مطبوع في دار الآداب في النجف الأشرف عام ١٩٨٥م. ويمكن أن يُعدّ هذا الكتاب من كتب غريب القرآن، فالشيخ الكرباسيّ يتناول فيه الألفاظ القرآنيّة التي تدلّ على أكثر من معنى، ويبيّن معاني تلك الألفاظ. وقد أورد تلك الكلمات مرتّبة على أساس الحرف الأوّل والثاني منها. وبلغ عدد صحائف الكتاب بأجزائه الأربعة ما يقارب (١٢٠٠) صفحة، وكان يختم كلّ جزء من تلك الأجزاء بفهرس الموضوعات وجدول الصواب والخطأ.

٢. **الرسالة التامّة في فروق اللغة العامّة:** ويقع هذا الكتاب في مجلّد واحد، وقد طبع الكتاب عام ٢٠٠٣م في دار المستقبل للطباعة في النجف الأشرف. وبلغ عدد صحائفه في(٢٢٠) صفحة. وبيّن المؤلف في كتابه الفروق بين بعض الألفاظ مستدلا بالقرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف. وهو يورد الألفاظ التي يريد أن يبيّن الفرق بينها على وفق الحروف الهجائيّة.

ثانيا: كتب التصحيح اللغويّ:

---

(٧٥) هبة الحازم : ١٤٩/١ .
(٧٦) هبة الحازم: ١٤٠/١ .

١. **كتاب نظرات في أخطاء المنشئين:** يقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء، وهو مطبوع في سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، وقد طبعته مطبعة الآداب في النجف الأشرف. والكتاب يتناول الأخطاء الإملائيّة واللغويّة التي قد يقع فيها المنشئ، وهو مرتّب على وفق حروف الهجاء، وبلغ عدد صحائف الكتاب بأجزائه الثلاثة ما يقارب(٧٠٠) صفحة، وختم الجزء الثالث من الكتاب بـ(فهرس الآيات القرآنيّة التي وردت في الكتاب وفهرس الألفاظ المفردة والمراجع وجدول الخطأ والصواب).

٢.**كتاب إرشاد الأغفال في إصلاح الخط للضوال:** يقع هذا الكتاب في مجلّد واحد، وهو مطبوع سنة ١٩٩٣م في مطبعة الآداب في النجف الأشرف. والكتاب يقع في ثلاثة أقسام، وجميعها تدور في موضوع التصحيح اللغويّ. فقسم منه مخصّص للإملاء وقواعده، وقسم خاصّ بالأفعال اللازمة والمتعدّية، وقسم خاصّ بالأخطاء اللغويّة.

ج.الكتب التاريخيّة:

ولم يقف الشيخ الكرباسيّ عند المجالات اللغويّة بل نجده تعدّاها إلى المجال التاريخيّ، فكتب مجموعة من الكتب تتناول عددا من الجوانب التاريخيّة، منها ما يتناول تاريخ الأنبياء وقصصهم، ومنها ما يتناول عددا من الجوانب في التاريخ الإسلاميّ . وتلك الكتب هي:

١. **صحائف من نهج البلاغة- صفحة الأحداث العسكريّة:** يقع في قسمين وبلغ عدد صحائفه (١٩٠) صفحة، وهو مطبوع في دار الوفاق في النجف الأشرف عام ١٩٩١م. أوضح الشيخ الكرباسيّ في المقدّمة فحوى كتابه فقال: "وقد آثرت أن أدعو قسمها الأول(**صفحة الأحداث العسكريّة**) من جرّاء شمولها على المساعي العسكريّة التي عاناها وخاض غمارها أمير المؤمنين (عليه السلام) حفظا أثيرا للوحدة الإسلامية وتشهيرا فاضحا بذوي المطامع الانفصاليّة عنها"[٧٧]. والكتاب يتناول في صحائفه الأُوَل الأحداث التي سبقت خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام). وهذا الكتاب مقتضب من كتاب نهج البلاغة في موضوعاته جميعها وبقسميه كما يقول مؤلفه:" ما ظننتني أستطيع في يوم من الأيّام أن أصيب توفيقا من عند الله فأهتدي إلى ما يجعلني قادرا على أن أقتضب من كتاب نهج البلاغة أبعاضا متمايزة في نسقها وفي طبيعتها من كلام أمير المؤمنين(عليه السلام) "[٧٨].

أما القسم الثاني من الكتاب فقد طبعته مطبعة الجاحظ في بغداد عام ١٩٩٢م، وقد سمّاه(**صحائف من نهج البلاغة- صحيفة عليّ بن أبي طالب في مجتمع أفكار الناس)** وقد تناول فيه المؤلّف عددا من الجوانب التاريخيّة من حياة الإمام عليّ(عليه السلام) وأثر هذه الشخصيّة في الفكر والمجتمع الإسلاميّين .

([٧٧]) صحائف من نهج البلاغة: ٣.
([٧٨]) المصدر نفسه : ٣.

٢. **النور المبين في قصص الأنبياء والمرسلين:** يقع هذا الكتاب في مجلّد واحد، وهو مطبوع عام١٩٩٠م في مطبعة دار الآداب في النجف الأشرف. وتناول فيه الشيخ الكرباسيّ قصص الأنبياء عليهم السلام مع أقوامهم .

٣. **محمد بن عبد الله:** ويقع هذا الكتاب في مجلّد واحد، وقد طبعته دار الآداب في النجف الأشرف عام ١٩٩١م. وتناول فيه مؤلّفه حياة الرسول محمّد(ﷺ) بكلّ تفاصيلها.

وبقي أن نقول إنّ الشيخ الكرباسيّ قد كتب في أصول الإسلام من خلال كتابه (أصول الإسلام عند المشترعة)، وقد طبعته دار الآداب في النجف الأشرف عام ١٩٨٣م.

د. جهوده في التحقيق:

تتمثّل جهود الشيخ الكرباسيّ في التحقيق من خلال تحقيقه لكتاب (جواهر القاموس في الجموع والمصادر) والكتاب لـ(محمّد بن شفيع القزوينيّ) وهو من علماء القرن الثالث عشر الهجري .

بدأ الشيخ الكرباسيّ كتابه بمقدّمة عرّف خلالها القارئ بالكتاب والمؤلِّف، فقال عن الكتاب: " أمّا الكتاب فهو(جواهر القاموس) ويعني بالقاموس معجم القاموس المحيط. وقد كان الكتاب مقصورا على الجموع والمصادر التي وردت في كتاب (القاموس المحيط) "[٧٩] .

وقال عن المؤلِّف: " أمّا المؤلِّف – رحمه الله- فلم تسعفنا المصادر بشيء عن حياته, ولادته, نشأته العلمية, وفاته, شيوخه, تلامذته ولكنّ كتابه يشير إلى أنّه رجل عالم فاضل مستوعب لكثير من حقائق اللغة وجزئيّاتها , مطّلع على كثير من مصادرها ومراجع علومها"[٨٠].

وقد دوّن الشيخ الكرباسيّ ملاحظاته بشأن الكتاب، منها أنّ الكتاب كان خاليا من الشواهد الفصيحة من كلام العرب شعرا أو نثرا ومن كلام الله (القرآن الكريم) وقد أغفل المؤلف كذلك ذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها في تأليف كتابه, وكان عندما يذكر صيغ الجموع وأوزانها والمصادر يكتفي بكلمة واحدة لتكون شاهداً على ما أورده، وقد اعتذر

([٧٩]) جواهر القاموس في الجموع والمصادر:٥.
([٨٠]) المصدر نفسه:١٣.

الشيخ الكرباسيّ للمؤلّف قائلا:" إنّه توخّي الإيجاز والاختصار"[٨١] وبعد ذلك ذكر النسخ التي اعتمدها في التحقيق وكانت ثلاث نسخ.

منهجه في التحقيق:

١. المقابلة بين النسخ وتثبيت النص الأصلي على أقرب صورة وضعها المؤلِّف. وأشار المحقِّق إلى الاختلاف بين النسخ بعد أن اعتمد على نسخة جعلها أصلا وعارض عليها بقيّة النسخ، ووضع الزيادة في تلك النسخ بين معقوفتين .

٢. تفسير أكثر الكلمات التي وردت في المتن. فقد كان المحقِّق يقوم بشرح تلك الكلمات وتفسيرها. ومثال ذلك: قال مؤلّف الكتاب:" الحمد لله الذي جعل الجموع رباطا لتلائل جموع المفردات وصيّرها رفاقا لأيادي زنوج الوحدات "[٨٢] , فوضع المحقّق أرقاما على كلمة (رباط, وتلائل, وجموع)، ثم فسّر تلك الكلمات في الهامش فقال:" التلائل: تلتل سار شديدا, ساق سوقا عظيما عنيفا، وتلتل الشيء حرّكه بعنف. تلتل فلانا: أقلقه وأزعجه"[٨٣].

٣. أورد المحقّق صيغا غير ما ذكره المؤلّف. ومثال ذلك: يقول : " توجد جموع مختلفة الأوزان وكان الدارسون بحاجة ماسّة إليها للإحاطة بهذه الأوزان، وهي الشراذم, والشراذيم, وزنها فعالل وفعاليل وهما جمعان لشِرْذمة بكسر فسكون وهي القليل من الناس, والسماسرة وزنها فعالة. جمع سِمسار بالكسر وهو المتوسّط بين البائع والمشتري,والسفير بين المحبّين "[٨٤].

٤. بيان عدد من المصطلحات التي وردت في المتن فقال: " المصدر: اسم يصدر عن الفعل ويقابله ويدلّ على حدوثه ووقوعه. ولا توجد قاعدة للمصدر المشتقّ من الفعل المجرّد الثلاثيّ فهو سماعيّ تتعلّمه بالمرانة أو من المعاجم. وتوجد أفعال ثلاثيّة يأتي مصدرها غالبا على وزن معيّن، فمثل (تَجَر) الدالّة على حرفة يكون مصدرها غالبا على مثل تجارة ومثل (فاض) الدالّ على اضطراب يكون مصدره على وزن فيضان و(جال) جولان"[٨٥].

<u>هـ. مقالاته في الصحف:</u>

---

(١) جواهر القاموس في الجموع والمصادر:١٤، هامش ٢.
(٨٢) المصدر نفسه: ١٧١ .
(٨٣) المصدر نفسه: ١٧ هامش: ٢.
(٨٤) المصدر نفسه: ٢٥٣ هامش :١ .
(٨٥) جواهر القاموس في الجموع والمصادر: ٢٥٩ هامش: ١.

لم يقتصر الشيخ الكرباسيّ على التأليف في المجالات اللغوية بل كان يكتب المقالات التي تعالج تلك الجوانب.

فقد كتب الشيخ عمودا في جريدة (العدل)- وهي جريدة أسبوعيّة تصدر في بغداد- وكان العمود بعنوان (لغتنا الجميلة) واستمرّ في كتابه هذا العمود على مدى سنتين هما ١٩٨٥م و ١٩٨٦م. وكانت موضوعات العمود نحويّة وصرفيّة وفي الإملاء والتصحيح اللغويّ.

فمثال الأوّل يقول : " أيّ اسم استفهام يُستفهم بها عن كلّ شيء: عن الزمان نحو في أيّ يوم جئت ؟ وعن المكان نحو في أيّ مكان جلست ؟ وإنّما تأخذ معناها ممّا تضاف إليه.... "[٨٦].

ومثال الثاني وتحت عنوان ألفاظ أصلها مصادر وسُمع فيها الجمع قال الشيخ الكرباسيّ: " رقود : رقد يرقد نام ليلا كان أو نهارا فهو مصدر يأتي بمعنى الجمع كما في قوله تعالى:﴿ ❒◆❒✍⬂❒◆○❁💻⬂❒③⬀◑⬅✞⬂❒📖 ❒◆❒⬂➔☠⬂ ❒◆❒⬂➔☠⬂ ❶↓⏢➔❑⑩➢ ﴾[٨٧] أي إذا رأيتهم حسبتهم أيقاظا"[٨٨].

ومثال الثالث يقول: " يقولون لا بدّ وأن تفعل كذا , والصواب لا بدّ أن تفعل كذا؛ لأنّ الواو لا تؤدّي أيّ معنى؛ فلا نافية للجنس وبدّ اسمها، وخبرها الجارّ والمجرور بعدها, إذ الأصل لا بدّ من أن تفعل ثمّ حذفت حذفا مطَّردا "[٨٩] .

وقد بدأ الشيخ الكرباسيّ مؤخّرا بكتابة عمود في مجلة الأصالة، وهي مجلّة أدبيّة ثقافيّة علميّة تصدر في النجف الأشرف، وقد صدر العدد الأوّل منها في بداية عام ٢٠٠٥م. وجعل عموده في هذه المجلة على شكل حلقات، وسمّاه (لغتنا الجميلة) وهو العنوان نفسه الذي كان يتوّج ما يكتبه في جريدة(العدل).

ـ المخطوطة:

لقد كان للشيخ الكرباسيّ مؤلفات مخطوطة لا تقلّ شأنا عن المطبوع منها، وتلك المخطوطات تدور في علوم العربية وفي غيرها من العلوم، ومنها ما هو استكمال لبعض المطبوعات. وقد أمضيت في مكتبة الشيخ الكرباسيّ ساعات طوالا في أيّام عدّة أتاح لي فيها الاطّلاع على مخطوطات مؤلّفاته التي لم تر النور بعد، وقلّبناها معا بحيث حصلت على

([٨٦]) جريدة العدل: ع ٣٤ في ١٩٨٦/١١/١٨ .
([٨٧]) الكهف/ ١٨.
(٨٨) جريدة العدل : ع ٢٤ في ١٩٨٥/١١/١٦ .
([٨٩]) المصدر نفسه : ع ١٢ في ١٩٨٦/٣/٢٢ .

تصوّر يكاد يكون تامّا عن كلّ واحدة منها. وقد زودني بصور لتلك المخطوطات ولصحائفها الأُوَل بالتحديد. وسيضمّ تلك النماذج ملحق في آخر الرسالة. وهذه عنوانات المخطوطات مقسّمة بحسب موضوعاتها.

أولا: في النحو:

١. **إعراب نهج البلاغة:** وقد أعرب في تلك المخطوطة جميع الخطب التي وردت في نهج البلاغة وذكر لغة تلك الخطب قبل إعرابها.

٢. **شرح البهجة المرضية :** وهو هامش وضعه على كتاب البهجة المرضية في شرح الألفيّة للسيوطيّ، وقد بيّن الشيخ الكرباسيّ في هذا الشرح ما خفي من كلام السيوطيّ ومستدركا عليه في بعض الأحيان .

٣. **سرائر التهذيب في إعراب الشواهد القرآنية في كتاب مغني اللبيب:** وقد أعرب الشيخ الكرباسيّ في هذه المخطوطة جميع الآيات القرآنية في كتاب مغني اللبيب وكانت طريقته في الإعراب مشابهة لطريقته في إعراب شواهد شرح ابن عقيل .

٤. **الفلسفة النحويّة في عصورها المتعاقبة :** وقد تناول في هذه المخطوطة عددا من المسائل النحويّة وبين عللها وقواعدها ليسهل على الطالب فهمها واستيعابها.

٥. **المنتخب من كلام العرب (الجزء الثاني):** تناول فيها الموضوعات النحويّة- وهي الغالبة- والصرفيّة والجوانب البلاغيّة، وهو لا يختلف من حيث المادة والطريقة عن الجزء الأول الذي طبع عام ١٩٨٣ .

٦. **هبة الحازم في شرح ألفيّة ابن الناظم, الجزآن(٤) و(٥):** وهما امتداد لأجزاء ثلاثة طبع الأول منها عام ٢٠٠٤م، والآخران مطبوعان وهما في مرحلة التصحيح.

٧. **فوائد عربية:** ويتناول الشيخ الكرباسيّ في هذه المخطوطة بعض الكلمات ثم يذكر الجوانب النحويّة والصرفيّة والبلاغية الموجودة فيها وهذه المخطوطة نحويّة في أكثر موضوعاتها.

٨. **شرح قواعد الإعراب لابن هشام:** وقد شرح الشيخ الكرباسيّ في هذه المخطوطة كتاب قواعد الإعراب لابن هشام .

ثانيا: في الصرف:

الصرف: وقد تناول في هذه المخطوطة عددا من المسائل الصرفيّة وابتدأها بتعريف الحرف وذكر مخارج الحروف وصفاتها.

الثلاثـيّ المتعدي والـلازم: وذكـر فـي هـذه المخطوطـة الأفعـال الثلاثيّـة مـن حيـث التعـدي واللزوم.

ثالثا: في البلاغة وهي مخطوطة واحدة بعنوان **(محاضرات في البلاغة)** بيّن فيها عددا من المصطلحات البلاغيّة من حيث اللغة والاصطلاح موردا أمثلة عليها توضّحها وتبيّنها.

رابعا: في الجانب اللغوي وهي مخطوطة واحدة بعنوان**(الإنباء بما في كلمات القرآن من أضواء)** وهي الجزء الخامس لأربعة أجزاء مطبوعة في عام ١٩٨٥م وقد تناول في هذه المخطوطة عدداً من المفردات التي وردت في القرآن الكريم وبين معناها، موردا الآيات التي وردت فيها تلك الكلمات.

وله مخطوطة في الفقه الإسلامي بعنوان**(علم المواريث في مذهب الإمامية)** وتناول في هذه المخطوطة طريقة قسمة المواريث بحسب الكتاب والسنة.

السماع:

في اللغة هو" اسم ما استلذت الأذن من صوت حسَن, والسماع أيضا ما سمعت به فشاع, وتكلّم به "[٩٠] وهو أيضا حسّ الأذن[٩١] وما "وقر فيها من شيء تسمعه"[٩٢]. وهو الأصل الأول من هذه الأصول، ويقابله في أصول الفقه الكتاب والسنّة. وسمّاه أبو البركات الانباري (النقل) وحّده "بأنّه: الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "[٩٣]. وسماه السيوطي السماع وعرّفه بقوله:" وأعني به ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه(صلى الله عليه وآله وسلّم) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعد إلى زمن فسدت الألسن فيه بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها الثبوت "[٩٤]. وهو أيضا الرواية وذلك أن يكون الراوي سمع بنفسه ما يرويه قائله أو غيره[٩٥] .

---

(٩٠) تهذيب اللغة: ٧٤/٢ مادة(س م ع).
(٩١) لسان العرب: ١٦٨/٨مادة(س م ع) .
(٩٢) تاج العروس: ٣٨٦/٥مادة(س م ع) .
(٩٣) الأغراب في جدل الإعراب : ٤٥ ، وينظر: لمع الأدلة: ٨١.
(٩٤) الاقتراح : ٢٤ ، وينظر: ارتقاء السيادة : ٤٧ .
(٩٥) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري : ٣٤١.

ولأهمية السماع عند اللغويين والنحويين فقد "لجأ كثير من العلماء إلى البادية ليسمعوا اللغة من الناطقين بها وشاعت ظاهرة تتبع البصريين والكوفيين لكلام العرب الفصحاء الذين لم تفسد لغتهم فكانوا يمكثون في البادية مدة تطول أو تقصر"[٩٦] .

فقد عوّل البصريون على الكثير مما سُمع من قبائل يُعتدُّ بفصاحتها إذا لم تخالط أمما أعجميّة تؤثر في فصاحتها "وهؤلاء القبائل هم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف, ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"[٩٧].

وكان منهج الكوفيين يقوم على الاعتماد على كل ما سُمع عن العرب بغض النظر عن حجم هذا المسموع وعن القبيلة التي سمع منها[٩٨] فكانوا يعتدّون بالمثال الواحد حتى من دون أن يُعرف قائله ولو كان شطرا من بيت ويبنون عليه قواعدهم[٩٩] كاستشهادهم على جواز وقوع لام الابتداء في خبر لكنّ بقول الشاعر:

ولكنني من حبّها لعميد[١٠٠]

وهذا ما دفع سعيد الأفغاني إلى القول " بأن البصريين عنوا بالسماع فحرّروه وضبطوه على حين زيّفه الكوفيون وبلبلوه"[١٠١]. وفي حين رجّح د. عبد الجبار النايله منهج الكوفيين في الأخذ بما يبتكره العربي مخالفا قبيلته معللا ذلك "بأنّ العربي الأصيل قد يجدد ويبتكر وعلى هذا الابتكار قامت لغة ونمت وارتقت"[١٠٢].

ولو آمن النحويون الأوائل بمثل ما آمن به الدكتور عبد الجبار النايلة اليوم، لما اختُلف في السماع وموارده هذا الاختلاف الذي وصل إلينا في بطون الكتب وما زال شرره يتطاير كلّما هبت ريح وسكنت. والنصوص الفصيحة التي اعتمد عليها النحويون تنحصر في أنواع هي[١٠٣]:

---

(٩٦) القياس النحوي بين مدرستي الكوفة والبصرة : ٢١ .
(٩٧) المزهر : ٢١١/١ –٢١٢ .
(٩٨) ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف : ١٦٠ .
(٩٩) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو:١١٣-١١٤.
(١٠٠) ينظر:الإنصاف: ٢٠٩/١ .
(١٠١) من تاريخ النحو : ٧٤ .
(١٠٢) الشواهد والاستشهاد في النحو:١٧٧.
(٧) ينظر: الاقتراح: ٢٤، وارتقاء السيادة: ٤٧.

١. القرآن الكريم وقراءاته.
٢. الحديث النبوي الشريف.
٣. كلام العرب الفصحاء شعرا ونثرا.

القرآن الكريم

القرآن "هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم) للبيان والإعجاز"[١٠٤] وهو حجة الله على عباده ولا خلاف بين النحويين في الاحتجاج به "فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات القرآنية الشاذة في العربية إن لم تخالف قياسا معروفا بل لو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه"[١٠٥] .

ويُعدّ القرآن "المصدر الصافي المجمع على الوثوق بصحّته وسلامة أدائه وتنزهه عن التحريف لعناية ربانية دليلها قوله تعالى: ﴿ ﴾"[١٠٦] [١٠٧].

والقرآن الكريم من أهم الأدلة السمعية المشتركة بين النحو والفقه إلا أن الفرق يكمن في أن النحو يمكن استنباطه من كل آية من آياته؛ لأن طبيعة أحكامه تتعلق بلفظ القرآن ونظمه وليس الأمر كذلك في ما يخص الفقه ؛ لأن أحكامه لا تصدر إلا عن الآيات المتعلقة بأفعال المكلفين مما نسميه بـ(آيات الأحكام), وهي لا تبلغ خمسمائة آية[١٠٨] لذا فالأرجح ألا يُلجأ إلى إلى الشواهد الأخرى إلا بعد الرجوع إلى القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ؛ لأنه أوثق في مجال الاستشهاد من غيره[١٠٩] إضافة إلى ذلك فإن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كلّ حال[١١٠] "لأن المفروض أن تسير القواعد النحوية وراء النصوص لا أمامها ولاسيما بالنسبة إلى القرآن الكريم"[١١١] وهذا ما نجده عند الشيخ الكرباسيّ , إذ كانت الشواهد القرآنية هي الرئيسة في استشهاداته فكان يلجأ إلى القرآن كلّما ألجأته الحاجة إلى شاهد يدعم به رأيه , أو يعلل به مسألة. وموقفه هذا موقف النحاة الذين سبقوه .

---

(١٠٤) البرهان : ١/ ٣٨ .
(١٠٥) الاقتراح : ٢٤ .
(١٠٦) الحجر/٩.
(٤) من تاريخ النحو : ١٩٤.
(١٠٨) ينظر: رأي في أصول النحو، د. مصطفى جمال الدين ، مجلة كلية الفقه، ع(١)، س(١) : ٢٠.
(١٠٩) ينظر: الدرس النحوي في تفسير الميزان، رحيم كريم علي، ٦٩(رسالة ماجستير)، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٢م.
(١١٠) ينظر: القياس في اللغة العربية : ٢٩ – ٣٠ ، ودراسات في العربية وتاريخها : ٠٣١
(١١١) البحث اللغوي والنحوي عند محمد الخضر حسين : كريم أحمد جواد: ١٣٠(أطروحة دكتوراه) جامعة بغداد- كلية التربية، ١٩٩٨م .

ومثال ذلك كلامه على (هل) إذ يرى أنّ (هل) تأتي على نوعين يقول فيهما "**الأوّل**: أنها حرف استفهام لطلب التصديق وهو من الحروف الهوامل يدخل على الجملتين, ويتنافى ذلك عدّهم لها في باب الاشتغال مما تختص بالفعل ؛ لأن ذلك إذا وقع الفعل في حيزها مطلقا والاستفهام يكون فيها قال تعالى: ﴿ ▫♦♑♊◆❐⬀⬎♊⑨♊✍☠⬎□ ❐◆♦⑨♊ ❻◆❐⬀⬎♊❍♊◑♊ ☎ ⬎♦⬉◆❐♊⑨♦❐⬀☠⬈♊ ☎✂❑➚♋⬎♦ ☎✂❑➚♋⬎♦ ☼♦➔♊⇔♋☼ ﴾[١١٢] .

الثاني: أن يكون بمعنى (قد) ذلك, قوله تعالى:﴿ ❐◆♎♊⬀⬎❐🕮♊⌨♋♦✍♊ ☼♦⌨♦→✂☎✂♋⬎♋②♊◔⇔☠⬑♊ ﴾[١١٣] أي قد أتاك"[١١٤] .

ومثال آخر جاء في معرض كلامه على حذف لام الجواب يقول "تحتاج (لو) بنوعيها إلى جواب كجميع أدوات الشرط، ويجوز في جوابها أن يقترن باللام كقوله تعالى:﴿ ♋♦❑⬀🖃⊠♌♎♦◆↗⬋⬎♊☺♐❸♑▫ ♦♌♎⊠🖃✂◆↗ ◑♐♦♦ ﴾[١١٥] ويجوز تجريده من اللام كقوله تعالى:﴿ ♋♦❑⬀♊♉♓♍♎ ♦◆⌖■⧫♊➔♊♉♊♎⬀♦⬋✍♋✂✦ ﴾[١١٦]" [١١٧]. ومثاله أيضا وفي كلامه على حذف النعت والمنعوت يقول "يحذف كل من المنعوت والنعت معا نحو قوله تعالى: ﴿ ◆◆ ③♦☺←❑☠← ▫♑❸♐❐◆◆ ⑥♦♦⬑❺⌘♐🗐 ﴾"[١١٨] أي حياة نافعة. إذ لا وساطة بين الموت ومطلق الحياة "[١١٩] .

القراءات القرآنية:

المقصود بالقراءات هو "اختلاف ألفاظ الوحي في كِتْبَة الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها"[١٢٠] وعرّفها ابن الجزري قائلا " القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا إلى ناقله"[١٢١] ومكانتها -أي القراءات- من القرآن الكريم برأي الدمياطي

([١١٢]) الأعراف / ٤٤ .
([١١٣]) ص / ٢١ .
([١١٤]) نهج التقى : ٤٤/١ .
([١١٥]) الأنبياء /٢٢.
([١١٦]) الواقعة / ٧٠ .
([١١٧]) المنتخب من كلام العرب : ١٤٥ .
(١) طه/٧٤
([١١٩]) المنتخب من كلام العرب: ١٣٩ .
([١٢٠]) البرهان في علوم القرآن : ١/ ٣١٨ .
([١٢١]) منجد المقرئين : ٣.

"أنهما ليسا متغايرين تغايرا تاما وليسا متّحدين اتّحادا حقيقيا بل بينهما ارتباط وثيق ارتباط الجزء بالكل"[١٢٢] .

ولم يفرق بعض الباحثين بين القرآن وقراءاته فعرّف د. تمام حسان القرآن بأنّه "عدد من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آياته"[١٢٣]. ونتيجة لتعدد القراءات واختلافها وكثرتها فقد بحث النحاة فيها وميزوا بينها ووضعوا شروطا لما يحتجّ به منها ولما لا يجوز الاحتجاج به منها ، ولما يجوز الاحتجاج به إلا أنه لا يقاس عليه[١٢٤] "فكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها هي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها سواء أكانت عن الائمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الائمة المقبولين ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها:(ضعيفة) أو (شاذة) أو (باطلة) سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[١٢٥] .

ويرى السيد الخوئي "أن لا معنى لتخصيص الجواز بالقراءات السبع أو العشر نعم يُعتبر في الجواز أن لا تكون شاذة ولا موضوعة أما الشاذة فمثالها قراءة﴿ ﴾[١٢٦] بصيغة الماضي ونصب يوم , وأما الموضوعة فمثالها قراءة ﴿ ﴾ برفع كلمة (الله) ونصب (العلماء) على قراءة الخزاعي عن أبي حنيفة"[١٢٨].

وليس من السهل تحديد أول من اصطلح على تسمية القراءة المخالفة لقراءة الجماعة بالشاذة ولكن النصوص المتيسرة تدل على أن علماء القرن الثاني الهجري هم الذين أطلقوا عليها هذا الاسم[١٢٩]. ونسبة القراءة إلى الشذوذ أدّت إلى رد بعض القراءات وفتحت الباب

---

(١٢٢) إتحاف فضلاء البشر : ٦٩/١ .
(١٢٣) الأصول: ٩٨ .
(١٢٤) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : ١٤ .
(١٢٥) البرهان في علوم القرآن: ٣٣٠/١ .
(١٢٦) الفاتحة /٣ . وهي قراءة أبي حنيفة. ينظر:إعراب القرآن، النحاس:١٩/١، والكشاف:٢١/١.
(٢) فاطر/٢٨. وهي قراءة عمر بن عبد العزيز. ينظر: الكشاف:٥٩٣/٣.
(١٢٨) البيان في تفسير القرآن : ١/ ١٨١ .
(١٢٩) ينظر: القراءات القرآنية في بلاد الشام : ٧.

للطعن عليها, وقد كان موقف نحاة الفريقين البصري والكوفي واحدا في قبول بعض القراءات ورد كل ما يخالف أقيستهم التي وضعوها[١٣٠] .

فسيبويه قطب الرحى للمدرسة البصرية قد ضعّف بعض القراءات ووصفها بالرداءة والقبح، ولكنه لم يفعل ذلك مباشرة وإنما يأتي بمثال مشابه ويصمه بهذه الألفاظ[١٣١]. جاء في الكتاب "واعلم أن ما كان في النكرة رفعا غير صفة فإنه رفع في المعرفة من ذلك قوله عز وجـــــــــــــــــــــــــل﴿ ☎❑♦❸♦★⑩ ☎❑♦❸♦ ☎❑♦ ☎❑♦ ☎❑♦ سَـــــــــــــــــــوَآءٌ ☎❑♦ ﴾"[١٣٢]. وتقول: مررت بعبد الله خير منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبه. ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبد الله خيرا منه أبوه، وهي لغة رديئة، وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم وما ضارعه نحو حسن الوجه, ألا ترى أن هذا عمل يجوز فيه يضرب ويلازم وضرب ولازم. ولو قلت مررت بخير منه أبوه كان قبيحا"[١٣٣] .

وقراءة النصب في (سواء) في هذه الآية الكريمة هي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم[١٣٤] فهذا وأمثاله يسمى بالمعارضات الخفية , وذلك حينما يريد بعض النحاة أن يعارض قراءة من القراءات فيذكر مثالا من الأمثلة يطابق الآية تماما ثم يعارضه دون أن يذكر نص الآية صراحة[١٣٥] .

وليس معنى هذا أن سيبويه لم يكن يعتد بالقراءات القرآنية فقد أحصى بعض الباحثين شواهد القرآن الكريم في كتاب سيبويه من خلال (فهرس كتاب سيبويه) الذي وضعه الأستاذ أحمد راتب النفاخ , فوجد عدتها ستة وتسعين وثلاثمائة شاهدا, وشواهد القراءات منها نحو سبعة وخمسين ومائة شاهد وهي نسبة عالية تبرز اهتمامه بالقراءات واعتماده عليها[١٣٦] .

---

(١٣٠) ينظر: شرح المفصل : ٣/ ٧٨.
(١٣١) ينظر: نظرية النحو القرآني : ٣٨ , وأبو علي النحوي : ١٦١ – ١٦٢ .
(١٣٢) الجاثية/ ٢١ , وسواء بالرفع قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر:السبعة في القراءات: ٥٩٥ .
(١٣٣) الكتاب: ٢/ ٣٣-٣٤ , وينظر: ٣٩٦– ٣٩٧ .
(١٣٤) ينظر: السبعة في القراءات : ٥٩٥ .
(١٣٥) ينظر: النحو القرآني : ٥٨ .
(١٣٦) ينظر: أصول النحو العربي، د. محمود نحلة: ٣٤ .

في حين يرى باحث آخر " أن كلّ من دافع ويدافع عن سيبويه وموقفه- كونه لم يخطئ أيّة قراءة قرآنية – لم يكن مصيبا"[١٣٧] .

وأما الفراء وهو من أقطاب المدرسة الكوفية فقد "جنح إلى البصريين في تخطئ العرب , بل زاد عليهم في التهجم على القراءات فكان أول من فتح الباب للطعن على قراءة ابن عامر وهي من القراءات السبع[١٣٨] " وقد ردّ كثيرا منها[١٣٩] .

ولعل الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراء[١٤٠] إذ نجد الفراء يتوقف كثيرا في كتابه (معاني القرآن) ليقول إن الكسائي لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك[١٤١] ويرى بعض الباحثين أن كثيرا من النحاة وقفوا من بعض القراءات موقفا مجانبا للصواب[١٤٢] ولكن هؤلاء النحاة لم يكونوا كلهم بصريين فكما كان منهم بصريون كالمازني والمبرد والزجاج, كان منهم كوفيون أمثال الكسائي والفراء[١٤٣] .

"والنحويون حين فتحوا- منذ أواسط القرن الثاني الهجري- باب الطعن على القراءات ضيقوا على أنفسهم وعلى الدرس النحوي "[١٤٤] .

والذي يبدو لي أن هناك سببين وراء هذا الموقف المتباين من القراءات:

الأول: عدم وجود ضوابط للتفرقة بين القرآن الكريم وقراءاته فمن خلال التعريفات التي مرت يتّضح لنا أن من الصعوبة إيجاد الفرق بين القرآن والقراءات فإذا كان كلاهما وحيا من الله سبحانه وتعالى فكيف يمكن لنا أن نقول إن هذا قرآن وهذه قراءة ما دام الضابط لما هو قرآن وما هو قراءة غير واضح .

الثاني: الاعتقاد بقدسية القراءات وعدمه والاقتصار على سبعة منها أو عشرة. ففي الوقت الذي يرى بعض النحويين أن القراءات لها من القدسية بحيث يجوز الاحتجاج بها في

---

(١٣٧) النسفي نحويا من خلال تفسيره مدارك التنزيل وحقائق التأويل، د. حامد عبد المحسن: ٧٦، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد- كلية الآداب، ١٩٩٠م.
(١٣٨) أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة :٣٨٦ .
(١٣٩) ينظر: القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة : ٦٥.
(١٤٠) ينظر: السيوطي النحوي : ٢٥١ ، والمدارس النحوية، د. شوقي ضيف:١٥٧ .
(١٤١) ينظر: معاني القرآن: ٧٥/١، ٨٨، ١٤٥، وأبو زكريا الفراء: ٣٨٨.
(١٤٢) ينظر: القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة : ٤٢ .
(١٤٣) ينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسيّ، محسن حسين علي: ٢٠(أطروحة دكتوراه)، جامعة بغداد، كلية الآداب،٢٠٠١م .
(١٤٤) الدراسات اللغوية عند العرب : ٣٥٣ .

العربية سواء أكانت متواترة أم شاذة[١٤٥] يرى آخرون أن هذه القراءات تحقق أنها متواترة عن القراء أنفسهم في حين إن تواترها عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم) فيه نظر[١٤٦] لأنها كانت في وقت خاص لضرورة دعت لذلك ثم ارتفعت تلك الضرورة وعاد القرآن يقرأ على حرف واحد[١٤٧].

فعلى هذا يمكن القول إن الذي يفرّق بين ما هو قرآن وما هو قراءة يفرق على أساس اعتقاده بقراءة دون أخرى فلذلك لم يرَ قدسية إلا للقراءة التي اعتقدها والتي هي القرآن بالنسبة إليه والبقية قراءات ليس لها أيّة قدسية فأجاز لنفسه الطعن فيها. أما من لم يفرّق بين القرآن الكريم وقراءاته ورأى أنهما بالمرتبة نفسها من القدسية فإنه لم يجز لنفسه إلا الاحتجاج بالقراءات جميعها المتواتر منها والشاذ وإن خالفت قياسا معروفا[١٤٨]. ونبه بعض الباحثين على أن إنكار علماء النحو واللغة لقراءة ما، لا يؤثر في صحتها وقبولها, إذا كانت مما روي وأجمع المسلمون على قبوله[١٤٩] .

موقف الشيخ الكرباسيّ من القراءات القرآنية:

إن موقف الشيخ الكرباسيّ من القراءات القرآنية قد مرّ بمرحلتين :

الأولى : إنه كان يعرض للقراءات في كتبه وكان يوجه بعضها ويصم الآخر بالشذوذ فمثال الأول في قوله تعالى: ﴿ ▫♦♍♓⇦🖫🖂🖬❼🖉♌♊ ✐➚🡒①☼🡒✍ ❒◆❶⑩♌✍♦✍ ♌🖉✍ ③♦❷🡒🖫♉✍﴾[١٥٠] قال "وقرئت بالجزم لوقوعها في جواب الطلب أي(إن يهب يرث) والرفع أقوى من الجزم, لأن الجملة تقع صفة لـ(ولي) والجزم لا يحصل فيه هذا المعنى أي (يرثني). ومن جزمه جعله جواب طلب لأنه كالأمر في الحكم, ومن رفعه جعله نعتا وعلى القطع تقديره إذا جعلته نعتا: (وهب لي من لدنك وليا وارثا علمي)[١٥١] .

ومثال الثاني "وقرأ أبو جعفر﴿ **ليُجزى** ♎♦❑✍☺✍ ✍☺🖂♌✍ ✍🖂☺♌✍ ✍☎✂❑🡐☼♎☒✍ ③♦▤♓○♓⌛🡐❑♓♌♦﴾[١٥٢]وهي قراءة شاذة حيث جعل نائب

---

(١٤٥) ينظر: الاقتراح: ٢٤.
(١٤٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣١٨ .
(١٤٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن : ٤٢ .
(١٤٨) ينظر: الاقتراح :٢٤ .
(١٤٩) ينظر: عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءته : ٩٢ .
(٣) مريم/٥-٦، وهي قراءة أبي عمر والكسائي. ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣١٧/٢.
(١٥١) نهج التقى : ١١٢/١ .
(٥) الجاثية/١٤. وهي قراءة أبي جعفر. ينظر: إتحاف فضلاء البشر:٥٠٢.

الفاعل الجار والمجرور والخلاف جار فيه فأقيم (بما) مقام نائب الفاعل مع العلم وجود(قوما) المفعول به"[١٥٣].

المرحلة الثانية : وتتضح من خلال إعرابه القرآن الكريم على قراءة حفص عن عاصم؛ لأنه كان يرى أنها هي القراءة الصحيحة وقد سألته عن تجنبه بقية القراءات

في إعرابه للقران فأجابني بقوله:"أتريد أن أدخل نار جهنم "[١٥٤] .

الحديث النبوي:

لا يختلف اثنان في فصاحة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلّم) الذي صرّح بأنّه أفصح العرب لسانا: " أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"[١٥٥].

وكان المظنون أن يكون حديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم) مصدرا من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن في حجيّته كما كان في أصول الفقه[١٥٦] إذ جاء مفصِّلا لما أجمله القرآن ومقيدا لما أطلقه[١٥٧] لكن كثيرا من أئمة النحاة متقدمين ومتأخرين لم يعتدّوا بالحديث النبوي الشريف أصلا من الأصول , تستنبط منه القواعد, وتقرر الأحكام , حتى إذا وقع الحديث النبوي في كتب بعض النحاة كان تقوية لما يُستشهد من قرآن أو كلام لاستنباط حكم نحوي[١٥٨]. ونجد مواقف النحاة من الحديث الشريف على الرغم من فصاحة قائله تنقسم على ثلاثة أقسام[١٥٩]:

أولا: مذهب المانعين مطلقا ويمثل القائلين به ابن الضائع الذي أرجع سبب عدم الاحتجاج به إلى روايته بالمعنى. قال السيوطي : " وقال أبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل) تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الائمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي(صلى الله عليه وآله وسلّم) ؛ لأنه أفصح العرب"[١٦٠]. وبهذا يكون ابن الضائع أول من نبه على أن النحويين الأوائل لم يكونوا يحتجّون بالحديث لأنه مروي بالمعنى[١٦١] .

([١٥٣]) نهج التقى : ٤٥/٢ .
([١٥٤]) في مقابلة أجريتها مع الشيخ الكرباسيّ يوم ١ / ٤ /٢٠٠٥ .
([١٥٥]) الحديث في: كشف الخفاء: ١/ ٢٣٢ .
([١٥٦]) ينظر: أصول النحو العربي، د. محمود نحلة: ٤٦ .
([١٥٧]) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : ٢٠ .
([١٥٨]) ينظر: أصول النحو العربي، د. محمود نحلة: ٤٧ ، ٤٨.
([١٥٩]) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : ٢٠ .
([١٦٠]) الاقتراح: ٣٢ ، وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو :٣٠٨ .
([١٦١]) ينظر:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : ١٧ .

ونسب أبو حيان إلى النحويين الأوائل من واضعي علم النحو والمتأخرين عنهم إلى زمن ابن مالك امتناعهم عن الاحتجاج بالحديث أو سكوتهم عن الاحتجاج لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله[١٦٢]، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: تجويز الرواة النقل بالمعنى , فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه(صلى الله عليه وآله وسلّم) فقال فيها لفظا واحداً فنُقِلَ بأنواع من الألفاظ وقد قال سفيان الثوري: ((إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى)). ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى[١٦٣].

الأمر الثاني: إنه وقع اللحن كثيرا في ما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع, ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو, فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك[١٦٤] .

ثانيا : مذهب المجوزين مطلقا , وعلى رأسهم محمد بن مالك المكنى بأبي عبد الله ومحمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي , ففي حين احتجّ الأول بالحديث مطلقا زاد الثاني على الأول الاستشهاد بأقوال آل البيت (عليهم السلام) وأقوال الصحابة (رضي الله عنهم)[١٦٥] .

ثالثا: مذهب المتوسطين, وقد وقف هؤلاء موقفا وسطا بين المانعين مطلقا والمجوزين مطلقا وكان المتحدث بلسانهم الشاطبي الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها[١٦٦] .

وقد حاول بعض الباحثين التماس الأسباب والعلل للنحاة المتقدمين لعدم إكثارهم من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فأضاف د. محمد عيد (عامل التحرز الديني) وجعله سببا في عدم إكثار النحويين من الاستشهاد بالحديث الشريف[١٦٧]، في حين يرى د. محمد ضاري حمادي أن عدم الاحتجاج بالحديث لا يقوم على أساس علمي وأن ذلك لم يكن سوى ثمرة نزاع شخصي أو حسد علمي[١٦٨] .

والذي يتّضح مما سبق أن النحويين الأوائل لم يصرحوا بأنّهم لا يحتجّون بالحديث النبوي، وأن الأسباب التي ذكرت إنما هي استنتاجات توصل إليها ابن الضائع وتلميذه أبو حيان من خلال استقراء مصنفات القدماء. فلو عدنا إلى قول ابن الضائع, الذي نقله السيوطي

---

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٢٠ .
(١٦٣) ينظر:الاقتراح: ٣٠ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث :٢١ .
(١٦٤) ينظر: المصدر نفسه:٣١.
(١٦٥) ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٤ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٢٢ .
(١٦٦) ينظر: سيبويه حياته وكتابه : ١٦٤ .
(١٦٧) ينظر: : الرواية والاستشهاد باللغة : ١٣٤ .
(١٦٨) ينظر: الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٤٥١ .

في (الاقتراح) والذي مرّ ذكره(تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي....) فكلمة عندي تدل دلالة واضحة على أن ذلك الكلام هو تفسير ابن الضائع لقلة الأحاديث التي احتجّ بها في الأبواب النحوية, فراح ابن الضائع وتلميذه يلتمسان الأعذار للنحويين على فعلتهم المفترضة والمقصودة تلك." ولو أن النحاة الأوائل سيبويه وشيوخه ومن عاصرهم أو جاء بعدهم من البصريين والكوفيين لاحظوا ذلك وتتبّعوه وحاولوا أن يبيّنوا لنا أيصحّ الاحتجاج بالحديث أم لا يصح ؟ وما شروط الاحتجاج به منه وما حدوده لكفونا نتائج التخبط في هذا الأمر"[١٦٩].
ولو نظرنا في العلل التي ذكرت في عدم احتجاج النحويين بالحديث لجاز لنا القول فيها :

١. في علة أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فكانت القصة الواحدة ترد في ألفاظ متعددة نقول:

إن هذا الأمر ليس مقصورا على الحديث وحده. فالشعر لم يكن بعيدا عن هذه الظاهرة فقد فسّر السيوطي تعدد الروايات في البيت الواحد فقال:" وقد سئلت عن ذلك قديما فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا , ثم رأيت ابن هشام قال في شرح الشواهد رُوي قوله:

ولا أرضُ أبقلَ إبقالَها

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير , صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها , ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات"[١٧٠]. فإذا كان هذا حال الشعر فلماذا لا ينطبق ذلك على الحديث النبوي فيمكن القول في الأحاديث التي رويت بعدة روايات إن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم) قد قالها مرة هكذا ومرة هكذا. هذا من جهة ومن جهة أخرى، لماذا لا يكون رواة الأحاديث قد رووها على مقتضى سجيتهم التي فطروا عليها ومن هنا كثُرت الروايات في الحديث الواحد. وأما قول سفيان إنه كان يروي الحديث بالمعنى فإن كان هذا الأمر عند سفيان فلا نستطيع الجزم بوجوده عند جميع الرواة. فالسيد السبزواري يرى "أن نسبة النبي إلى من يروي عنه نسبة المعلم إلى المتعلم، وهكذا النسبة بين كل طبقة سابقة والطبقة اللاحقة الذين يتلقون الأحاديث عنهم، ومقتضى العادة والسيرة أن المتعلم لا يكذب على المعلم فيما يتعلمه منه وإن فعل ذلك لشاع وظهر، كما أن مقتضى العادة أن لكل مذهب وملة أقواما مخصوصين في كل عصر وزمان يهتمون بحفظ ما يتعلق بذلك الدين ولا يدخل فيهم من كان خارجا عنهم إلا ويظهر حاله في مدة قليلة كما لا يخفى من راجع أحوال الرواة"[١٧١]. وكان ينبغي للنحويين أن يراعوا حقيقة أن الذين تلقوا هذه الأحاديث من فم الرسول(صلى الله عليه وآله وسلّم) كانوا

([١٦٩]) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : ١٦ .
([١٧٠]) الاقتراح : ٤٨ .
([١٧١]) تهذيب الأصول : ٢/ ١٢٠ .

من الصحابة وهم عرب خلّص ومن ذوي الفصاحة والسليقة , فلو أن واحدا منهم خانته ذاكرته في نقل اللفظ لأدّى المعنى بألفاظ صحيحة من عنده[١٧٢] .

٢. وأما وقوع اللحن في ما روي من الأحاديث فيمكن حمله على كلام السيوطي الذي يقول:"المسموع الفرد هل يُقبل ويحتجّ به ؟ له أحوال لخصتها من متفرقات كلام ابن جني في (الخصائص)"[١٧٣] .

الحال الأول: أن يكون فردا بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به , فهذا يُقبل ويحتجّ به ويقاس عليه إجماعا كما قيس على قولهم في شنوءة : (شنئيّ) مع أنه لم يسمع من غيره .

الحال الثاني: أن يكون فردا بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور[١٧٤]. يقول ابن جني:" فيُنظر في حال هذا المنفرد به . فإن كان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به , وكان ما أورده مما يقبله القياس , إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده . فإن قيل فمن أين ذلك, وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه ؟ قيل قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها, وعفّى رسمها"[١٧٥].

وبعد هذا يمكن القول إن الأحاديث التي اتهم فيها الرواة باللحن قد تكون بلفظ رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلّم) وإنّه نطق بها هكذا فان قيل فمن أين له ذلك, وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه قيل يمكن أن يكون ذلك وقع له من لغة قديمة طال عهدها وعفّى رسمها وخصوصا أن تلك العبارات قد وصلت من شخص لا يشك أحد بفصاحته. وإذا كان النحاة يقبلون من رؤبة وأبيه ارتجالهما للألفاظ ويعللون ذلك بقوة فصاحتهما[١٧٦]، فكيف لا يحمل كلام رسول الله الذي اتهم فيه الرواة باللحن على هذا الوجه خصوصا وأن تدوين الحديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين- على قدر تبديلهم- يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به[١٧٧]، وإذا كان الأعجمي وقد اتّبعته أمة وهو صاحب دين إلى درجة الثقة والعدالة فهل يعقل أن يتساهل في نقل نص حديث رسول الله خاصة؟ ولاسيما أنه استقاه من رواة عرب أولاد عرب .

---

(١٧٢) ينظر:الأصول تمام حسان:١٠٠ .
(١٧٣) الاقتراح : ٣٧ .
(١٧٤) ينظر: الاقتراح: ٣٨ .
(١٧٥) الخصائص : ٣/ ٢٩٧ ، وينظر: ارتقاء السيادة : ٥٢ .
(١٧٦) ينظر: ارتقاء السيادة : ٥٢ .
(١٧٧) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : ٢٣ .

وهكذا كان للحديث نصيب من الطعن كما كان للقراءات وأشعار العرب ومأثورهم، خصوصا وأن الخوض في عدم احتجاج النحاة الأوائل بالحديث لم تكن الغاية منه خدمة اللغة العربية بقدر ما كانت الغاية منه إبراز القدرة على التعليل والتسبيب. يقول أبو حيان:" وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر, ولا يستدلون بما روي من الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فقد طالع ما ذكرناه وأدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث"[١٧٨]. والذي يتّضح من متقدم كلام أبي حيان أن الدفاع عن الصنعة وعن منهج النحويين هو الذي دفعه إلى الخوض في هذه المسألة وليس غير ذلك.

أما المحدثون فقد كان من أشدهم دفاعا عن الحديث والاستشهاد به فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين[١٧٩]، وإن ما دعاه إلى القيام ببحثه(الاستشهاد بالحديث في اللغة) الخلافات التي رآها بين علماء العربية في إثبات اللغة والنحو بالحديث وهو يُعد من أهم ما كُتب في هذه القضية, وعليه اعتمد مجمع اللغة العربية في القاهرة في وضع قراره الخاص بذلك فضلا عن اعتماد الباحثين عليه كثيرا حينما يتعرضون لمسألة الحديث النبوي الشريف والاستشهاد به[١٨٠] في حين يرى باحث آخر "أن مسألة عدم الاحتجاج بالحديث مسألة نظرية محضة ينسفها الاحتجاج الواسع بالحديث على مر العصور وأن ما تناثر من أقوال بشأن المنع لم يكن سوى عاصفة كلامية وجدت في هذا الأمر مادة غنية لمخاصمات شخصية وجدال طويل"[١٨١].

وقد كان الشيخ الكرباسيّ يحتجّ –على قلة- بالحديث النبوي في بعض المسائل النحوية ومن ذلك في معرض كلام الشيخ الكرباسيّ على حذف فاء الجواب يقول: "من سنن العرب حذف فاء الجواب وهو مختص بالضرورة الشعرية، فتقدر حينئذ تقديرا. فالفاء المقدرة كالموجودة ومن النادر الذي لا يقاس عليه قوله عليه السلام في حديث اللقطة:((فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها))[١٨٢]. ومن ذلك أيضا في حديث الشيخ الكرباسيّ على اتصال (نون الوقاية بنون الأفعال الخمسة) يقول: "إن نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية:(الحذف) نحو: الأصدقاء يحترموني، أو(الإدغام) نحو: الأصدقاء يكرمونّي، أو(الفك) نحو: الأصدقاء يكرمونني. وهناك لغة تحذف فيها نون الأفعال في غير

([١٧٨]) الاقتراح: ٣١، وينظر: أبو حيان النحوي: ٤٣١ – ٤٣٢.
([١٧٩]) ينظر: سيبويه حياته وكتابه :١٦٦ .
([١٨٠]) ينظر:البحث اللغوي والنحوي عند محمد الخضر حسين (أطروحة دكتوراه): ١٣٥.
([١٨١]) الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية:٤٢٣ .
([١٨٢]) المنتخب من كلام العرب : ١٠٢ . والحديث مروي في: صحيح البخاري:٩٢/٣، وصحيح مسلم:١٣٦/٥، والسنن الكبرى:١٨٦/٦.

ما سبق، وبها جاء الحديث الشريف:((لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ,ولا تؤمنوا حتى تحابوا))[١٨٣]، أي لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنون حتى تحابوا" [١٨٤]

كلام العرب من شعر ونثر:

وهو المصدر الثالث من مصادر السماع ويقصد به " ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[١٨٥] ويقصد به ما سمع من أشعارهم وأمثالهم , وما جرى في مخاطباتهم وهو من أهم العناصر التي استقريت منها قواعد العربية الكلية[١٨٦].

والذي يبدو من تعريف السيوطي أن هناك شروطا يجب أن تتوافر في الكلام المستشهد به فبالإضافة إلى الحدود الزمانية والمكانية التي سيرد الحديث عنها لاحقا - وهي من العموميات- فإن هناك شرطين آخرين وهما :

١- أن يكون الشخص المستشهد بكلامه فصيحا.

٢- وأن يكون الشخص المستشهد بكلامه عربيا أي أن يكون من أبوين عربيين والدليل على أن السيوطي قصد بالعروبة (الولادة) أنه لو قصد غير ذلك لاكتفى بشرط الفصاحة .

فالواضح أن العربي الفصيح في عرف السيوطي : هو الذي انحدر من أبوين عربيين إضافة إلى الفصاحة. ولكننا نجد أن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلّم) يعرّف العربي بغير هذا التعريف فيقول في يوم فتح مكة: ((يا أيها الناس, إنّ اللهَ قد أذهبَ عنكم بالإسلامِ نخوةَ الجاهلية, وتفاخرها بآبائها , إنّ العربيّة ليست بأب ووالدة , وإنّما هو لسان ناطق, فمن تكلم به فهو عربي"[١٨٧] والذي يؤيد صحة هذا الحديث أننا نجد اليوم الكثير من العرب الذين ولدوا في الدول الأجنبية ويتكلمون بلغات تلك الدول على الرغم من أصولهم العربية , ونجدهم لا يفقهون من العربية شيئا وإن نسبتهم إلى البلد الذي يعيشون فيه هي أقرب منها إلى العربية وهنا يثبت عندنا صدق حديث رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلّم) إن العربية لسان ناطق. وعلى ذلك يمكن القول إن المنهج الذي اتبعه النحويون الأوائل في استبعاد قبائل والاستشهاد بكلام أُخَر- على أساس المجاورة والقرب والبعد من البلاد التي لا تنطق بالعربية- لم يكن سليما وتعوزه الدقة ما دامت العربية لسانا وليست عروبة المولد.

ومنهج النحويين يصح- بصورة عامة- غير أنه لا يصح بالقياس إلى أشخاص فصحاء بأعيانهم، فالمشهور عن صهيب وسلمان (رضوان الله عليهما) أنهما كانا فصيحين على

---

(٢) الحديث مروي في: مسند أحمد:٣٩١/٢.

(١٨٤) المنتخب من كلام العرب : ١٣١ .

(١٨٥) الاقتراح: ٣٣ .

(١٨٦) ينظر: مكانة الخليل في النحو العربي : ٥٠ .

(١٨٧) بحار الأنوار:٢٣٩/٧، و١٣٨/٢١، و٣٠٥/٣٨، و١٧٥/٦٤، و٢٧٨/٦٧.

الرغم من أن أولهما رومي والآخر فارسي، وإذا تأخر الزمن وجدنا زيادا الأعجم وأبا نواس وهما من الفصحاء.

ونعود إلى كلام العرب الذي كان الشعر أبرز أركانه إن لم نقل أوحدها، فلقد قُسّم الشعراء على أربع طبقات:

الطبقة الأولى الشعراء الجاهليون, والطبقة الثانية المخضرمون, والثالثة الإسلاميون, والرابعة الشعراء المولدون[١٨٨]. وقد أوصلها بعضهم إلى ست طبقات بإضافة طبقتين أخريين هما طبقة الشعراء المحدثين وهم الذين جاؤوا بعد المولدين كأبي تمام وطبقة المتأخرين كالمتنبي[١٨٩]. وقد قيل إن شعراء الطبقات الثلاث الأُول يُستشهد بكلام من يوثق به منهم[١٩٠]، وإن آخر من يُستشهد بكلامه هو إبراهيم بن هرمة القرشي، وإن أول الشعراء المحدثين هو بشار بن برد. ونقل أن سيبويه احتجّ ببعض شعره تقربا إليه؛ لأنه كان قد هجاه لترك الاحتجاج بشعره[١٩١] لكن الواقع يتنافى مع كلام السيوطي إذ إن سيبويه لم يستشهد لبشار ببيت واحد[١٩٢]. والذي يتّضح أن الاستشهاد بكلام العرب من شعر ونثر قد مرّ بدورين:

الدور الأول: الاستشهاد بكلام الجاهليين والمخضرمين ورفض ما عدا ذلك وعدّه مولدا.
الدور الثاني: الاستشهاد بكلام الإسلاميين إضافة لما سبق، وهذا الاتجاه هو الذي ساد في ما بعد، واستمر هذا الأمر حتى مجيء الزمخشري الذي حاول أن يُدخل في استشهاداته – بل وأدخل فعلا – كلام من يوثق بعلمه ودرايته من المولدين كأبي تمام غير أن هذا الاتجاه لم يُكتب له النجاح [١٩٣] .

"وقد حاول العلماء وضع ضوابط مكانية وزمانية للغة المستشهد بها ولم يتركوها غفلا فمن حيث المكان فإنه كلما كانت القبيلة ضاربة في كبد الصحراء بعيدة عن الأطراف كانت لغتها خالصة من أي مؤثر أجنبي. ومن حيث الزمان فقد حُدِّد منتصف القرن الثاني الهجري نهاية للاحتجاج بالقول وقد جعل إبراهيم بن هرمة آخر الحجج وساقة الشعراء"[١٩٤].

إلا أن الباحث في المادة اللغوية البصّرية يجد أن البصريين لم يكونوا دائما متمسكين بما ألزموا به أنفسهم من عدم الأخذ من الحضري فقد روي عن يونس بن حبيب أنه كان يستشهد

---

(١٨٨) ينظر: خزانة الأدب : ١ / ٣ ، والمزهر : ٢ / ٤٨٩ .
(١٨٩) ينظر:خزانة الأدب : ١/ ٤ .
(١٩٠) ينظر:المصدر نفسه: ١/ ٥-٦ .
(١٩١) ينظر: الاقتراح: ٤٢ ، وخزانة الأدب : ٤/١ .
(٤) ينظر: فهرس شواهد سيبويه:١٥٢، ومعجم شواهد العربية:٧٦٧.
(١٩٣) ينظر: الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري : ٤٩ .
(١٩٤) القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي، حامد عبد المحسن الجنابي: ١٠،(أطروحة دكتوراه)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٩٦م.

في اللغة بكلام أبي علي الأسواري الفارسي الأصل البصري المسكن[١٩٥] ولم يقتصر الأمر لدى البصريين فنجد الكوفيين قد تجاوزوا الحد فأخذوا عن قبائل اختلطت بالأعاجم مثل تغلب وقبائل اليمن على الرغم من مجاورتهم لليونان, وبكر التي خالطت الفرس والقبط وأَزد عُمان وعبد القيس لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس[١٩٦]. أما من حيث الزمان فقد استمرت رحلات العلماء في كلا المصرين إلى بطون البادية حتى القرن الرابع الهجري[١٩٧].

وهذا دفع بعض الباحثين إلى القول: "وعلى هذا فلم تبقَ للحدود الزمانية أو المكانية حرمة فاستُبيحت على أيدي الخلف شيئا فشيئا فذابت الموانع وأسدل الستار بوجه المتشددين"[١٩٨] .

ولقد تردد الكلام كثيرا في قضية العرب الذين تصح محاكاتهم والاستشهاد بكلامهم منذ القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر, علما بأن الآراء فيهم كانت متشعبة ومختلفة لكن خير قرار فيها هو ما اتخذه مجمع اللغة العربية في القاهرة بعد الدراسة وطول التمحيص[١٩٩] وهو "إن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويُستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع"[٢٠٠].

وقد كان اعتماد علماء العربية على الشعر واضحا في استنباط قواعدهم وأصولهم, ولكثرة عنايتهم به أصبحت كلمة (شاهد) لا تطلق إلا على الشعر[٢٠١] وكان لهذا الاعتماد أسبابه التي ذكرها الدارسون ومنها :

١. المنزلة العظيمة للشعر عند العرب في الجاهلية والإسلام فقد كانوا ينشدونه في محافلهم ومناسباتهم في الجاهلية, ولما جاء الإسلام ظلوا يتناشدونه حتى في المساجد, وبدأوا يفسرون به كلام الله؛ لأن في القرآن كلمات غامضة يحتاج المفسر من أجل إيضاح معانيها إلى الاستشهاد بشيء من كلام العرب حتى يعلم طالب العلم أن التفسير لم يخرج عن حدود اللسان العربي فيطمئن إلى صحة التفسير[٢٠٢] .

---

(١٩٥) ينظر:الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري : ٣٤ .
(١٩٦) ينظر: المزهر: ١ / ٢١٢.
(١٩٧) ينظر: القياس النحوي بين مدرسة الكوفة والبصرة : ٣٦ . و٧٥ .
(١٩٨) القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي (أطروحة دكتوراه) : ١٠.
(١٩٩) ينظر: البحث اللغوي والنحوي عند محمد الخضر حسين (أطروحة دكتوراه) : ١٤١ .
(٢٠٠) قرارات مجمع اللغة العربية، مجلة المجمع، ع١: ١٩٣٤م : ٢٠٢،(نقلاً عن البحث اللغوي عند محمد الخضر حسين: ١٤١).
(٢٠١) ينظر: البحث اللغوي عند العرب : ٤٢ .
(٢٠٢) ينظر: نقض كتاب في الشعر الجاهلي : ٢٠٤ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٢ .

٢. قلة النثر الذي وصل إلى النحويين من العصر الجاهلي بالقياس إلى الشعر إذ لم يُؤثَر عن الجاهليين نصوص نثرية كثيرة كما هو الحال في الشعر[٢٠٣] .
٣. نظرة النحويين التي تقرب من التقديس إلى الشعراء الذين يُعتدّ برواية شعرهم وكان كل ما يقولونه يعد عندهم حجة[٢٠٤]. لذا كثرت التخريجات والتأويلات لشعر الأقدمين مما كان خارجا عن القواعد النحوية من دون أن يرمى قائله بالخطأ[٢٠٥].

أما موقف الشيخ الكرباسيّ من الاستشهاد بكلام العرب فيمكن تلخيصه في ما يأتي :

لقد كان الشيخ الكرباسيّ يستشهد بشعر الجاهليين , والمخضرمين , والإسلاميين والمولدين فترد في كتبه أسماء شعراء أمثال: امرئ القيس[٢٠٦], النابغة[٢٠٧], وزهير[٢٠٨] وهم من الشعراء الجاهليين، وحسان[٢٠٩] وهو من المخضرمين، وجرير[٢١٠] ورؤبة[٢١١] وهما من الإسلاميين , والمتنبي[٢١٢] وهو من المولدين .

ومن أمثلة ما استشهد به من أشعار:

١. في مسألة الكف عن ذكر خبر (لو) يقول: "من كلام العرب إلغاء خبر (لو) اكتفاء بدلالة الكلام واعتمادا لفهم المخاطب كقول الشاعر وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي[٢١٣]:

أجدّك لو شيءٌ أتانا رسولُه سِواكَ ولَكِنْ لم تجدْ لك مَدفَعا

أي لو أتانا رسول سواك لدفعناه"[٢١٤]

٢. في مسألة حذف الموصول يقول: "يجوز حذف الموصول الاسمي غير (أل) إذا كان معطوفا على مثله بشرط ألا يوقع حذفه في لبس ويجب عند الإعراب مراعاة ذلك المحذوف وكأنّه مذكور ومنه قول حسان في أعداء الرسول عليه السلام[٢١٥]:

فمن يهجو رسولَ اللهِ منكم ويمدحُه وينصرُه سواءُ

التقدير : من يهجو رسول الله ومن يمدحه ومن ينصره سواء .

---

(٢٠٣) ينظر: دراسات في اللغة : ٢٦ .
(٢٠٤) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٥.
(٢٠٥) ينظر: الترجيح النحوي في البحر المحيط (رسالة دكتوراه) : ٣٩ .
(٢٠٦) ينظر: : المنتخب من كلام العرب : ٤٤ , ٨٤ , ١٠٥ .
(٢٠٧) ينظر: المصدر نفسه : ١٦٦ و٢٣٣ .
(٢٠٨) ينظر: المصدر نفسه :١٧٣ .
(٢٠٩) ينظر: المصدر نفسه :١٠٢ و ١٣٤ .
(٢١٠) ينظر: المصدر نفسه :٢١٤ .
(٢١١) ينظر: المصدر نفسه :١٤٣
(٢١٢) ينظر: المصدر نفسه :٢٣٦ .
(٢١٣) الديوان: ٢٤٢.
(٢١٤) المنتخب من كلام العرب : ٤٤ .
(٢١٥) الديوان:١٨/١.

لولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أن الهجاء والمدح والنصر سواء"[٢١٦] وليس هذا معقولا.

٣. وفي مسألة زيادة اللام في مواضع يقول : " تزاد اللام في مواضع منها بين المضاف والمضاف إليه . ويسمونها المقحمة كقول زهير[٢١٧]:

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومَن يعشْ ثمانينَ حولا لا أبا لكَ يَسْأمِ

اللام زائدة بين (أبا) و(الكاف)؛ لأن (أبا) اسم لـ(لا) النافية للجنس"[٢١٨]

أما شواهده النثرية فتتمثل ببعض الأمثال التي أوردها في بعض مؤلفاته النحوية. ففي معرض حديثه عن الألفاظ التي يجوز فيها التذكير والتأنيث يقول " القوس آلة نصف دائرة يرمى بها مؤنثة وتصغيرها قويسة وقد تذكر وتصغّر على قويس ومنه المثل:(هو خير من قويس سهما)"[٢١٩] . ومنها استشهاده بالمثل السائر (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[٢٢٠] . ففي الآية ﴿ ☐◆↗ ⇧Ⅱ✍◆✂③♦🕓 ⊙ 🕘 ❷🏴③⧖→☠↖ ﴾ (الـــــروم/٢٤) يقول : " في الآية (يريكم البرق) إن الفعل يريكم منزّل منزلة المصدر كقولهم : (تسمع بالمعيدي) برفع تسمع وهذا الفعل مبتدأ خبره الجارّ والمجرور"[٢٢١] .

القيـاس:

القياس في اللغة "تقدير الشيء على مثاله . يقال قاس الشيء ويقيسه قيسا وقياسا واقتاسه فانقاس . والمقدار مقياس وقيس رمح أي قَدْر رمح وقاسه قدّره"[٢٢٢] .

وقبل الحديث على القياس باصطلاح النحاة , أذكر هذا المصطلح عند الفقهاء باعتبار التأثر بين القياسين . فالقياس لدى الفقهاء أحد الأصول الفقهية في استنباط الأحكام الشرعية إضافة إلى الكتاب والسنة والإجماع. وعرّفه بعض الفقهاء بـ"أنه إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم"[٢٢٣] وعرّفه آخرون بأنّه "إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر"[٢٢٤] .

([٢١٦]) المنتخب من كلام العرب : ١٣٤ .
(٥) الديوان/٢٥.
(٦) المنتخب من كلام العرب : ١٧٣ .
(١) المنتخب من كلام العرب : ٤٦ ، ومجمع الأمثال:٣٩٨/١ ورقم المثل(٢١٠٥).
([٢٢٠]) مجمع الأمثال : ١/ ١٢٩ ورقم المثل(٦٥٥).
([٢٢١]) المنتخب من كلام العرب : ١٢٦ .
([٢٢٢]) الصحاح: ٩٦٨/٣ مادة (ق ي س) ، وينظر:القاموس المحيط:٢٤٤/٢ مادة (ق ي س) .
([٢٢٣]) أصول الفقه، محمد أبو زهرة : ٢٠٤ .
([٢٢٤]) مفتاح الوصول إلى علم الأصول : ٢/ ٩٨ .

والقياس لم يكن مصدرا للتشريع في عصر النبي(صلى الله عليه وآله وسلّم) ولم يرد في النصوص الدينية في زمن الخلفاء إلا في معرض الذم والنهي وقد ورد لفظ (القياس) مصطلحاً فقهياً في نصوص التابعين وتابعيهم بكثرة، ذما له وتحذيرا منه حينا، ومدحا له وعملا به حينا آخر[٢٢٥].

ولا يختلف المعنى الاصطلاحي عند النحاة عن معناه الاصطلاحي عند الفقهاء فالقياس عند النحاة " الجمع بين أوّل وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول"[٢٢٦] "وهو حمل فرع على أصل بعلة , وإجراء حكم الأصل على الفرع"[٢٢٧] والقياس- بوصفه أصلا من أصول النحو العربي – نشأ فطريا ثم تأثر خطى القياس الفقهي بدءا بتعريفه وانتهاءً بمباحثه[٢٢٨] .

والقياس هو الأصل الثاني من أدلة الصناعة, بل "هو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل إنما النحو قياس يتبع, لهذا قيل في حده إنه علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب"[٢٢٩]. فإنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس, فمن أنكر القياس أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة[٢٣٠] .

وقد بدأ القياس مع بواكير نشوء النحو منتقلا إليه من علوم الشريعة ولا يعني الانتقال أنه وُضِع أوّلا في علوم الشريعة ثم استُعير إلى النحو لكن الحاجة دعت إلى وضعه أوّلا في علوم الشريعة ثم صار منهجا متبعا في كثير من المعارف والعلوم[٢٣١] في حين يرى الدكتور عبد العال سالم مكرم أن "نشأة القياس في النحو نشأة فطرية وقد ظهر على يد نحاة البصرة الأوائل قبل أن يُترجم منطق اليونان"[٢٣٢] وقد ورد لفظ (القياس) مقرونا بمحاولة النحاة الأوائل وضع أسس للنحو العربي تحفظ اللسان من اللحن وتُعين على فهم القرآن الكريم وضبط أدائه وفي مقدمة هؤلاء أبو الأسود الدؤلي[٢٣٣] .

([٢٢٥]) ينظر: القياس حقيقته وحجيته: ٤٤٨.
([٢٢٦]) الحدود في النحو ، الرماني : ٣٨ .
([٢٢٧]) لمع الأدلة في أصول النحو : ٤٢ .
([٢٢٨]) ينظر: القياس في النحو العربي : ١٤ .
([٢٢٩]) ينظر:الاقتراح: ٥٩ .
([٢٣٠]) ينظر: لمع الأدلة : ٩٥ .
([٢٣١]) ينظر: في أدلة النحو : ١٧٢ .
([٢٣٢]) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٩٣ .
([٢٣٣]) ينظر:أصول النحو العربي : ١٠٢ .

حتى جاء عبد الله بن أبي إسحاق الذي تواترت الأخبار عنه بأنّه " أول من بعج النحو ومد القياس"[٢٣٤] والذي دعا ابن سلام إلى وصف الحضرمي بأنّه مد القياس معرّفته " أن الحضرمي قد حوّل النحو من طابع (الانتحاء التطبيقي) الذي رسمه علي بن أبي طالب بقوله (انح هذا النحو يا أبا الأسود) إلى الطابع النظري الذي يتسم بقياس حكم غير المسموع على حكم المسموع الذي في معناه"[٢٣٥]. وكانوا يقولون عنه عبدالله أعلم أهل البصرة وأنقلهم ففرع النحو وقاسه وكان رئيس الناس وأوحدهم[٢٣٦] ويعد القياس من أدلة النحو الرئيسة منذ عهوده الأولى , فقد ارتبط النحو بالقياس ارتباطا وثيقا , وصارا متلازمين , لأن النصوص المسموعة محدودة , والتعبيرات غير محدودة , فيُحمل بعضها على بعض بالقياس[٢٣٧] .

وكان البصريون والكوفيون أصحاب قياس فالبصريون "كانوا يعدون السماع الأصل وإن وجد القياس فإذا اجتمع السماع والقياس في الظاهرة الواحدة اخذوا بكل منهما وإن اختلف السماع والقياس فيها فضّلوا السماع على القياس وأخذوا بالمسموع ولم يقيسوا وإن لم يكن لديهم المسموع فيها لجأوا إلى قياسها على أمثالها"[٢٣٨] فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة, ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل من دون أن تقرع سمعه من قبل , أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها[٢٣٩] .

ولقد اعتدّ الشيخ الكرباسيّ بالقياس , وعوّل عليه إلى جانب السماع ويتّضح موقفه على النحو الآتي :

١. بيان ما جاء على القياس يقول الشيخ الكرباسيّ " يُحذف حرف الجر قياسا في عدة مواضع منها:

أ. قبل (أن) كقوله تعالى: ﴿ ♌❒🕮☎✂☑❑🡐⌛♍☒❾ ⇗✍♦🖃 ♍⇦⚐🡐♍⬀✡🔍⋈✍ ☒❻🖃❿✡❿✍ ☠🡒♎◆🡕🖉🕭♊🖂 ♍⇦⚐🡐♍⬀✡🔍⋈✍ ☒❻🖃❿✡❿✍ ☠🡒♎◆🡕🖉🕭♊🖂﴾[٢٤٠]: أي عجبوا لأن جاءهم. واختلف النحاة في إعراب المصدر المؤول فقال قوم منهم هو في موضع نصب بنزع الخافض جريا على قاعدة: أن كل مجرور حُذف جارُّه انتصب تشبيها له بالمفعول به.

---

(١) طبقات فحول الشعراء : ١/ ١٤ .
(٢) الأصول، تمام حسان: ١٦٧.
(٣) ينظر: المزهر: ٢/ ٣١١.
(٤) ينظر: أثر معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج في الكشاف للزمخشري - دراسة نحوية، سعدون أحمد علي:٨٣، (أطروحة دكتوراه)، جامعة بغداد- كلية التربية،٢٠٠٢م.
(٥) المدارس النحوية خديجة الحديثي : ٧٨ .
(٦) القياس في اللغة العربية : ٢٤ .
(٢٤٠) ق/٢.

وقال آخرون بل هو في موضع جر بحرف الجر المحذوف وهو وجاره متعلقان بما قبلهما . وذلك لان الحذف وهو القياس لا يؤدي إلى النصب .

ب. قبل(كي) الناصبة كقوله تعالى﴿ [٢٤١] أي لكي تقر.

ج. قبل لفظ الجلالة في القسم نحو (الله لاجتهدنّ)[٢٤٢] .

٢. الشاذ عن القياس" لا يقاس عليه ووردت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب , حُذف فيها حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجرورا به , نحو تمرون الديار , تمرون بالديار ونحو توجهت المدينة , بدلا من إلى المدينة والنصب على نزع الخافض ليس قياسيا ولا يجوز القياس عليها ولا يجوز استعمالها إلا مع الفعل الذي وردت معه مسموعة"[٢٤٣] .

الإجماع:

ورد الإجماع في اللغة بمعنيين أحدهما العزم والتصميم، والآخر الاتفاق على الأمر[٢٤٤] .

فالاتفاق مرحلة متقدمة على العزم وملازم له وليس هو من معاني الإجماع المستقلة, ومعنى أنهما متلازمان: أن من عزم على شيء فقد اتفق عليه وبالعكس[٢٤٥] والفرق بين الإجماع بمعنى(العزم) والإجماع بمعنى(الاتفاق) أن الأول يمكن حصوله من واحد وأما الثاني فلا يمكن حصوله من واحد بل من اثنين فصاعدا[٢٤٦].

وقد تنبه الدكتور صباح السالم إلى معنى جديد للإجماع لم يذكره أصحاب المعجمات ولا اللغويون هو: أن الإجماع يأتي بمعنى الشروع فزاد (أجمَعَ) في أفعال الشروع مستشهدا بقول امرئ القيس:

ويحشٌّ تحتَ القدرِ يُوقدُها بغَضَى الغريفِ فأجْمَعَتْ تَغْلِي[٢٤٧]

أي بدأت تغلي.

والإجماع باعتباره أحد الأصول الفقهية أثَّر في الإجماع النحوي إذ تربط بين الإجماعين صلة وثقى[٢٤٨] وبناءً على وجود هذه الصلة فقد رأيت أن أعرض للإجماع عند الفقهاء وأبدأ

---

(٢) القصص/ ١٣.
(٣) المنتخب من كلام العرب : ١٢٤ .
(٤) إرشاد الأغفال : ١٢٥ .
(٢٤٤) ينظر:التعريفات: ١٤١ , ولسان العرب: ٥٧/٨ مادة (ج م ع) .
(٢٤٥) إرشاد الفحول : ٧١ .
(٢٤٦) الترجيح النحوي في البحر المحيط (أطروحة دكتوراه): ٦١.
(٢٤٧) الديوان: ٢٠٥
(٢٤٨) أصول النحو العربي، د. محمود نحلة: ٢٧ .

بفقهاء الجمهور أوّلا ثم فقهاء الإمامية . وإنما بدأت بتعريف الإجماع عند المتأخرين لأن هذا التعريف استقر عندهم.

اختلف فقهاء الجمهور في الإجماع وشروطه وإن اتفقوا على تعريفه بشكل عام, وهو عندهم جميعا بمعنى الاتفاق[٢٤٩] وقد عرّفوه على أنه "اتفاق المجتهدين من أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي اجتهادي"[٢٥٠] ثم اختلفوا في شروطه فاشترط بعضهم لتحقق الإجماع شروطا منها :

١. أن يكون باتفاق المجتهدين, أما العوام فلا اعتبار باختلافهم واتفاقهم.
٢. أن يكون بالاتفاق من المجتهدين جميعهم, أما إذا اتفق أكثر المجتهدين على حكم من الأحكام فإنه لا يكون إجماعا عند الجمهور مهما قل عدد المخالفين لأنّ الحق يُحتمل أن يكون في جانب المخالف للأكثر وإن كان واحدا.
٣. أن يكون المجتهدون من أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلّم) فلا يعد اتفاق المجتهدين من أمة غيره من الأنبياء إجماعا شرعيا[٢٥١] .

وأضاف بعض الفقهاء شروطا أُخر منها أن ينقرض المجتهدون الذين أجمعوا فلا يقال إن الإجماع انعقد وما زال بعض المجتهدين على قيد الحياة وإن ذلك الشرط يؤدي إلى أن أحد المجتهدين يرجع عن رأيه وإذا رجع انفض الإجماع[٢٥٢] . في حين يرى الآمدي تحقق الإجماع باتفاق أكثر المجتهدين مع مخالفة الأقل[٢٥٣]، يرى ابن حزم " أن الإجماع إجماع الصحابة لا غير"[٢٥٤] وذهب في كتابه (مراتب الإجماع) إلى تكفير مخالف الإجماع[٢٥٥] .

أما فقهاء الإمامية فقد عرّفوا الإجماع بأنّه " اتفاق من يعتبر قوله في الفتاوى الشرعية على أمر من الأمور الدينية قولا كان أو فعلا وهو ممكن الوقوع"[٢٥٦] ولا يشترط فقهاء الإمامية انقراض المجتهدين في ثبوت الإجماع "فإذا أجمع أهل العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول انعقد الإجماع وانقراض العصر غير معتبر"[٢٥٧]. بل ذهب بعض علماء الإمامية إلى إنكار وقوع الإجماع في التشريع "لأن الاطلاع على أقوال علماء بلد واحد في زمن من الأزمان مع اختلاف رأيهم في مخالطة الناس وعدمها متعسّر فضلا عن علماء

---

(٢٤٩) ينظر: مفتاح الوصول إلى علم الأصول :٧٩/٢.
(٥) ينظر: أصول الفقه، أبو زهرة : ١٩٨ , والمرشد في أصول الفقه : ٤٢ وأصول الأحكام، لحمد الكبيسيّ : ٧٨، وأصول الفقه ، النيفر: ٧٠ ، والوجيز في أصول الفقه ، عبد الكريم زيدان:١٧٦ .
(٢٥١) ينظر: أصول الفقه، أبو زهرة : ١٩٨ والمرشد في أصول الفقه : ٤٢ ، وأصول الأحكام ، الكبيسيّ :٧٨ . وأصول الفقه ، النيفر:٧٠ ، والوجيز في أصول الفقه ، عبد الكريم زيدان: ١٧٨ .
(٢٥٢) أصول الفقه، أبو زهرة : ٢٠٧ وقد زاد هذا الشرط على الشروط المذكورة .
(٢٥٣) ينظر: أصول الأحكام ، الآمدي : ١ /٣٣٧ .
(٢٥٤) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام : ٤ / ١٤٧ .
(٢٥٥) ينظر: مراتب الإجماع : ١٢ و ١٥ .
(٢٥٦) الإجماع في التشريع الإسلامي : ٢٧ .
(٢٥٧) مبادئ الوصول إلى علم الأصول، المحقق الحلي : ١٩٣ .

مملكة واحدة. بل لا يمكن هذا بالنسبة لعلماء ممالك فكيف يمكن بأقوال جميع المجتهدين فتحصيل الإجماع غير حاصل"[٢٥٨] .

وأرجع بعض الفقهاء التمسك بالإجماع في الفقه إلى أسباب سياسية " وأن المذاهب الإسلامية ترى حجيّة الإجماع بعصمة الأمة وأن الإمامية ترى هذه العصمة بدخول الأئمة"[٢٥٩] .

وذهب بعض علماء الإمامية مذهبا لافتا للنظر في الإجماع فقد نقل السيد السبزواري عن السيد مرتضى العسكري قوله"إذا تفرد فقيه في عصر ولم يكن فقيه آخر في طبقته ولا الطبقة اللاحقة إلا أن يكون تلميذا له أو تلميذا لتلاميذه, وحيث إن مثل هذا الفقيه لا يرى في الخارج رأيا إلا رأيه يصح له دعوى الإجماع "[٢٦٠] .

وملخص القول أن الإجماع بمعنى الاتفاق كان محل اتفاق بين الفقهاء كافة, وإنما الخلاف كان في شروطه. فكان من حيث الشروط على ثلاثة مفاهيم:

الأول: إن الإجماع يتحقق باتفاق الفقهاء كافة من دون خرق ولو من واحد مع شرط الانقراض للفقهاء الذين أجمعوا.

الثاني: إن الإجماع ينعقد مع اتفاق اكثر المجتهدين مع مخالفة الأقل ومن دون اشتراط انقراض الفقهاء المجمعين .

الثالث: إن الإجماع قد ينعقد من فقيه واحد إذا لم يكن في عصر هذا الفقيه فقيه من طبقته ولا الطبقة اللاحقة إلا أن يكون تلميذا له أو تلميذا لتلاميذه وفي كل الذي سبق كان هناك شرط مشترك وهو أن يكون الفقهاء من امة محمد – صلى الله عليه وآله وسلّم – فلا يُعتدّ بإجماع غيرهم من الأمم السابقة ولا يسمى إجماع غيرهم إجماعا شرعيا. وإذا تركنا قول ابن حزم إن الإجماع هو إجماع الصحابة لا غير فإن الخلاف في شروط انعقاد الإجماع يؤدي إلى الاستدلال على عدم حجيّة الإجماع من الإجماع نفسه!

وقد كان الإجماع بمعنى العزم والتصميم وبمعنى الاتفاق موجودا قبل أن يكون أصلا من أصول الفقه الإسلامي ففي قصة يوسف (ع) مع اخوته مثلا روى القرآن الكريم اختلافهم بين قتله أو طرحه أرضا ﴿ ☎✂❑➔❒✂☜✍⌧❑↖③ ✂←☜❑↖○◆❷⇳➲✂ ❒❒🕮 [يوسف/ ٩] وبعد اختلافهم هذا أجمعوا على إلقائه في غيابة الجب قال تعالى ﴿ ✂☑❑↖➔◆✌⌧♎❒🕮◆❒ ⌚○ ☎✂❑←⌨♎♎❶ ❒🕮 ☎✂☑❑↖➔◆✌⌧♎❒🕮◆❒ ⌚○ ☎✂❑←⌨♎♎❶ ❒🕮

(٢٥٨) أصول الإمامية في الأصول الفقهية، حاج أقا حسين إمامي : ٤٢ .
(٢٥٩) الإجماع في التشريع الإسلامي : ٩٧ .
(٢٦٠) تهذيب الأصول : ٨٤ .

﴿ ♦♌❒↑❹↖➔⇳⌖□④ •• ⇗☠➔♎◆❒[يوسف/١٦] فكانت هذه الحادثة إجماعا بصريح القرآن الكريم. والحادثة الثانية في اختلاف القرشيين حول وضع الحجر الأسود في مكانه بعد بناء الكعبة المشرفة. إذ نقل الطبري أن هذا الخلاف قد بلغ مبلغا عظيما، يقول الطبري " وأجمعت قريش على هدم الكعبة وبنائها، وقد جمعت القبائل الحجارة لذلك، ثم بنوا حتى إذا بلغ البنيان موضع الركن اختصموا فيه، فكل قبيلة تريد أن ترفعه إلى موضعه دون الأخرى حتى تخالفوا وتحاوزوا وتواعدوا للقتال، فمكثت قريش أربع ليال على ذلك، ثم إنهم اجتمعوا وتشاوروا وتناصفوا على أن يجعلوا بينهم في ما يختلفون أول من يدخل , فاتفقوا على ذلك"[٢٦١] فالإجماع بمعنى الاتفاق والعزم والتصميم كان موجودا قبل أن يصبح هذا المعنى اللغوي مصطلحا فقهيا. ومن المجازفة أن نقول إن هناك تأثرا بين الإجماع الفقهي و الإجماع النحوي.

ثم جاء النحويون بعد ذلك وعرّفوا الإجماع بأنّه " إجماع نحاة البصرة والكوفة"[٢٦٢] ومن قبل ذلك التعريف , أشار ابن جني إلى حجيّة الإجماع وشروطه عند النحويين , فعقد للإجماع فصلا في كتابه (الخصائص) سماه (القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة) فقال " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة , إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص , فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه, وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في القرآن ولا السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلّم - من قوله أمتي لا تجتمع على ضلالة وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة , فكل من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان (خليل نفسه) و(أبا عمرو فكره)"[٢٦٣] .

والذي يبدو للباحث أن آخر كلام ابن جني ينقض أوله , فهو يشترط في حجيّة الإجماع اتفاق نحاة المصرين ثم يقول بعدم حجيّة الإجماع إذا لم يسلم له الخصم بالرأي ونحن نقول إن الإجماع لم ينعقد أصلا على حسب كلام ابن جني- فكيف نبحث في حجيته؟!.

وبالرغم من عدم خوض ابن جني ولا السيوطي من بعده في شروط الإجماع كما خاض الفقهاء في شروط الإجماع الفقهي . إلا أنه يمكننا أن نوجز شروط الإجماع من خلال كلام ابن جني والسيوطي . وهي :

([٢٦١]) تاريخ الأمم والملوك للطبري : ٢/ ٢٠١ ، وينظر: مختصر سيرة ابن هشام : ٣٤ .
([٢٦٢]) الاقتراح :٥٥ .
([٢٦٣]) الخصائص : ١/ ١٩٠ – ١٩١ .

١. أن يكون الإجماع من النحاة فلا يعتد بإجماع العامة وإجماع غيرهم لا يكون إجماعا فإجماع الفقهاء لا يعد إجماعا عند النحاة.
٢. أن يكون النحاة المجمعون من نحاة البلدين البصرة والكوفة فلا يعتد بإجماع النحاة من غير البصرة والكوفة. والذي يبدو أن المقصود بنحاة البلدين ليس من سكن البلدين وإنما من تبنى رأي البصريين أو الكوفيين وان لم يكن قد نزل منازلهم.
٣. أن لا يخالف الإجماع المسموع ولا المقيس على المسموع.
٤. أن يكون الإجماع من النحاة جميعهم ومن دون خرق من احد لان كلمة السيوطي (نحاة البلدين) دالة على العموم فلو أجاز السيوطي وقوع الإجماع مع مخالفة الأقل , لقال (أكثر نحاة البلدين) , كذلك قول ابن جني (أهل البلدين), ولم يتبين من قولي ابن جني والسيوطي أنهما يشترطان الانقراض لانعقاد الإجماع عند النحويين كما مر لدى الفقهاء.

والذي يبدو للباحث أن السبب الذي دفع الفقهاء إلى التفصيل في شروط الإجماع لديهم وعدم وجود مثل هذا التفصيل لدى النحويين؛ أن الإجماع الفقهي يؤسس حكما شرعيا لم يرد فيه نص . في حين نجد الإجماع النحوي- في أكثره- يقوي قاعدة ثبتت إما بالسماع أو بالقياس أو باستصحاب الحال. ففي المسائل الفقهية "يجب على العالم أن ينظر المسألة أولا في الكتاب , فإن لم يجد نظرها في السنة النبوية, فإن لم يجد نظرها فيما أجمع عليه العلماء"(٢٦٤) فلا يمكن القول إنّ وجوب الصيام ثابت بالإجماع , وإن أجمع الفقهاء على وجوب صيامه- بشروطه المذكورة في كتبهم – وذلك لثبوت حكم الوجوب بالنص القرآني. في حين نجد الإجماع النحوي ينعقد- في الغالب- بعد إثبات القاعدة بسماع , أو قياس , أو استصحاب كما مر، ففي مسألة تقديم الخبر على المبتدأ "جاز بالإجماع (ضرب غلامه زيد) , إذا جعلت (زيد) فاعلا وغلامه مفعولا, لأنّ (غلامه) وإن كان متقدما عليه في اللفظ , إلا إنّه في تقدير التأخير , فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير , قال تعالى: ﴿ ▭♦🕯❒❒⬃♉⍓▪" ×⍉❼ ☼♦▦⬂○⬁○⚯🕗 ⌘⬁⓿▦☒◘☪ 👌❿❑☙⍓✐▤﴾[طه/٦٧] فالهاء عائدة على(موسى) وإن كان متأخرا لفظا؛ لأنّ (موسى) في تقدير التقديم, والضمير في تقدير التأخير(٢٦٥) فالإجماع في هذه المسألة حصل بعد ورود السماع بذلك، وإثبات تلك القاعدة كان بالسماع أوّلا(٢٦٦)، قبل الإجماع عليها.

وقد كان الإجماع محلّ خلاف بين النحويين في إثبات القواعد النحوية فإذا كان السيوطي ومن قبله ابن جني قد عدّا الإجماع دليلا من أدلة الصناعة النحوية فإن أبا البركات الأنباري لم يعد الإجماع أصلا من أصول النحو في كتابه (لمع الأدلة) وإن تحدث عنه في كتابيه(أسرار العربية) و(الإنصاف) وقد وصف الرأي المخالف للإجماع بالفساد والخطأ ونجد ذلك واضحا في كتاب الإنصاف في مواضع عدة , مثال ذلك : استدلاله بالإجماع في

---

(٢٦٤) تقريب الوصول : ١٠٩ .
(٢٦٥) الإنصاف: ١/ ٦٨ .
(٢٦٦) ينظر: الإنصاف: ١/ ٦٩ , ١٣١, ١٥٢ , ٣٦١ .

الرد على مذهب الكوفيين في جعلهم "الهاء والكاف" وفروعهما في (إياه) وإياك . قال أبو البركات : " وأما استدلالهم على أن (أيا) عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها فيبطل بـ(أنت) , فإنا أجمعنا على أن الضمير منه (أن) ليست عمادا (للتاء) وأن (التاء) ليست هي الضمير فكذلك ها هنا"[٢٦٧].

ومن الذين كتبوا في أصول النحو واعتدّوا بالإجماع باعتباره أصلا من أصول النحو (يحيى الشاوي) في كتابه (ارتقاء السيادة) وقد قسّم كتابه على كتب, فكان الكتاب الأول للسماع، والكتاب الثاني للإجماع.

ثم جاء بعض المحدثين بعد ذلك وتابعوا أبا البركات في عدم عدّ الإجماع أصلا من أصول النحو فدرسوا الأصول من دون ذكر الإجماع كالأستاذ سعيد الأفغاني في (أصول النحو) وتمام حسان في (الأصول) ومحمد عيد في (في أصول النحو) والأستاذ عباس حسن في (الأصول اللغوية والنحوية).

والذي يبدو أنّ الذي دفع أبا البركات ومن تابعه من المحدثين إلى إنكار الإجماع كوسيلة لإثبات القواعد هو أنّهم رأوا أنّ الإجماع يقوم إمّا على سماع أو على قياس، وأنّ النحوي يأتي به لتقوية هذه القاعدة أو تلك.

ويرى الباحث أنّ الإجماع فرع على السماع والقياس وليس أصلا يعتدّ به في وضع القواعد, والمسألة المجمع عليها تكون معتبرة أكثر من غيرها وليس أكثر.

وبعد هذا العرض للإجماع عند الفقهاء والنحويين وشروط انعقاده نعود لموقف الشيخ الكرباسيّ منه .

لقد اهتم الشيخ الكرباسيّ بالإجماع وأخذ به كما أخذ ببقية الأصول . ونشير إلى أنّ الشيخ الكرباسيّ كان بصري الهوى والمذهب كما يصرح هو بذلك إذ يقول " ولنا أن نأخذ بغلبة آراء البصريين وسيادتها في أكثر المسائل النحوية"[٢٦٨]. فمن خلال كلامه السابق يتّضح أنّه كان يتبنّى المذهب البصري في المسائل النحوية وكان يرى أنّ رأيه الذي ينفرد به يكون خارقاً لإجماع النحاة فبعد أن ذكر رأيه في عدم إعمال (أنْ) المخففة المفتوحة الهمزة قال "وهذا الرأي وإن كان خارقاً لإجماع النحاة..."[٢٦٩]. والذي يتّضح من الكلام السابق أنّ الإجماع لديه كان ينعقد من دون أن يشترط انقراض المجمعين وأن الإجماع ينعقد على مرّ العصور؛ لأنّه يرى أنّ رأيه الذي سبق ذكره كان خرقا للإجماع.

([٢٦٧]) الإنصاف: ٢/ ٧٠١.
([٢٦٨]) نظرات في أخطاء المنشئين : ٣/ ١٥٥ .
([٢٦٩]) نهج التقى : ١/ ٢١١ سأذكر الرأي بشكل مفصل في محله إن شاء الله .

وقد يستدلّ الشيخ الكرباسيّ بالإجماع فيعبر عنه بلفظ (جمهور النحاة) ففي كلامه على (إذن) يقول "ذهب جمهور النحاة إلى أنّ (إذن) حرف ناصب وهي لا تختلف عن أخواتها الثلاث اللاتي ينصبن المضارع مثلها وهي (أن, لن, وكي)"[٢٧٠].

وقد استدلّ بالإجماع فعبّر عنه بلفظ (اتفاق النحاة) فيقول في كلامه على المفعول المطلق "النحاة متّفقون على أنّ المصدر المؤكّد الثلاثي لا يثنّى ولا يجمع فلا يقال ضربان وضروب فلذلك اتّفق النحاة على أنّ المصدر المفعول المطلق المؤكّد لعامله لا يجوز تثنيته وجمعه"[٢٧١]

استصحاب الحال:

الاستصحاب في اللغة هو لزوم الشيء وعدم مفارقته فمن لازم شيئا فقد استصحبه[٢٧٢] و"صحِبه كسمعه صَحابة... واستصحَبَه دعاه إلى الصُحبة ولازمه.. واصحبه الشيء جعلت له صاحبا وفلانا حفظه كاصطحبه"[٢٧٣] وهو أصل من الأصول الفقهية التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أدلة للأحكام[٢٧٤] , وقد عرّفه الفقهاء من الجمهور بأنّه "الحكم ببقاء أمر في الزمن الحاضر بناء على ثبوته في الزمن الماضي حتى يقوم الدليل على تغيره . فإذا تزوج شخص فتاة على أنها بكر ثم ادعى بعد الدخول بها أنه وجدها ثيبا, لم تقبل دعواه إلا ببينة؛ لأن حال البكارة ثابتة من حيث نشأتها , ويستصحب حين الدخول حتى تقوم البينة"[٢٧٥].
وهو عند الفقهاء دليل شرعي ليس بنص ولا إجماع ولا قياس, ويكون على نوعين:

١. المستقيم : هو الحكم بكون الشيء ثابتا في الحال لتحقق ثبوته في الماضي عندما لم يقم دليل على تغير تلك الحال.
٢. المقلوب: وهو الحكم بكون الشيء ثابتا في الماضي لتحقق ثبوته في الحال ما لم يقم دليل على خلافه في الماضي ويسمى تحكيم الحاضر[٢٧٦].
وقد عرّفه فقهاء الإمامية بأنّه "البناء على بقاء حكم أو موضوعه المشكوك فيه في الآن اللاحق بعد اليقين بوجوده في السابق"[٢٧٧] .

---

(٢٧٠) المصدر نفسه: ١/ ٨٢ .
(١) نهج التقى: ١/ ١٤٣ .
(٢٧٢) ينظر: لسان العرب : ٥٢٠/١ مادة (ص ح ب) .
(٢٧٣) القاموس المحيط : ١ / ٩٢ مادة (ص ح ب).
(٢٧٤) ينظر: أصول النحو العربي ، د. محمود نحلة: ١٤١ .
(٢٧٥) أصول الفقه الإسلامي ، زكي الدين شعبان: ١٦٨.
(٢٧٦) ينظر: أصول الفقه الإسلامي ، محمد الطاهر النفير: ١٢٦ .
(٢٧٧) أصول الإمامية في الأصول الفقهية : ٦١ ، وتذهيب الأصول : ٢٤٧ .

وعرّف بأنّه "نفس الكون السابق الكاشف عن بقائه في اللاحق أو اليقين السابق الملحوق بالشك مع البقاء"[٢٧٨] .

واعترض بعض الفقهاء على تلك التعريفات فقال: " والأولى أن يُعبّر عنه بأنّه أخذ شيء معه لعدم صدق المصاحبة عرّفا في جميع موارد صدق الاستصحاب". وأركانه عند الفقهاء هي:

١. الحالة السابقة المتيقنة .
٢. الشك في البقاء.
٣. وحدة الموضوع"[٢٧٩].

"واختلف الفقهاء في حجيته على أقوال , وهي عند الإمامية فقط بلغت حدا يصعب حصره فكيف لو أضفنا إليها أقوال غيرهم"[٢٨٠] .

فالذين يأخذون بالاستصحاب دليلا من أدلة الفقه يتمسكون بالأصل الثابت الذي لم يقم دليل على نفيه, " فهم لا يقيمون دليلا على صحة الأصل بل يردون به كل مدّع للتغير"[٢٨١].

وهو عند بعضهم ليس من الأدلة القوية في الاستنباط؛ لأنه مبني على غلبة الظن باستمرار الحال, ومن ثم كانوا إذا وجدوا دليلا آخر يعارض الاستصحاب قدموه عليه. قال الخوارزمي : " وهو آخر مدار الفتوى فإن المفتي إذا سئل عن حادثة , يطلب حكمها في الكتاب, ثم السنة, ثم الإجماع , ثم القياس , فإن لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات , فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه , وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقائه"[٢٨٢] .

أما استصحاب الحال لدى النحويين فيراد به " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل , كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنيا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء , وان ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجوه الشبه فكان على الأصل في البناء"[٢٨٣] .

وعرّفه أبو زكريا الشاوي بأنّه " إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل , وهو معتبر كبقاء الأسماء على الإعراب والأفعال على البناء حتى يوجد الناقل ,

---

(٢٧٨) الاستصحاب، الإمام الخميني:٦.
(٢٧٩) إرشاد الفحول في قواعد الأصول : ٣٠٤ .
(٢٨٠) مفتاح الوصول إلى علم الأصول : ٢/ ٢٢٣ .
(٢٨١) أصول الفقه الإسلامي , محمد أبو زهرة : ٣٠٠ .
(٢٨٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٦ .
(٢٨٣) الإغراب في جدل الإعراب : ٤٦ ، وينظر: الاقتراح : ٧٢ .

وكذلك البساطة في (كم) و(إذن) فلا مطالبة عليه بخلاف مدّعي الخروج عن الأصل؛ فالتمسك بالأصل هو التمسك باستصحاب الحال"[٢٨٤] .

وقال أبو البركات الأنباري "أجمع البصريون على عدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد , والتركيب فرع, ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل , ومن عدل عن الأصل ,افتقر إلى إقامة الدليل , لعدوله عن الأصل , واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[٢٨٥] .

ثم يقول في لمع الأدلة " استصحاب الحال من أضعف الأدلة, لهذا لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب"[٢٨٦] .

والذي يبدو أن هناك نوعا من الغموض في نصي أبي البركات الأنباري فهو يقول عن استصحاب الحال إنه دليل معتبر مرة , وإنّه من أضعف الأدلة مرة أخرى وقد يفسر كلامه بأنّه قصد أن هذا الدليل يكون معتبرا عندما لا يُعدل عن الأصل ويكون ضعيفا عند وجود الدليل على الخروج عن الأصل .

وإذا فهم كلام أبي البركات على تلك الصورة كان الكلام نسبيا وما يصدق على استصحاب الحال من الضعف والاعتبار يصدق على بقية الأصول.

فيمكن أن نقول إن السماع يكون دليلا معدوما وليس ضعيفا بإزاء استصحاب الحال عند عدم ورود ما يُخرج الشيء عن أصله. وكذلك فإن القياس يكون دليلا باطلا بإزاء السماع للقول المشهور إذا جاء السماع بطل القياس.

فإذا كان استصحاب الحال دليلا ضعيفا في بعض المواضع، فإن السماع والقياس يكونان معدومين في المواضع التي ذكرت.

والذي يمكن قوله: كان على الأنباري قبل أن يصدر حكمه المتناقض هذا على استصحاب الحال أن ينظر له-أي استصحاب الحال- بجانب الأدلة جميعها لأنّ الحكم على عدميّة الشيء من وجوده لا يتم من خلال عزله عما يتصل به ؛ لأن حكما كهذا لا يكون حينئذ صحيحا وحياديا.

ثم جاء الباحثون المعاصرون وأيّدوا كلام أبي البركات الأنباري محاولين في الوقت نفسه إيجاد الأدلة على صحة ما ذهب إليه من ضعف هذا الدليل.

([٢٨٤]) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : ١٩٧ .
([٢٨٥]) الإنصاف: ١/ ٣٠٠ .
([٢٨٦]) لمع الأدلة: ١٤٢ ، و ينظر: الاقتراح : ١٠٢ .

فقد استدلّت د. عفاف حسّانين على ضعف هذا الدليل من بين الأدلة الأخرى بأنّه لم يحظ بما حظيت به بقية الأدلة من حيث عدد الفصول فقد خصّ أبو البركات في كتابه (لمع الأدلة) دليل(النقل والسماع) بستة فصول من الفصل الثالث إلى التاسع وكانت حصيلة القياس أربعة عشر فصلا أي من الفصل العاشر إلى الرابع والعشرين , أما استصحاب الحال فلم يحظ إلا بفصل واحد وهو الفصل التاسع والعشرون[٢٨٧] وهذا إن دل على شيء يدل على عدم الاهتمام به كغيره من الأدلة[٢٨٨] .

وقصرت د. عفاف حسّانين هذا الدليل على البصريين دون الكوفيين أي أن الكوفيين لم يستدلوا به[٢٨٩] .

والذي يبدو للباحث أن ما ذهبت إليه د. عفاف حسّانين ليس دقيقا من جهتين:

الأولى: إن عدد الفصول المشار إليها لا يمكن أن يكون معيارا للحكم على قوة هذا الدليل أو ذاك وإلا لقيل- بناء على كلام د.عفاف حسّانين- إن القياس أقوى من السماع؛ لأن أبا البركات خصّه بأربعة عشر فصلا وخصّ السماع بستة فصول في حين يؤكد الواقع أن السماع مقدم على القياس للعبارة المشهورة (إذا جاء السماع بطل القياس) بل إن كلام د. عفاف حسّانين يمكن أن يكون عليها لا لها؛ لأن الدليل إذا كان قويا وواضحا لم يَحتج إلى كثرة الفصول بل إن الدليل إذا كان محتاجا إلى الإثبات كثر الكلام عليه.

الثانية: إن استصحاب الحال قد استدلّ به الكوفيون كما استدل به البصريون ومن استدلال الكوفيين باستصحاب الحال؛ ذهابهم إلى جواز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء على حرف الشرط "ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدما على حرف الشرط"[٢٩٠] .

وكذلك ذهابهم إلى أن فعل الأمر إذا كان بغير اللام معرب مجزوم بلام مضمرة؛ لأن الأصل في أمر المواجهة أن يكون باللام[٢٩١].

وقد حاولت د. خديجة الحديثي الجمع والتوفيق بين قولي أبي البركات الأنباري عن استصحاب الحال بأنّه دليل معتبر مرة، ودليل ضعيف مرة أخرى فقالت عنه: "يبني كثيرا

---

(٢٨٧) ينظر: في أدلة النحو : ٢٩٠ .
(٢٨٨) الترجيح النحوي في البحر المحيط (أطروحة دكتوراه):٧٠.
(٢٨٩) ينظر: في أدلة النحو : ٢٩٠ .
(٢٩٠) ائتلاف النصرة: ١٣٠.
(٢٩١) ينظر: المصدر نفسه : ١٢٥ .

من الأحكام ويضع العديد من القواعد معتمدا عليه كما يرد بعض آراء النحاة ويضعّفها أو يمنعها مسندا في ذلك كله إليه"[٢٩٢] .

وكذلك نجد د. محمود احمد نحلة قد ردّد كلام ابن جني السابق على استصحاب الحال من دون تعليق وأورد العديد من المسائل التي اعتمد البصريون فيها على استصحاب الحال[٢٩٣] .

وبعد هذا العرض لآراء بعض الباحثين في استصحاب الحال يرى الباحث أن استصحاب الحال كان من القوة بحيث إن من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل, ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل[٢٩٤]. فأين الضعف في هذا الدليل؟ وإن كان هناك ضعف فهو نسبي كما قلنا.

وإن قول الأنباري عن استصحاب الحال "ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل" لا يُعد تضعيفا له كما أن القول بإبطال القياس حين مجيء السماع لا يُعد تضعيفا للقياس للقول المشهور؛ (إنما النحو قياس يتبع) كما قلنا.

ولأهمية استصحاب الحال قال السيوطي :" والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى , كقولهم الأصل في البناء السكون وإلا لموجب التحريك , والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها .. والأصل في الأسماء الصرف, والتنكير, والتذكير, وقبول الإضافة, والإسناد"[٢٩٥]. والمتتبع لكتاب الإنصاف يتّضح له أن البصريين اعتمدوا على استصحاب الحال في كثير مما أوردوه من حجج يؤيدون بها رأيهم[٢٩٦] , وينقضون رأي الكوفيين فإذا كان له كل هذه المكانة , فلماذا نعده دليلا ضعيفا؟!

ولو عدنا إلى موقف الشيخ الكرباسيّ من استصحاب الحال لوجدناه لا يختلف عن موقف من سبقه من النحويين، بل كان متابعا لهم ومرددا لما قالوه. يقول: " فقد عرفت أن الأصل في الفعل البناء, وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علة مجيئه كذلك, واعلم أن الأصل في المبني أن يكون بناؤه على السكون فما بني على حركة معينة يسأل فيه سؤالان:

أولهما: لماذا بني على حركة معينة ولم يبن على السكون ؟

ثانيهما: لماذا كانت الحركة هي خصوص الفتحة مثلا ؟ "[٢٩٧].

([٢٩٢]) الشاهد وأصول النحو : ٤٦٤ .
([٢٩٣]) ينظر: أصول النحو العربي : ١٤٢.
([٢٩٤]) الإنصاف : ١/ ٣٠٠ .
([٢٩٥]) الاقتراح : ١٠١ .
([٢٩٦]) ينظر: الإنصاف: ١/ ٨٠ ١٨٥ ، ٣٠٠، ٣٩٦و ٥٣٤/٢، ٦٣٤، ٧١٢.
([٢٩٧]) هبة الحازم : ٣٢/١ .

فيدل كلامه السابق على أخذه باستصحاب الحال واحترامه له في وضع القواعد النحوية. ومن أخذه باستصحاب الحال وفي حديثه على أنواع الحروف غير العاملة والمختصة بالفعل قوله "حرف مختص بالفعل وهو غير عامل وذلك مثل : قد, والسين , وسوف والأصل أن الحرف المشترك لا يعمل وإن الحرف المختص بالاسم يعمل الجر , وإن الحرف المختص بالفعل يعمل الجزم وكل ما خرج عن هذه الأصول فإنما خرج لعلة"[٢٩٨] .

وفي حديثه على الحال يقول "الأصل في الحال أن يكون مشتقا والأصل في التمييز أن يكون جامدا وقد يجيء كل واحد منهما على خلاف الأصل"[٢٩٩] .

أولا: الشواهد القرآنيّة:

اهتم الشيخ الكرباسيّ بالشواهد القرآنيّة اهتماما كبيرا شأنه شأن جميع النحويّين الذين سبقوه ونحن حين نتحدّث على الشواهد القرآنيّة نعني بها الشواهد التي أوردها غيره من النحويّين واهتم هو بها شرحا وإعرابا في الكتب التي شرحها وقد عالجها على النحو الآتي:

أ- إعراب الشواهد:

أعرب الشيخ الكرباسيّ جميع الشواهد القرآنيّة – على كثرتها- وكان إعرابه لها يشغل مساحة كبيرة من كتبه التي ألّفها بالهامش على بعض الشروح المشهورة إذ بلغ عدد الشواهد القرآنيّة التي أعربها في كتاب (نهج التقى) مثلا (٣٦٠) شاهدا فضلا على إعرابه لشواهد الجزء الأول من كتاب (شرح ابن الناظم). واتّسم إعرابه لتلك الشواهد بالدقة والتفصيل، وكان يُخرِّج الشاهد القرآني قبل إعرابه ومثال ذلك[٣٠٠] في إعراب قوله تعالى:﴿ ⇦⚐🡄☞☼❐🕮 ⇦⚐🡄☞☪↗📣 ♦⇳⑨♦☽♦ৎ๑
❐◆↗◆♦✍🖃✂◆↗♦🖹→🏴‍☠⇗ ❼🚫× ❁✎ ৎ๑✍🕓■🖬✾ 🚫✓×🕮 ⑩🚫✍ ৎ๑✍🕓■🖬✾ 🚫❼×🏴‍☠⇗ 🕮×✓🚫🖃⑩✍ ৎ๑✍🕓■🖬✾ 🚫❼×🏴‍☠⇗ 🕮﴾[الأنبياء/٥٤].

يقول الشيخ في إعراب الآية الكريمة: " لقد اللام موطئة لقسم محذوف. (قد) حرف تحقيق مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. (كنتم) فعل ماض مبنيّ على السكون لاتّصاله بتاء الضمير، والتاء ضمير متّصل مبنيّ على الضم في محلّ رفع اسم كان والميم

---

(٢٩٨) نهج التقى : ١/ ٥١ .
(٢٩٩) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٠ .
(٣٠٠) ينظر: هبة الحازم ١, ٨٩, ٩٠, ١٠٣, ١٠٧, ١٠٨, ١٠٩, ١١٥, ١١٦, ١١٧, ١١٨, ١٢٦, ١٢٧, ١٣٢, ٢٧٥ ، ونهج التقى: ١/ ٦٢, ٦٣, ٦٧, ٧٠, ١٠٤, ١٤٦ على سبيل المثال لا الحصر.

علامة الجمع. (أنتم) ضمير منفصل مبنيّ على الضمّ في محلّ رفع توكيد للضمير المتّصل. (وآباؤكم) الواو حرف عطف وآباء معطوف على الضمير المنفصل مضاف والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الضم في محلّ جرّ مضاف إليه.(في ضلال) جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر كان. (مبين) نعت لضلال مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخره "[٣٠١].

وقد جاء ابن هشام بهذه الآية شاهدا على عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل[٣٠٢].

ومن الأمثلة على دقة إعرابه للشواهد إعرابه قوله تعالى ﴿ ﴾[هود/٢٨]. يقول: الإعراب:" الهمزة حرف استفهام مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب. (نلزم) فعل مضارع مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضّمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره نحن، و(الكاف) ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب مفعول به أوّل. و(الميم) علامة الجمع. و(الواو) حرف مؤكّد هو حركة إشباع الميم مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. و(ها) ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به ثانٍ، وجملة (أنلزمكموها) في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ(رأيتهم)"[٣٠٣]

وقد جاء ابن الناظم بهذه الآية شاهدا في باب وصل الضمير وفصله[٣٠٤].

ب- متابعته لابن هشام في إعرابه لبعض الشواهد:

تابع الشيخ الكرباسيّ ابن هشام في إعراب بعض الشواهد ومنه متابعته له في إعرابه قوله تعالى:﴿ ﴾[العنكبوت/٤٤]. يقول الشيخ الكرباسيّ:"(خلق الله السموات) ذهب الجمهور إلى أن السموات مفعول به منصوب بالكسرة. وذهب غيرهم كالجرجانيّ والزمخشريّ وابن الحاجب وابن هشام في

([٣٠١]) نهج التقى: ٢/ ١٢١ .

([٣٠٢]) ينظر: شرح قطر الندى: ١٢١/٢ .
([٣٠٣]) هبة الحازم: ١/ ٨٠.
([٣٠٤]) ينظر : شرح ابن الناظم: ٨٠/١ .

المغني إلى أنّه مفعول مطلق. ولم يقف ابن هشام عند ذلك بل وجدناه يعلل لما رآه هو وغيره بتعليلين اثنين :

أحدهما: أنّ المفعول المطلق هو ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد نحو (ضربت ضربا) و(السموات) يقع عليها اسم المفعول من دون هذا القيد إذ يقال فيها: إنّها مفعول كما يقال(ضربا). **وتعليل آخر**- وقد تقدم ذكره كذلك- وهو أنّ المفعول به يجب أن يكون موجودا قبل وقوع الفعل لا مقارنا به شأن المفعول المطلق وهو ما ينطبق على (السموات) إذ إنّ وجود (السموات) اقترن بفعل الخلق قبله وهذا ما يتحقق بالمفعول المطلق، لا بالمفعول به. ورُدَّ بأنّ الإيقاع إنّما يقتضي وجود الموقّع عليه حال الإيقاع وهذا يحصل بحصول مقارن للحصول ولا استحالة فيه إنّما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه غير لازم وهذا الردّ ضعيف"[٣٠٥].

وبعد ذلك أعرب الشيخ الكرباسيّ (السموات) على أنّها مفعول مطلق. ويرى الباحث أن متابعة الشيخ الكرباسيّ لابن هشام في ذلك يتنافى مع ذمّ الشيخ لتأويلات وتخريجات المعربين[٣٠٦].

ج- ذكر أوجه الإعراب المختلفة:

كان الشيخ الكرباسيّ يذكر أوجه الإعراب المتعددة لبعض الألفاظ التي وردت في الشواهد القرآنيّة ومثال ذلك[٣٠٧] قوله تعالى:﴿ ﴾ [المائدة/٩٥]. يقول:" الإعراب: (هديا) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها من جزاء، أو منصوبة على المصدرية أي مفعولا مطلقا تقديره يهديه هديا، أو منصوبة على التمييز. والأوجه الثلاثة متساوية الرجحان. (بالغ) صفة هديا منصوبة وعلامة نصبها الفتحة. بالغ مضاف (الكعبة) مضاف إليه والإضافة غير محضة وهي لا تفيد تعريفا, وبالغ الكعبة صفتها بمعنى بالغ الكعبة أي يذبح بالحرم"[٣٠٨].

ويستنتج من إعراب الشيخ لهذه الآية أمور:

- إنّه كان يعرض الأوجه الإعرابيّة من دون ترجيح بل إنّ تلك الأوجه جميعها مقبولة لديه.

([٣٠٥]) نهج التقى: ١/ ٦٧، وينظر: رأي ابن هشام بشكل مفصّل في: المغني: ٢/ ٢٧٤.
([٣٠٦]) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٤, ٥٥.
([٣٠٧]) ينظر: هبة الحازم: ١/ ٢١٩, ٢٥٢, ٢٧٥, ٢٧٧, ونهج التقى: ١/ ٤٢, ٤٨, ١١٥, ١٢٧, ١٤٠, ونهج التقى: ٢/ ٥٣, ١١٣, ١١٩.
([٣٠٨]) نهج التقى: ٢/ ١٦١.

- إنّه كان يذكر بعض المسائل النحويّة من خلال إعرابه.

- إنّه كان يوضّح دلالة بعض الألفاظ التي تتّصل بالأحكام الفقهيّة ويذكر أنّ ابن هشام جاء بهذه الآية شاهدا في باب الإضافة اللفظيّة[٣٠٩].

ومن الأمثلة الأخرى على إيراده الأوجه المتعددة لإعراب اللّفظة الواحدة, إعرابه قوله تعالى:﴿ ﴾[النساء/٢٤] إذ يقول " (كتاب) مصدر مؤكّد أي كتب كتاب الله عليكم وفرضه فرضا وعليكم جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر. ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور.

وأعرب الكسائي: كتاب الله عليكم نصبا على الإغراء كأنّه قال عليكم كتاب الله فقدّم المفعول به على اسم الفعل وهو عليكم"[٣١٠].

ويلاحظ من خلال إعراب الشيخ لهذه الآية أنّه كان عندما يذكر الأوجه الإعرابية ينسبها إلى أصحابها. وقد أورد ابن هشام هذه الآية شاهدا في باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل[٣١١].

د- ذكر معنى الآية محلّ الشاهد :

وهو منهج اتّبعه الشيخ الكرباسيّ في معالجة بعض الآيات القرآنيّة فهو يذكر لغة الآية أو معناها ثم يعربها ومثال ذلك[٣١٢] في قوله تعالى:﴿ ﴾[النساء/٧١]. يقول:" ثُبات بضمّ الثاء, الجماعة من الفرسان ويقال ثبوت أيضا ووزنها في الأصل فُعْلَه كحُطْمَة وإنّما حُذفت منها لامها وعوّض عنها تاء التأنيث المربوطة. والثبات في كتب اللغة جمع ثُبة وهي الجماعة من الرجال فوق العشرة وقيل من أربعمئة إلى ثمانمئة، ويليه الجيش من ثمانمئة إلى أربعة آلاف، ويليه الجحفل وهو ما زاد على ذلك. (انفروا) أمر من الفزع"[٣١٣]، ثم أعرب الآية إعرابا مفصلا. وقد جاء ابن هشام بهذه الآية شاهدا في باب الحال[٣١٤].

---

(٣٠٩) ينظر : شرح قطر الندى ٢/ ١٦١ .
(٣١٠) نهج التقى: ٢/ ١٦١ .
(٣١١) ينظر: شرح قطر الندى: ١٦١/٢ .
(٤) ينظر: هبة الحازم : ٨١١/١ , ٢٤٦, ٢٥٢, ونهج التقى: ١/ ٦٤ , ٦٥, ٧٠ .
(١) نهج التقى : ١٢٥/٢ .
(٢) ينظر: قطر الندى: ١٢٥/٢ .

وقد يخالف الشيخ الكرباسيّ ذلك المنهج فيعرب الآية ثم يذكر معناها ومثال ذلك عند إعرابه قوله تعالى:﴿ [illegible] ﴾[ص/٨]. فبعد أن أعرب هذه الآية إعرابا مفصلا قال:" والمعنى؛ الذوق: هو إدراك طعم الشيء بوساطة الرطوبة المنبثّة بالعصب المفروض على عضو اللسان يقال (ذُقت الطعام أذوق ذوقا وذوقانا ومذاقا) إذا عرفته بتلك الوساطة. (عذاب) الإيجاع الشديد والتعذيب هو التجويع أي هو حمل الإنسان أن يجوع ويسهر ويقال : إن التعذيب أصله من العذاب وهو إزالة عذب الحياة أي طيبها ثم إنّ كلّ ما شقّ على الإنسان ومنعه عن مراده فهو عذاب"[٣١٥].

وقد جاء ابن هشام بهذه الآية شاهدا في باب جزم الفعل المضارع بـ(لما)[٣١٦].

هـ- ذكر محلّ الشاهد في الآية:

قد يذكر الشيخ الكرباسي محلّ الشاهد في الآية القرآنيّة وكان ذلك في شاهدين:

الأول: قوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[النساء/١٦٤] يقول:"(وكلّم) الواو حرف عطف. (كلّم) فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة. (موسى) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذّر.(تكليما) مفعول مطلق مؤكّد لرفع احتمال المجاز.

الشاهد فيها: إنّ الذي عمل النصب في المفعول المطلق تكليما هو الفعل"[٣١٧].

وقد كانت الآية شاهدا في باب المفعول المطلق[٣١٨] .

الثاني: إعراب قوله تعالى ﴿ [illegible] ﴾ [هود/٨]. يقول:"(ألا) حرف استفتاح وتنبيه (يوم) ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة متعلّق بمحذوف وهو مضاف. (يأتيهم) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة منع من

---

(٣) نهج التقى: ١/ ١١٠ .
(٤) شرح قطر الندى: ١١٥/١.
([٣١٧]) نهج التقى: ١٠٢/١.
([٣١٨]) ينظر: شرح قطر الندى: ١٠٢/٢.

ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقدير هو، والهاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب مفعول به، والجملة في محلّ جرّ بإضافة يوم إليها. (ليس) فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشان مستتر. (مصروفا)خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (عنهم) جارّ ومجرور متعلّقان (بمصروف)، وجملة ليس استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد في الآية : تقدّم المعمول بتقديم عامله وإنّما امتنع تقديمه في نحو: زيدا لن أضرب لأنّ أضرب معمول لعامل ضعيف وزيد عامله أقوى. وقد يقال لا دليل في الآية بجواز أن يكون العامل في اليوم محذوفا دلّ عليه الكلام"[٣١٩].

والذي يلاحظ أنّ الشيخ الكرباسيّ قد ذكر وجها أخرج فيه الآية من محلّ الاستشهاد وذلك بتقدير عامل محذوف عمل في(يوم) لدلالة الكلام عليه.

وقد جاء ابن الناظم بالآية شاهدا على جواز تقديم خبر ليس عليها بدليل جواز تقديم معمول خبرها[٣٢٠].

و- ذكر القراءات للشاهد القرآنيّ:

على الرغم من موقف الشيخ الكرباسيّ من القراءات القرآنيّة والذي سبق الحديث عليه[٣٢١] نجد أنّ ذلك لم يمنعه من ذكر القراءات القرآنيّة للآية محلّ الشاهد[٣٢٢], ومثال ذلك قوله تعالى﴿ ❐◆✂✍❷♦📖❐✍➔❍➔❍ ⓘ ☺✪❍♦✍✍✂ ♦✍♦ ✂✍◉♦➲♦❐ ✍﴾[المسد/٤]. يقول: " وامرأته, الواو حرف عطف. (امرأته) معطوف على مرفوع وعلامة رفعه الضمّة أو مبتدأ مرفوع وهو مضاف والهاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ مضاف إليه. (حمّالة) مفعول به منصوب على القطع تقديره أذمّ أو أشتم وقرئت[٣٢٣] بالرفع على الإتباع مرفوع على اعتبار خبر لمبتدأ محذوف

([٣١٩]) هبة الحازم : ١ / ٢٠٣ .
([٣٢٠]) ينظر: شرح ابن الناظم : ١ / ٢٠٣ .
([٣٢١]) ينظر: الصفحة (٥٣) من الرسالة.
(٥) ينظر: هبة الحازم: ٢٢١/١, ٢٣١, ٢٥٧, ٢٨٤, ٢٧٧، ونهج التقى: ١/ ١٤٠, ٢٠٨, ٢١٣, و٢/ ٤٥, ٧٧.
([٣٢٣]) وهي قراءة الجميع إلا عاصم فقد قرأها بالنصب. ينظر: السبعة في القراءات :٧٠٠ ، والعنوان في القراءات السبع: ٢١٢.

وحمّالـة مضـاف. (الحطـب) مضـاف إليـه مجـرور بالمضـاف والجملـة فـي محـلّ نصـب حال"[٣٢٤].

وقد جاء ابن هشام بالآية المباركة شاهداً في باب النعت[٣٢٥].

وقد نجد الشيخ الكرباسيّ يأتي بقراءة تُخرج الآية عن محلّ الاستشهاد الذي جاء بها الشـارح مـن أجلـه ومثـال ذلـك قولـه تعـالى﴿ ﴾[الطلاق/٣]. يقول:"(إنّ) حرف توكيد ونصب مبنـيّ علـى الفتح لا محلّ له من الإعراب. (الله) لفظ الجلالة اسم إنّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .(بالغ) خبر إنّ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره وهو مضـاف. (أمره) مضـاف إليـه مجـرور وعلامـة جرّه الكسـرة الظـاهرة علـى آخـره، و(أمـر) مضـاف والهـاء مضـاف إليـه، والجملـة مـن إنّ واسـمها وخبرهـا جملـة استئنافية لا محـلّ لهـا مـن الإعـراب. والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة تنوين بالغ ونصب أمره"[٣٢٦].

وقـد جـاء ابـن هشـام بالآيـة المباركـة شـاهداً فـي عمـل اسم الفاعـل إذا اعتمـد علـى مُخبَـر عنه[٣٢٧].

ي- ذكر الجوانب البلاغية:

قد لا يكتفي الشيخ الكرباسيّ بمعالجـة الشـواهد القرآنيّـة مـن الجوانـب النحويّـة بـل يتعدّى ذلك ليشير إلى اللمحات البلاغيّة التـي وردت فـي عـدد مـن الشـواهد القرآنيّـة وكـان ذلـك علـى قلّـة، ومنـه[٣٢٨] قولـه تعـالى:﴿ ﴾[آل عمران/١٤٤]. فبعد أن أعرب هذه الآية قـال:" وفـي الآيـة فـن القصـر (مـا محمد إلا رسـول) وهو في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص أحد الأمرين علـى الآخـر أو نفيـه عمّـا عداه

---

(٣٢٤) نهج التقى: ٢٢٢/٢.
(٣) ينظر : شرح قطر الندى: ٢٢٢/٢.
(٤) نهج التقى :١٨٨/٢ . وقراءة (بالغٌ) بغير تنوين و(أمرِه) بالجر قراءة حفص والمفضل، وقرأ البـاقون (بالغٌ) بالتنوين و(أمرَه) بالنصب. ينظر:التذكرة في القراءات : ٢٣/٢ .
(٥) ينظر: شرح قطر الندى:١٨٨/٢ .
(٣٢٨) ينظر: نهج التقى: ٢٠٢/١ .

وهو يقع للموصوف على الصفة وبالعكس والآية من النوع الأول, أي أنّ محمدا (ص) مقصور على الرسالة لا يتعدّاها إلى البعد عن الهلاك بناءً على استعظام الصحابة أن لا يبقى رسول الله (ص) فكأنّهم أثبتوا له وصفين: الرسالة وعدم الهلاك, فخُصِّص بقصره على الرسالة فهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر, وهو قصر إفراد ردّا على من يدّعي أمرين أحدهما بلا ترجيح وهو على كلّ حال من باب القصر القلبي"[٣٢٩].

ثانيا: شواهد الحديث النبويّ :

لقيت شواهد الحديث النبويّ عناية خاصة من لدن الشيخ الكرباسيّ وهو بعلاجه لتلك الشواهد-على قلة كما ذكرنا-[٣٣٠] يكون قد عزّز موقفه من جواز الاستشهاد بالحديث ونحن عندما نتحدث على شواهد الحديث النبويّ نقصد بها الأحاديث التي جاءت شواهد نحويّة في الكتب التي شرحها واعتنى بها هو شرحا وإعرابا. وقد عالجها على النحو الآتي:

١. إعراب الأحاديث: أعرب الشيخ الكرباسيّ الأحاديث النبويّة التي وردت شواهد نحويّة في الكتب التي شرحها وكان إعرابه للحديث يتّسم بالدقّة والتفصيل ومثال[٣٣١] ذلك إعرابه الحديث النبويّ: ((لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لَهَدَمْتُ الكعبة فَجَعَلْتُ لها بابين))[٣٣٢] يقول: " الإعراب: (لولا) حرف امتناع لوجود (قومك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة وهو مضاف والكاف ضمير متّصل مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ مضاف إليه (حديثو) خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو وهو مضاف (عهد) مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة (بالإسلام)جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف حال (لَهَدَمْتُ) اللام واقعة في جواب لولا, (هدمت) فعل ماض مبنيّ على الفتح والتاء حرف دالّ على التأنيث **[كذا]*** والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي (الكعبة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (فجعلت) الفاء حرف عطف (جعل) فعل ماض مبنيّ على الفتح** والتاء ضمير متّصل مبنيّ على الضمّ في محلّ رفع فاعل (لها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب مفعول ثان(بابين) مفعول أوّل منصوب وعلامة نصبه الياء لأنّه مثنى"[٣٣٣].

٢. وقد يذكر الشيخ الكرباسيّ الأوجه الإعرابيّة المختلفة للفظة وردت في شاهد من الحديث النبويّ من غير أن يعرب الحديث كاملاً ومثاله: إعرابه لـ(ما) و(ليس واسمها وخبرها) في

([٣٢٩]) نهج التقى:١/ ١٩٧ .
([٣٣٠]) تنظر: الصحيفة(٦٠) من الرسالة.
([٣٣١]) ينظر: هبة الحازم:١/ ٩٦, ١٦٩، ونهج التقى: ١/ ٣٣, ١٦١ , ١٩١ .
([٣٣٢]) الحديث مروي في: سنن الترمذي:١٨١/٢، وفي سنن النسائي:٢١٥/٥.
* هذا وهم من الشيخ الكرباسيّ فالتاء هي الفاعل ويبدو أنّ الشيخ قرأها(هُدِمَتْ) ولم يقرأها(هَدَمْتُ) والدليل أنّها(هَدَمْتُ) أن الفعل بعدها(جَعَلْتُ).
** غَلِط الشيخ الكرباسيّ في قوله مبنيٌ على الفتح ؛لأنّ الفعل الماضي يبنى على السكون إذا اتصل بتاء الفاعل.
(٤) هبة الحازم:١٨٤/١.

قوله (صلّى الله عليه وآله وسلّم):" ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا , ليس السن والظفر "[٣٣٤] قال الشيخ الكرباسيّ:"ما انهر: تبدّد وجرى. (ما انهر) يجوز فيها ثلاثة أوجه أحدها أن تكون شرطيّة وهو الأظهر والفاء رابطة بجوابها. والثاني أن تكون موصوله متضمّنة معنى الشرط أي الذي انهر دمه وذكر اسم الله عليه حال الذبح فكلوه فكما تقول الذي دخل داري فله درهم يضعه. حُذف العائد من الجملة. الثالث أن تكون مصدريّة ظرفيّة والفاء زائدة أي كلوا أكلة انهر الدم وذكر اسم الله وعلى تقدير أن يكون الاستثناء متّصلا والمستثنى منه على الأولين (ما) وعلى الثالث الضمير المحذوف من كلوه واسم ليس هو بعض ما يؤكل والسن خبرها والظفر عطف عليه "[٣٣٥] . والذي يتّضح من كلامه السابق أنّه كان يرجّح بعض الأوجه الإعرابيّة من دون تضعيف للأوجه الأخرى . وقد جاء ابن هشام بهذا الحديث شاهدا في باب الاستثناء بغير إلا[٣٣٦].

٣. وقد نجد الشيخ الكرباسيّ يعرب الحديث من دون أن يشير إلى الخلاف في روايته فنجده حين أعرب الحديث: ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))[٣٣٧] لم يذكر الاختلاف الواقع في رواية الحديث في كونه مختصرا من حديث مطوّل أو تامّا بهذا اللفظ[٣٣٨] .

ثالثا: الشواهد النثريّة:

كانت جميع الشواهد النثريّة التي عالجها الشيخ الكرباسيّ من الأمثال وكان علاجه للأمثال على النحو الآتي:

١. كان بعد أن يذكر قصة المثل يعربه إعرابا مفصّلا من ذلك إعرابه للمثل "باءت عرار بكحل "[٣٣٩] يقول:" المثل مضروب لكل منسوبين يقع أحدهما بازاء الآخر، و(عرار وكحل) بقرتان انتطحتا وماتتا جميعا وقيل هما سنتا جدب . باءت فعل ماض مبنيّ على الفتح والتاء للتأنيث, (عرار) فاعل مبنيّ على الكسر في محلّ رفع (بكحل) جارّ ومجرور متعلّقان بباءت"[٣٤٠].

([٣٣٤]) الحديث مروي في: مسند أحمد:٤٦٤/٣، وصحيح البخاري:١١٠/٣، وصحيح مسلم:٧٨/٦.
([٣٣٥]) نهج التقى: ١٥٠/٢ .
([٣٣٦]) ينظر : شرح قطر الندى: ١٥٠/٢ .
([٣٣٧]) الحديث مروي في: صحيح البخاري : ١/ ١٣٨، وصحيح مسلم : ٢/ ١١٣ , ومسند أحمد: ٢/ ٣١٢.
(٥) هناك خلاف في رواية هذا الحديث إذ يروى على النحو الآتي: ((إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)). حاشية السندي على النسائي:٢٩٣/١، ويروى: ((الملائكة يتعاقبون فيكم...)). مسند أحمد:٣١٢/٢.

([٣٣٩]) جمهرة الأمثال:٢٦٦/١. رقم المثل(٢٩١) ، وينظر: مجمع الأمثال:٩١/١. رقم المثل(٤٣٨).
([٣٤٠]) هبة الحازم: ٦٦/١ .

٢. ونجده بعد أن يذكر قصّة المثل وإعرابه يذكر وجه الشاهد فيه وكان ذلك في مثل واحد هو " مكره أخاك لابطل "[٣٤١] فبعد أن ذكر قصة المثل وإعرابه قال : " الشاهد فيه (أخاك) حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع سواء أجريت على مذهب البصريّين فجعلت أخاك مبتدأ مؤخرا, أم أجريت على مذهب الكوفيّين فجعلت أخاك نائب فاعل ب(مكره) سد مسد خبره ومجئ هذه الكلمة بالألف في موضع رفع يدل عليه أنّ المتكلّم اعتبر[**كذا**]* رفعه بضمّة مقدرّة على الألف"[٣٤٢] ويلاحظ أنّ الشيخ الكرباسيّ كان عندما يعرب الشواهد من الأمثال يذكر رأي البصريّين والكوفيّين إن كان في الشاهد خلاف بينهما.

رابعا: الشواهد الشعريّة:

وقد شغلت معالجته لتلك الشواهد مساحة واسعة من كتبه . وفاقت عنايته بها غيرها من الشواهد لسببين يراهما الباحث:
أحدهما: يكمن في كثرة الشواهد الشعريّة في الكتب النحويّة .

والآخر: المجال الواسع الذي تعطيه الشواهد الشعريّة عند الحديث عليها وقد قسّمت تلك الشواهد على وفق علاج الشيخ الكرباسيّ لها وكانت على النحو الآتي:

أ) لغة البيت.
ب) معنى البيت.
ت) إعراب البيت.
ث) رواية البيت.

([٣٤١]) جمهرة الأمثال : ٢٤٢/٢. رقم المثل(١٦٢)، وينظر:مجمع الأمثال : ٣٨١/٢ . رقم المثل(٤١١٧)، وقد روي: (مكره أخوك لا بطل) .
* الصواب (عدّ) وليس (اعتبر).
([٣٤٢]) هبة الحازم : ٤٢/١ .

أ) **لغة البيت:** بعد أن ينسب الشيخ الكرباسيّ الشاهد النحويّ إلى قائله يذكر لغة البيت ويفصّل[٣٤٣] فيها ففي الشاهد[٣٤٤] :

لا طِيبَ للعيشِ ما دامتْ منغَّصةً لَذّاتُهُ بادِّكارِ المَوتِ والهَرَمِ

يقول:" اللغة: طيب العيش اسم لما تستطيبه النفس (منغصة) التنغيص التكدير. لذّاته ما يتلذذ به الإنسان. (بادّكار) مصدر إذدكر فأدغمت الذال المعجمة بها ويجوز قلب المعجمة إليها وهذا مبنيّ على القاعدة الصرفيّة: إن فاء افتعل إذا كانت دالا أو ذالا قلبت تاؤه دالا مهملة. و(الهرم) بفتحتين كبر السّنّ"[٣٤٥].

ويتبيّن من خلال كلامه السابق أنّه كان يذكر المسائل الصرفيّة التي تَرد في الشواهد النحويّة مع ذكر قواعدها.

وقد لا يكتفي الشيخ الكرباسيّ بذكر اللغة بل نراه يرجّح في بعض المسائل اللغويّة ويذكر وجه الصحّة فيها ففي الشاهد[٣٤٦] :

ونحنُ أُباةُ الضَّيْمِ من آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعادنِ

يقول:" اللغة (أباة) بضمّ الهمزة كقضاة (أباة) جمع آب اسم فاعل من أبى أي منع ذكره. ووقع في عبارة (العين) من أبى بمعنى امتنع من الامتناع وهو سهو؛ لأنّ امتنع لازم وأبى متعدٍ هنا, و(مالك) أبو القبيلة والمراد بالثاني القبيلة نفسها . كرام المعادن: طيبة الأصول"[٣٤٧].

والذي يبدو للباحث أنّ قول صاحب العين إنّ أبى بمعنى امتنع ليس فيها سهو كما ذهب الشيخ الكرباسيّ بأنّ امتنع لازم وأبى متعدٍ , لأنّ صاحب العين أراد المعنى وليس العمل.

ب) **معنى البيت** : ومن الأساليب التي سلكها الشيخ الكرباسيّ في معالجة الشواهد النحويّة أنّه كان بعد أن يذكر لغة البيت يذكر معناه[٣٤٨] ففي الشاهد[٣٤٩] :

أغرَّكِ منّي أنَّ حبَّكِ قاتلي وأنَّكِ مهما تأمُري القلبَ يفعلِ

([٣٤٣]) ينظر : هبة الحازم :١/ ١٨, ٤١, ٤٧, ٥٥, ٥٦, ٨٣, ١٠٦, ١٢٠، وينظر: نهج التقى: ١/ ٧٢, ٨٨, ١٠١.

([٣٤٤]) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل وهو الشاهد رقم(٦٦)، وهو الشاهد رقم (٨٦) في أوضح المسالك .

([٣٤٥]) نهج التقى: ١٨٠/١ .

([٣٤٦]) البيت للطرماح، الديوان:٥١٢ .

([٣٤٧]) نهج التقى : ٢٢٦/١ .

([٣٤٨]) ينظر: هبة الحازم ١/ ٤٠, ٤٧, ٥٨, ٥٩, ١٩٩ , وينظر: نهج التقى: ٩٨/١, ١٤٦, ١٥٦, ١٧٦, ١٨٠. على سبيل المثال.

([٣٤٩]) البيت لامرئ القيس، الديوان: ١٣.

يقول:" المعنى: أغرّك من كون حبّك وكون قلبي مطيعاً لك بحيث مهما أمرته بشيء فعله. وقيل بل معناه: قد غرّك علمك أنّ حبّك معلّلي بالقتل وأنّك تملكين فؤادي فمهما أمر قلبك بشيء أسرع إلى مرادك. وقيل: أتوهّمت وحسبت أنّ حبّك يقتلني وأنّك مهما أمرت قلبي بشيء عمله"[٣٥٠] . ويستفاد من الكلام السابق أنّ الشيخ الكرباسيّ كان يذكر المعاني المختلفة من غير أن يرجّح معنى على آخر.

وقد يستعين الشيخ الكرباسيّ بالآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة الشريفة في بيان معاني بعض الشواهد. فمثال الأول في الشاهد[٣٥١]:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتي مثلَه عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

يقول:" المعنى: لا تنه الناس عن خلق وأنت تأتي به فإنّ هذا عار عظيم عليك وهذا نظير قوله تعالى:﴿ ﴾[٣٥٢]. ويقول لك إنّ فعلت ذلك لزمت نفسك العار العظيم"[٣٥٣].

ومثال الثاني في الشاهد[٣٥٤]:

صاحِ شمّرْ ولا تزلْ ذاكرَ المو تِ فنسيانُه ضلالٌ مبينُ

يقول:" المعنى: يا صاحبي جدّ في أمور الآخرة واقطع التعلق بغير الله(ولا تزل ذاكر الموت) أي أكثر على* ذكر الموت فإنّ نسيانه ضلال ظاهر, وفي الحديث:((إذا أحبّ الله مؤمناً جعل الموت نصب عينيه))"[٣٥٥].

فإن كان للبيت قصّة أو سبب لإنشاده ذكرهما[٣٥٦] بشكل موجز[٣٥٧] من ذلك تعليقه بعد إيراد هذين البيتين[٣٥٨]:

---

(٥) نهج التقى: ١١٩/١.
(٦) البيت لأبي الأسود، الديوان: ٢٣٣.
(١) البقرة/٤٤.
(٢) نهج التقى: ١٠٦/١.
(٣) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل وهو الشاهد رقم(٦١)، وهو الشاهد رقم(٤٠) في: شرح قطر الندى.
* الصواب: من.
(٤) نهج التقى: ١٧٦/١.
(٣٥٦) هبة الحازم: ١/ ٢٩٥ .
(٣٥٧) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩/١, ٨٩, ١٠٨, ١٢٩، وينظر: نهج التقى: ٩٠/١, ١٢٧, ٢٠٦.
(٣٥٨) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل وهو الشاهد رقم (١٦)، وهو الشاهد رقم (١) في شرح قطر الندى، وهو الشاهد رقم(٣٨) في شرح شذور الذهب.

فلولا المُزْعِجاتُ من الليالي لَمَا تركَ القطا طِيبَ المَنامِ
إذا قالتْ حَذامِ فصـدِّقوها فإنّ القولَ ما قالتْ حـذامِ

يقول: " قصّة هذين البيتين أنّ عاطس الحميريّ سار إلى قوم حذام بمجموع فقاتلهم فانهزموا منه فساروا يومهم وليلتهم ونزلوا الليلة الثانية فلمّا أصبح الحميريّ أتبعهم, ففزع من قرعة خيولهم القطا فمر على قوم حذام قطعا قطعا فقالت حذام: (ألا يا قومنا ارتحلوا وسيروا) إلى آخره فأيس منهم عاطس فرجع"[٣٥٩].

ت)**إعراب البيت:** وتتمثل معالجة الشيخ الكرباسيّ للشواهد النحويّة من حيث الإعراب بعدة أساليب منها:

١- الإعراب المفصّل لتلك الشواهد: أعرب الشيخ الكرباسيّ أغلب الشواهد الشعريّة في الكتب التي شرحها وكان إعرابه لها يتّسم بالدقّة والتفصيل[٣٦٠] , فبعد أن يذكر لغة البيت ومعناه يشرع في إعرابه وعلى سبيل المثال إعرابه لقول الشاعر[٣٦١]:

ولُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

يقول:" (ولبس) (الواو) حرف عطف (لبس) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة على آخره (لبس) مضاف. (عباءة) مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة و(الواو) حرف عطف (تقرّ) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو (عيني) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة. عين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنيّ على السكون في محلّ جرّ (أحب) خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة (إليّ) جارّ ومجرور متعلّقان بـ(أحبّ) (من لبس) جارّ ومجرور متعلّقان بـ(أحبّ) لبس مضاف و(الشفوف) مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة "[٣٦٢] .

ولا يقف الشيخ الكرباسيّ عند إعراب البيت محلّ الشاهد بل إنّه يقوم بإعراب كلّ ما ورد مع ذلك البيت من أبيات. ومثال ذلك[٣٦٣] إعرابه لقول امرئ القيس[٣٦٤] :

([٣٥٩]) نهج التقى : ١٨/١ .

([٣٦٠]) ينظر: هبة الحازم : ١/ ٦٠, ٧٠, ٧٨, ٨٤, ٨٦, ١٢٦, ٢١٣، وينظر: نهج التقى : ٩٨/١, ١٠٦, ١٠٩, ١٢١, ١٢٣, ١٤٦, ١٥١, ١٦٧و ٢/ ٩٥, ١٠٠, ١٠٨, ١٢٢, ١٥٣, على سبيل المثال .

([٣٦١]) البيت لميسون بنت بجدل في: خزانة الأدب: ٥٩٣/٣ .

([٣٦٢]) نهج التقى: ١/ ٩٠ .

([٣٦٣]) ينظر: هبة الحازم: ٥٨/١ , ٥٩, ١١٣, ١١٨, ٢٨١, ٢٩٧ .

([٣٦٤]) الديوان: ١٨٥ .

تَطاولَ ليلُكَ بالإثمدِ وباتَ الخَلِيُّ ولم ترقدِ

وباتَ وباتتْ له ليلةً كلَيْلَةِ ذي العائرِ الأرمدِ

وذلك من نبأٍ جاءني وخُبِّرْتُه عن بني الأسودِ

فقد أعرب الشيخ الكرباسيّ هذه الأبيات جميعها[٣٦٥] وجاء ابن هشام بهذا البيت شاهداً على جواز مجيء كان وأخواتها- ما عدا (فتئ , زال وليس)- تامة. ومعنى التمام: أن يُستغنى بالمرفوع عن المنصوب[٣٦٦].

٢- **علاجه لأشطار الأبيات بعد إتمامها:** عالج الشيخ الكرباسيّ بعض الشواهد الشعريّة التي ذُكر شطر منها في المتن فكان الشيخ الكرباسيّ يكمل تلك الأشطار في المتن بعد أن يضع ما أكمله بين قوسين معقوفتين ثم يعرب البيت كاملا. ومثاله[٣٦٧] قول الشاعر[٣٦٨]:

متى أضعِ العمامةَ تعرفوني

وهو عجز بيت صدره:

أنا ابنُ جلا وطلاع الثنايا

فأكمل الشيخ الكرباسيّ البيت في المتن ثم أعربَه بعد أن ذكر اسم القائل ولغة البيت ومعناه. ومما يجدر ذكره أن الشيخ الكرباسيّ رفض نسبة هذا البيت للحجّاج قائلا:"إنّما كان يتمثّل به، لمّا قدم العراق أمر أن يُنادى الصلاة جامعة فاجتمع الناس في المسجد الجامع فصعد المنبر متلثّما فوقف ساعة ثم أنشد البيت : (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) "[٣٦٩]. وجاء ابن هشام بهذا البيت شاهدا على جزم (متى) لفعلين الأول(أضع) والثاني (تعرفوني) على أنّ الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه[٣٧٠].

٣- **إعراب الشاهد النحويّ على رأي البصريّين والكوفيّين:** وقد يعرب الشيخ الكرباسيّ الشاهد النحويّ على رأي البصريّين والكوفيّين[٣٧١] ولا سيما إذا كان البيت شاهدا في مسألة خلافية بينهما مثال ذلك قول الشاعر[٣٧٢] :

([٣٦٥]) ينظر: نهج التقى: ١٨٦/١ .
([٣٦٦]) ينظر: شرح قطر الندى : ١/ ١٨٦ .
([٣٦٧]) ينظر: نهج التقى: ١/ ١٢١, ٢٠٢ ,٢١٧و ١٠/٢ , ١٨٠ .
([٣٦٨]) البيت من شواهد سيبويه : ٣/ ٢٠٧, وقد نسبه لسحيم بن وثيل.
([٣٦٩]) نهج التقى: ١٢٠/١ .
([٣٧٠]) ينظر: شرح قطر الندى: ١٢٠/١.
([٣٧١]) ينظر: نهج التقى : ١/ ٣٤, ٤٦, ١٤٨, ٢٠٩, و٨٢/٢, ١٤٠, ١٧٦, ١٩٠ .
([٣٧٢]) البيت ليزيد بن مفرغ, الديوان :١٧١.

عَدَسْ, ما لِعبّادٍ عليكِ إمارةٌ أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلين طَليقُ

فبعد أن ذكر قائل البيت ولغته ومعناه قال في إعرابه " اختلف البصريّون والكوفيّون في إعراب هذا البيت ولا بدّ من إعرابه على طريقة الكوفيّين أولا ثم نعربه على طريقة البصريّين. قال الكوفيّون (وهذا) الواو واو الحال (ها)حرف تنبيه (ذا) اسم موصول مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ (تحملين) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنّثة المخاطبة فاعلة والجملة من الفعل والفاعل لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول (طليق) خبر لمبتدأ مرفوع وجملة المبتدأ والخبر في محلّ نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لـ(أمن) .

وقال البصريّون : (وهذا) الواو واو الحال وها حرف تنبيه (ذا) اسم اشارة مبنيّ على السكون في محلّ رفع مبتدأ, (تحملين) فعل وفاعل والجملة في محلّ نصب حال من اسم الإشارة , وعلى رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ[٣٧٣] أو حال من الضمير المستتر في الخبر العائد على المبتدأ على رأي الجمهور ولا مانع من تقديم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنّه مشتقّ وقوله (طليق) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة وجملة المبتدأ والخبر في محلّ نصب حال كما في قول الكوفيّين "[٣٧٤] وللبيت ثلاثة تخريجات على رأي البصريّين:

الأول: سبق ذكره في إعراب الشيخ الكرباسيّ للبيت.

والثاني: ان يكون هذا اسم إشارة مبتدأ خبره محذوف وجملة تحملين في محلّ رفع صفة لذلك الخبر المحذوف وطليق خبر ثان, وكأنّه قد قال: وهذا رجل تحملينه طليق.

والثالث: أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ , وله نعت هو اسم موصول محذوف وجملة تحملين لا محلّ لها صلة وطليق خبر المبتدأ, وكأنّه قد قال وهذا الذي تحملينه طليق[٣٧٥].

٤- **متابعته لمن سبقه في معالجة بعض الشواهد:** وكان الشيخ الكرباسيّ متابعا لمن سبقه في معالجة بعض الشواهد النحويّة منه قول الشاعر[٣٧٦]:

فو اللهِ ما فارقْتُكم قالياً لكُمْ ولكنَّ ما يُقْضى فسوفَ يكونُ

ونسب الشيخ الكرباسيّ هذا البيت للأفوه الأودي معتمدا في ذلك على قول جماعة من النحويّين لم يصرّح بأسمائهم. وبعد أنّ ذكر لغة البيت ومعناه، شرع في إعرابه فقال

([٣٧٣]) ينظر الكتاب: ٨٦/٢.
([٣٧٤]) هبة الحازم : ١٢٤/١ .
([٣٧٥]) ينظر: الانتصاف من الإنصاف : ٧١٧/٢ .
([٣٧٦]) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣١٥/١ , وارتشاف الضرب: ١١٤٤/٣ , وهمع الهوامع: ٣٥١/١.

(ولكنّما) الواو حرف استئناف مبنيّ على الفتح لا محلّ له من الإعراب ويجوز أن تكون عاطفة (لكن) من الحروف المشبّهة بالفعل. واستدلّ- ابن هشام- بهذا البيت على إهمالها لاقترانها بـ(ما) التي تكفّها عن العمل وهو سهو. (ما) اسم موصول مبنيّ على السكون في محلّ نصب اسمها.....

الشاهد فيه قوله (لكنّ ما) فإنّ ابن هشام قد توهّم أنّ (ما) هذه كافة وأنّها دخلت على(لكنّ) فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجملة الاسميّة.

وهذا الذي توهّمه المؤلف- أي ابن هشام- خطأ. بل (ما) هذه اسم موصول وهي اسم لكنّ كما ذكرناه في الإعراب.(لكنّ) هنا عاملة النصب والرفع وهي داخلة على جملة اسميّة لا فعليّة"[٣٧٧] ونخلص بعد هذا إلى أنّ الشيخ الكرباسيّ كان في توجيه هذا البيت متابعا بالحرف لمحمّد محيي الدين عبد الحميد[٣٧٨] من دون إشارة إلى تلك المتابعة.

ولقد جاء ابن هشام بهذا البيت شاهداً في باب إنّ وأخواتها مستدلا به على بطلان عمل إنّ وأخواتها إذا اقترنت بهن (ما) الحرفيّة وصحّ دخولهنّ على الجملة الفعليّة مستثنيا منها (ليت) فإنّها تكون مع (ما) باقية على اختصاصها بالجملة الاسميّة[٣٧٩].

ومن الأمثلة الأُخر قول الشاعر[٣٨٠]:

يَسُرُّ المرءَ ما ذهبَ الليالي وكان ذَهابُهنَّ لهُ ذَهابا

فبعد أن أعرب الشيخ الكرباسيّ البيت قال:" الشاهد فيه قوله (ما) فإنّها حرف تؤوّل بمصدر , وزعم الأخفش وابن السرّاج أنّ (ما) بمعنى الذي والجملة بعده لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول وقيل لهما فأين العائد على الموصول ؛ لأن كل موصول اسميّ لا بدّ له من صلة وعائد فقيل العائد محذوف قلنا لهم: دعوى الحذف باطلة من جهتين:

الوجه الأول: إنّه إن كان محذوفا وجوبا فهو فاسد, لأنّ العائد لا يكون حذفه واجبا في غير هذه الكلمة حتّى يكون كذلك وإن كان محذوفا جوازا لزم أن يظهر في بعض التراكيب أصلا فدلّ ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه.

الوجه الثاني: إنّه يتصوّر الحذف إذا كان الواقع بعد (ما) فعلا متعدّيا نحو (أعجبني ما اشتريت) فإنّك تستطيع أنّ تقدر (أعجبني الذي اشتريته) .

أما إذا كان الواقع بعد(ما) فعلا قاصرا مثل: (ذهب) كما في بيت الشاهد, أو جملة اسميّة نحو (لا أصحبك ما زيد صديقك) فإنّه لا سبيل إلى ادّعاء الحذف في هذين

([٣٧٧]) نهج التقى: ٢٠٥/١.
([٣٧٨]) ينظر : سبيل الهدى: ١٧٣ .
([٣٧٩]) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤ .
([٣٨٠]) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٢٠/١، وارتشاف الضرب: ٣/ ٩٩١ , ١١٤٤ .

الموضعين؛ لأنّك لا تستطيع تقدير المحذوف "[٣٨١] وكان الشيخ الكرباسيّ في علاجه لهذا البيت متابعا بالحرف لمحمّد محيي الدين عبد الحميد[٣٨٢].

٥- توجيهه بعض الشواهد: وقد وجّه الشيخ الكرباسيّ بعض الأبيات في الكتب التي شرحها والتي جاءت في تلك الكتب دليلا على تلحين قائلها. ومثال ذلك بيت أبي نواس[٣٨٣]:

كأنَّ صُغرى وكُبرى من فقاقِعِها حَصْباءُ درٍّ على أرضٍ من الذهَبِ

وقد جاء ابن هشام بهذا البيت شاهداً على تلحين النحويين لأبي نواس، يقول ابن هشام: "ولا يجوز أن تقول(صغرى) ولا (كبرى) ولا (كبر ولا صغر) ولهذا لحّنوا العروضيّين في قولهم فاصلة كبرى, وفاصلة صغرى ولحّنوا أبا نواس"[٣٨٤].

وعلّق الشيخ الكرباسيّ على كلام ابن هشام قائلا:" والذي أذكره أنّ بعض النحاة خطّأوا الشاعر في هذا البيت بناءً على أنّ اسم التفضيل المجرّد يلزم الإفراد والتذكير أوّلا وتليه (من) التفضيلية ثانيا. والبيت مختلّ فيه الشرطان كلاهما. هكذا فهمت. إن كان ما فهمته صحيحا قلت إن طبع أبي نواس وذوقه أصدق من نظرهم فإنّهم غلطوا في الفهم من طريق النظر وأصاب أبو نواس باتّباع ما يدعو إليه الطبع. وبيانه أنّ الأصل كأنّ صغرى فقاقعها وكبراها بالإضافة إلى المعرفة ففكّ أبو نواس الإضافة للتنكير ولمّا فكّ الإضافة اقتضى أن يوسّط حرف الجرّ بين المضاف والمضاف إليه. فـ(من) إذن حرف جرّ كالذي في قولك (شعره من زيد) لا من التفضيلية واسم التفضيل هنا في المضاف إلى معرفة فتجوز فيه المطابقة والبيت صحيح"[٣٨٥].

وكذلك فعل الشيخ الكرباسيّ حين وجّه بيت أبي فراس الذي اتّهم فيه باللحن وهو قوله[٣٨٦]:

أيا جارَتا ما أنصفَ الدهرُ بينَنا تَعالِي أُقاسِمْكِ الهُمومَ تَعالِي

وقد جاء ابن هشام بهذا البيت شاهدا على تلحين النحويّين لقائله؛ لأنّ الشاعر نطق بـ(لام) تعالي مكسورة، والمعروف عن العرب أنّهم يفتحون(لام) هذه الكلمة في كلّ حال من

([٣٨١]) نهج التقى: ٤٩/١ .
([٣٨٢]) ينظر: سبيل الهدى: ٦٠ .
([٣٨٣]) الديوان: ٧٢ .
([٣٨٤]) شرح قطر الندى: ٢٧٢/٢ .
([٣٨٥]) نهج التقى: ٢٧٢/٢ .
([٣٨٦]) الديوان:١٧١.

أحوالها سواء أأسندت إلى الضمير المستتر, أم إلى الضمير البارز لواحدة, أو لاثنتين, أو لجمع فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب, ومن يخالف لغة العرب يعد لاحنا[٣٨٧].

وعلّق الشيخ الكرباسيّ على كلام ابن هشام قائلا:" قلت هذا الشاعر إمّا أن يكون كسر لام الاثنين فتلحينه موجّه وإن كان كسر الثاني فقط فلا وجه لتلحينه لأنّ القافية ألجأته إلى ذلك على أنّ الزمخشري قد نقل في تفسيره عن أهل مكّة أنّهم يقولون للإمرأة (تعالِي) بكسر اللام فلا يقال ذلك لحن أيضا"[٣٨٨].

ونرى أنّه ليس لابن هشام الحقّ في تلحينهما لأنّ شعرهما في أصله ممّا لم يستشهد به النحويّون فكيف يقوم بتلحين شعراء هم خارج زمن الاستشهاد . ومع ذلك فقد كان توجيه الشيخ الكرباسيّ لهذين البيتين دقيقا .

ث) رواية البيت: لم يكن المجتمع العربيّ في جاهليّته بحاجة إلى رواية اللغة أو دراستها , فهي على ألسنتهم فطرة وسليقة[٣٨٩].

"وقد كانت الرواية هي الأداة الطيّعة لنشر الشعر الجاهليّ وذيوعه فكانت هناك طبقة اتّخذت رواية الشعر عملا أساسيا لها "[٣٩٠] . وكان لها – أي الرواية- أثر واضح في التوجيه النحويّ بوصفها ممّا اختُلف فيه فأدّى ذلك الاختلاف إلى سعي النحويّين في تصويب ما جاء منها مخالفا للتوجيه النحويّ المختار عندهم[٣٩١] , " وإذا بالرواية اللغويّة التي كانت تطلب بالأمس كشيء جزئيّ في مجالس العلم أصبحت تطلب لذاتها بعد أن ألحّت دواعيها"[٣٩٢].

وقد اهتم النحويّون برواية الأبيات اهتماما كبيرا وبيّنوا ما هو مشهور منها وما هو ضعيف. وقد كان جهد النحويّ منصبّا على ملاحقة الرواية في البيت والمساهمة في تصحيحها لمقتضيات التوجيه النحويّ للمفردة وتأثير الرواية في هذا التوجيه[٣٩٣] .

([٣٨٧]) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٨/١ ، وسبيل الهدى بتحقيق وشرح قطر الندى : ٥٢-٥٣ .
([٣٨٨]) نهج التقى: ٣٨/١.
([٣٨٩]) ينظر: رواية اللغة: ٥٨ .
([٣٩٠]) العصر الجاهلي: ١٤٢ .
([٣٩١]) ينظر: النحو في شروح المعلقات: ٨.
([٣٩٢]) رواية اللغة: ٦٨ .
([٣٩٣]) ينظر: النحو في شروح المعلقات: ٨٣ .

وقد نجد النحويّ يورد روايات متعدّدة وكلّ واحدة من هذه الروايات تثبت قاعدة أو تنفيها, وقد نجد من الروايات ما يؤثّر في المعنى من دون التأثير في القضيّة النحويّة، وقد نجد عكس ذلك. وسيأتي بيانه في محلّه إن شاء الله.

والشيخ الكرباسيّ كغيره من النحويّين كان مهتمّا بمعالجة رواية بعض الشواهد النحويّة وكان علاجه للرواية على النحو الآتي:

١. كان الشيخ الكرباسيّ يذكر ما شاع واشتهر من الروايات في بعض الشواهد النحويّة، ولا يخرج عن تلك الروايات، وإن كان فيها توجيه آخر ومثال ذلك قول النابغة[٣٩٤] :

قالتْ ألا ليتَما هذا الحَمامُ لَنا إلى حماماتِنا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

يقول الشيخ في ذلك البيت:" حيث يروى بنصب (الحمام) على أنّه بدل من اسم ليت وليت حينئذ عاملة ويُروى برفع(الحمام) على أنّه بدل من المبتدأ فتكون(ليت) مهملة"[٣٩٥]. والشيخ الكرباسيّ في ذلك متابع للمشهور في حين نجد سيبويه أجاز كون ليت في بيت النابغة عاملة على رواية الرفع. وقد كان رؤبة بن العجاج يستشهد بهذا البيت, رفعا وهو قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام .....

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال﴿ ✍◆✞♦☒⌖ ✍□ بَعُوضَةٌ ﴾[٣٩٦], أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيد منطلق"[٣٩٧] وذلك بأن تجعل(ما) موصولة أو نكرة موصوفة, والتقدير: ليت ما هو هذا لنا وكذلك مثلا الذي هو بعوضة, فما اسم ليت، وهو مبتدأ محذوف, وخبره هذا والجملة صلة(ما) أو صفتها, فليت بهذا التوجيه عاملة في الروايتين، وهي حقيقة بذلك؛ لأنّ اتصال (ما) بها لم يُزِل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها, فإنّ اتّصال(ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء, فاستحقّت ليتما بقاء العمل دون إنّما وكأنّما ولكنّما ولعلّما[٣٩٨] .

٢. وقد يأتي الشيخ الكرباسيّ برواية أخرى للشاهد تؤثّر في التوجيه الإعرابيّ فتخرج الشاهد عن وجه الاستشهاد الذي جاء به الشارح من أجله. ومثال ذلك[٣٩٩] قول الشاعر[٤٠٠] :

---

(٣٩٤) الديوان :١٤.
(٣٩٥) نهج التقى: ٢٠٧/١ .
(٣٩٦) البقرة / ٢٦ . وهي قراءة الضحاك. ينظر: تفسير البحر المحيط:٢٦٧/١.
(٣٩٧) الكتاب: ١٣٧/٢ , ١٣٨ .
(٣٩٨) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ١٣٧، وشرح التسهيل : ١/ ٤١٩ .
(٣٩٩) ينظر: هبة الحازم: ١/ ١٠٣,٢١٥, ٢٧٢, ٣٣٩ ، ونهج التقى: ١/ ١٨١, ١٩٢, ٢٠٦, و٢٤١/٢.
(٤٠٠) شعر العجير السلولي، صنعه محمد نايف، مجلة المورد، مج ٨، ع١ ، ١٩٨٠: ٢٢٥ .

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنْفان شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أَصْنَعُ

وعلّق الشيخ الكرباسيّ على هذا البيت قائلا:" صنفان نوعان ويروى نصفان وروي صنفين[٤٠١] على أن يكون الناس اسم كان فلا شاهد فيه"[٤٠٢] .

فرواية صنفين التي أوردها أخرجت الشاهد عن محلّ الاستشهاد ؛ لأنّ البيت جاء في الكثير من الكتب النحويّة[٤٠٣] شاهدا على جواز إسناد كان إلى ضمير الشأن والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محلّ نصب خبر كان, وعزا أبو جعفر النحّاس هذه الظاهرة إلى قيس وأسد؛ لأنّهم إنّما يفعلون ذلك على القصّة والحديث والشأن

وقد جاءت قراءة﴿ مؤمنانِ ﴾ [الكهف/٨٠] على هذه الظاهرة[٤٠٥] وقد فسّر الأستاذ الدكتور علي ناصر غالب هذه الظاهرة قائلا:" وأغلب الظنّ أن رفع خبر كان يمثّل مرحلته أعرق في القدم من الاستعمال الشائع الذي بنى النحاة قاعدتهم النحويّة عليه ولم يتيسّر له أن يعيش في العربيّة الفصحى فبقي هذا الاستعمال ظاهرة لهجيّة في قبائل قيس وبني عبس وبعض بني أسد"[٤٠٦] و قد ذهب الدكتور خليل إبراهيم العطيّة إلى تأييد الدكتور علي ناصر غالب فما ذهب إليه[٤٠٧].

٣. وقد يبني الشيخ الكرباسيّ ترجيحه للروايات على أساس متابعة لمذهب دون آخر. ومثاله قول الشاعر[٤٠٨] :

يا صاحِ يا ذا الضامِرُ العنسِ والرَّحْلِ ذي الأنساعِ والحِلْسِ

يقول الشيخ الكرباسيّ (يا ذا) يا حرف نداء (ذا) اسم إشارة مبنيّ على الضمّ المقدّر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بسكون البناء الأصليّ في محلّ نصب (الضامر) نعت لذا المنادى المرفوع تبعا للفظه المقدّر أو منصوب تبعا لمحلّه وهو مضاف و(العنس) مضاف إليه وإضافة الضامر إلى العنس من إضافة اسم الفاعل , واعلم أنّ الكوفيّين يروون البيت بخفض الضامر فيكون (ذا) صاحب والضامر مضاف إليه والعنس صفة الضامر فلا

---

(٤٠١) رواه أبو زيد في النوادر: ١٥٦ .
(٤٠٢) هبة الحازم : ٢١٠/١ .
(٤٠٣) ينظر: الكتاب :١/ ٧١ ، وأسرار العربية: ٨٧ ، وشرح التسهيل:١٦٢/١.
(٤٠٤) وهي قراءة أبي سعيد الخدري. ينظر: المحتسب ٣٣/٢ .
(٤٠٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه : ٣٩ .
(٤٠٦) لهجة قبيلة أسد :٢١٠.
(٤٠٧) ينظر:النحو في لهجة قيس(مخطوط): ١٣ .
(٤٠٨) البيت من شواهد سيبويه : ١٩٠/٢، وقد نسبه إلى ابن لوذان السدوسي، وقد نسبه صاحب الأغاني لخالد بن المهاجر:١٢٩/١٠.

شاهد فيه وهذه الرواية أظهر معنى من الأولى لأنّ في الأولى إسناد الضمير إلى الرحل الأقتاب ولا معنى له إلا أن يُحمل على التغليب"[٤٠٩] .

" والذي يؤيّد قول المخالف أنّ الشاعر قد جرّ (الرحل) بالعطف على العنس ولا يقال الضامر الرحل. وقد انتصر لسيبويه ممّن زعم أنّ الضامر دالّ على التغيير فكأنّه قال : يا ذا المتغيّر العنس والرحل"[٤١٠]

٤. وقد يذكر الشيخ الكرباسيّ الروايات التي تؤثّر في المعنى فقط. ونجد ذلك في معالجته لكثير من شواهد الكتب التي شرحها. فهو يذكر تلك الروايات التي لا يكون لها تأثير في الجانب النحويّ[٤١١] ومثال ذلك[٤١٢]:

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميمِ مريضةً فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودُها

يقول:" ويروى ونبئت سوداء الغميم ويروى أيضا سوداء القلوب فيجوز أنّ اسمها سوداء ثم أضاف القلوب إليها"[٤١٣].

فالروايتان اللتان ذكرهما لا تؤثّران في القضيّة النحويّة في الشاهد الشعريّ؛ لأنّ ابن الناظم جاء بهذا البيت شاهدا على إعمال (خبّر) بالتشديد إعمال (أعلم) فلا تأثير لرواية هذا البيت في وجه الاستشهاد؛ لأنّ محل الشاهد باقٍ على حاله سواء أكانت سوداء الغميم أم سوداء القلوب وسواء أكان الفعل خبّر أم أنبأ؛ لأنّ كلا الفعلين ملحق بـ(أعلم).

٥- ترجيح الروايات التي تؤثر في المعنى: وقد نجد الشيخ الكرباسيّ يرجّح بعض الروايات للشاهد الواحد ويذكر السبب الذي دفعه إلى ترجيح هذه الرواية على تلك ومثال ذلك قول الشاعر[٤١٤] :

فساغَ لي الشرابُ وكنتُ قبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الفراتِ

يقول الشيخ الكرباسيّ:" والماء الحميم هي الرواية الصحيحة وهو الماء البارد وهو من الأضداد و(الفرات) الماء العذب ومنه قوله تعالى:﴿ ❐◆♉⌂➔⌂▣▫☪◆👓
▫♐❸&◘👓 ❻◆❒◆🕓♐⇖✉⌘ ⅄☒🕓☺♐②⌂🕓💣⌨
❒◆📖❒♌⇔✆⬧⓿⬂☪◆🕓▤↗📫 👌☐👓✏↗☯ ▫➔❷⧫✂✍✡👓 ﴾[٤١٥] [٤١٦].

([٤٠٩]) نهج التقى: ٨٢/٢ .
([٤١٠]) الكتاب : ١٩٠/٢ . هامش رقم (٢) .
([٤١١]) ينظر: هبة الحازم : ٩٠/١ , ١٦٢ , ٢١٢, ٢٨٩, ٣٣٩, ٣٤٢, ٣٤٥,
([٤١٢]) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل وهو الشاهد رقم (١٤١) .
([٤١٣]) هبة الحازم: ٣٤٢/١ .
([٤١٤]) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل، وهو الشاهد رقم (٢٣٦) وهو الشاهد رقم (٥) في شرح قطر الندى، والشاهد رقم (٤٧) في شرح الشذور.
([٤١٥]) المرسلات: ٢٧.
([٤١٦]) نهج التقى: ٢٦/١ .

وقد أورد ابن هشام هذا الشاهد في باب المبنيّ وفي موضوع قطع (قبل) و (بعد) عن الإضافة[٤١٧] ومثل البيت السابق في ترجيح بعض الروايات قول الشاعر[٤١٨]:

ولولا بنوها حولَها لَخَبَطْتُها كخَبْطةِ عُصفورٍ ولم أَتَلعثمِ

يقول الشيخ:" لخبطتها, لضربتها بالعصا وفي أكثر النسخ لخطبتها وهو تصحيف"[٤١٩].

وقد جاء ابن الناظم بهذا البيت شاهدا في باب إظهار الخبر بعد لولا إذا كان الخبر كونا خاصا[٤٢٠] .

ويلاحظ أنّ الشيخ الكرباسيّ رجّح رواية الماء الحميم في البيت الأول مستندا إلى المعنى ورجّح رواية (لخبطتها) في البيت الثاني , معللا ترجيحه بوقوع تصحيف في البيت.

٥. وكان الشيخ الكرباسيّ حين يذكر الروايات لا ينسبها إلى أصحابها شأنه في ذلك شأن بعض النحويّين الذين سبقوه. فهو حين يريد أن يذكر رواية أخرى للبيت محل الشاهد يكتفي بذكر(وروي) ثم يذكر الرواية[٤٢١] .

والذي يبدو للباحث أن الشيخ الكرباسيّ حين يذكر بعض الروايات فإنّه يستثمرها لعرض معارفه ومهارته النحويّة وفضلا على ذلك نجد أنّ جميع الروايات التي ذكرها الشيخ الكرباسيّ هي روايات معروفة ومشهورة من حيث الرواية – لا من حيث التوجيه النحويّ- ولم نجد الشيخ الكرباسيّ متدخلا في تصحيح الروايات التي ذكرها .

والذي يتّضح من خلال ما مرّ أنّ الشيخ الكرباسيّ كان متابعا للقدماء في معالجة الشواهد النحويّة إن لم نقل إنّه زاد على بعضهم علاجه المفصل للشواهد من القرآن والحديث والأمثال .

- في الأسماء:

أوّلا: الخلاف في الفرق بين الكلام والكلم:

يُعرّف النحويون الكلام بأنّه اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها, ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو (زيدٌ قائم) أو من فعل واسم كـ(قام زيد)[٤٢٢] فيشترط النحويون في الكلام اللفظ والإفادة والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف, تحقيقا أو تقديرا والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه[٤٢٣].

---

(٤١٧) شرح قطر الندى: ٢٦/١ .
(٤١٨) البيت بلا نسبة في شرح ابن الناظم: ١٨٣/١. وقد نسبه ابن هشام للزبير بن العوام، المغني: ٨٥/٢.
(٤١٩) هبة الحازم: ١٨٣/١ .
(٤٢٠) شرح ابن الناظم: ١٨٣/١ .
(٤٢١) ينظر: هبة الحازم: ٢٣٦/١ ، ونهج التقى: ١/ ١٨٤ , ٢/ ٦٨, ١٢٦, ٢٤٩ , ٢٧٢ .
(٤٢٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤/١ .
(٤٢٣) ينظر: أوضح المسالك: ٩ .

والكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة ولا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتّحد نوعها أم لم يتّحد أفادت أم لم تُفد[٤٢٤].

وإنّ بين الكلام والكلم عموما وخصوصا من وجه, فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد وغيره, وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين, فنحو(زيد قام أبوه) كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الثلاثة بل الأربعة, و(قام زيد) كلام لا كلم, و(إن قام زيد) بالعكس[٤٢٥].

ورجح الشيخ الكرباسيّ "أن لا فرق بين الكلام والكلم لأنّ القرآن الكريم قد عبر بالكلم في مواضع الكلام إذ قال جل شأنه﴿ ◑ ◒ ◓ ◔ ◕ ◖ ◗ ◘ ◙ ◚ ◛ ◜ ◝ ◞ ◟ ◠ ◡ ◢ ◣ ◤ ◥ ◦ ◧ ◨ ◩ ◪ ◫ ◬ ◭ ◮ ◯ ◰ ◱ ◲ ◳ ◴ ◵ ◶ ◷ ◸ ◹ ◺ ◻ ◼ ◽ ◾ ◿ ﴾[٤٢٦] فلا يمكن أن يقال إنّ الكلم هنا غير مفيد"[٤٢٧].

ويرى الباحث أنّ كلام الشيخ الكرباسيّ ليس على إطلاقه؛ لأنّ النحويين قالوا أن الكَلِم ينطلق على المفيد وغير المفيد والآية السابقة كان الكلم فيها من النوع المفيد؛ لأنّ القرآن وصفه- أي الكلم- بالطيب. فلا يمكن للشيخ الكرباسيّ أن يقول في (إنْ قام زيد) كَلِم مفيد.

ثانيا: الفرق بين الجملة والكلام:

اختلف النحويون في تحديد الجملة فذهب بعضهم إلى أنّها والكلام سواء فكلاهما يفيد معنى يمكن الوقوف عنده. فابن جنّي- مثلا- لم يفرّق بين الكلام والجملة.

إذ قال في تعريف الكلام:" فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[٤٢٨] . وكذلك لم يفرق الزمخشري بينهما إذ قال في تعريف الكلام: "هو المركّب في جملتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يتأتى إلا في اسمين, نحو قولك: زيد أخوك, وبشر صاحبك, أو في فعل واسم , نحو قولك: ضرب زيد وتسمى الجملة "[٤٢٩].

وقد فرّق بعض النحويين بينهما، يقول الرضي: " والفرق بين الجملة والكلام إنّ الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي , سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا... الكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس"[٤٣٠].

---

(٤٢٤) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٦٣ .
(٤٢٥) ينظر: أوضح المسالك: ٩، وشرح شذور الذهب: ٥١، والبهجة المرضيّة: ٢٣ .
(٥) فاطر/١٠.
(٤٢٧) هبة الحازم: ١٤/١ .
(٤٢٨) الخصائص: ١٨/١ .
(٤٢٩) المفصل: ٦.
(٤٣٠) شرح الكافية: ٣١/١, ٣٢ .

وقد تبعه ابن هشام[٤٣١] , والسيوطي[٤٣٢] في ذلك. ورجّح الشيخ الكرباسيّ رأي الفريق الثاني القائل باختلاف الجملة عن الكلام إذ قال: " ولا شك أنّ الرأي الثاني هو الصحيح إذ يكفي أن تقوم الجملة على الإسناد فإذا تمّ لها المسند والمسند إليه كانت جملة سواء أكانت ذات معنى أم لم تكن. فالجملة قد تكون تامة الفائدة قال تعالى:﴿ ۞⑨♦🔔⇳ 🕮❐▫↘🔒■☒🖂 ✂🖎↩☺←♦⬀✍🔗↖❑♌♦ ﴾[٤٣٣] وتسمى كلاما أيضا. وقد تكون ناقصة المعنى كقولك: مهما تفعل من خير أو شر دون أن تذكر الجواب"[٤٣٤].

ثالثا: هل الإعراب لفظي أو معنوي ؟:

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الإعراب لفظي، وإليه ذهب ابن خروف، وتابعه الشلوبين[٤٣٥] وابن مالك[٤٣٦] وابن الناظم[٤٣٧] وابن هشام[٤٣٨]. وحدّ الإعراب عند هؤلاء ومن وافقهم "أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع "[٤٣٩].

وذهب الجرجاني[٤٤٠] والأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنّه معنوي[٤٤١], ونُسب لظاهر قول سيبويه[٤٤٢] وأبو حيان إذ يقول:" ذهب متأخرو أصحابنا, وطائفة إلى أنّ الإعراب معنوي[٤٤٣].

وحدّ الإعراب عند هؤلاء " تغيّر أواخر الكلمة, أو ما كان كالآخر لعامل دخل عليها نفسها والحركات علامات الإعراب ودلائل عليه"[٤٤٤].

---

(٤٣١) ينظر: مغني اللبيب: ٣٦/٢.
(٤٣٢) ينظر: همع الهوامع: ٤٩/١ .
(٤٣٣) المؤمنون/١.
(٤٣٤) المنتخب من كلام العرب:٢٠٠ .
(٤٣٥) ينظر:ارتشاف الضرب:٨٣٣/٢ .
(٤٣٦) ينظر : شرح التسهيل: ٣٨/١.
(٤٣٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٤/١.
(٤) ينظر: شرح شذور الذهب:٥٨.
(٤٣٩) المصدر نفسه:٥٨ .
(٤٤٠) ينظر: المقتصد: ٦٧/١ .
(٤٤١) همع الهوامع:٥٤/١ .
(٤٤٢) ينظر: الكتاب: ١٣/١, ١٤، وهمع الهوامع:٥٤/١ .
(٤٤٣) ارتشاف الضرب: ٨٣٣/٢.
(٤٤٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨٣٣/٢.

وقد رجح الشيخ الكرباسيّ الرأي الأول قائلا " والرأي الأوّل أقرب إلى الصواب"[٤٤٥] بعد أن عرض الآراء في الإعراب.

رابعا: حذف الكون العام:

يحذف الكون العام وجوبا للعلم به. وإن دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه[٤٤٦]. والاعتبار بوجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجة عن الكلام[٤٤٧]. وهو من باب الكلام على حذف الخبر وجوبا. إذا كان (كونا عاما) بعد لولا الامتناعية ففي مثل هذا النوع يحذف بشرطين هما: وقوعه (كونا عاما) ووجود لولا الامتناعية قبل المبتدأ فإن لم يتحقق أحد الشرطين أو هما معا تغير الحكم[٤٤٨].

وأوجب الجمهور[٤٤٩] والنسفي[٤٥٠] والسيوطي[٤٥١] حذف الكون العام . فإن كان مقيدا لا دليل يدلّ عليه وجب إثباته كقوله صلى الله عليه واله لعائشة: ((لولا قومُك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم))[٤٥٢]. وذهب الرماني وابن الشجري إلى " أنّ الخبر إن كان مقيدا وله دليل يدل عليه جاز إثباته وحذفه كقولك لولا أنصار زيد لهلك, أي نصروه. هذا يجوز إثباته لكونه مقيدا وحذفه للدليل الدال عليه "[٤٥٣].

وعلى هذا يتحصّل لنا في خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ثلاثة أحوال وهي:

١) وجوب الحذف إن كان كونا مطلقا غير مقيد.

٢) وجوب الإثبات إن كان مقيدا ولا دليل عليه.

٣) جواز الأمرين إن كان مقيدا وله دليل يدل عليه[٤٥٤] .

ورجح الشيخ الكرباسيّ حذف الخبر إذا كان كونا عاما قائلا " وإني أرى أن تحذف الكون العام ما استطعت إلى ذلك سبيلا لأن فيه الإيجاز والبلاغة الفصحى"[٤٥٥].

([٤٤٥]) هبة الحازم: ٣٤/١.
([٤٤٦]) ينظر: شرح الأشموني: ٣٤٠/١.
([٤٤٧]) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٣٤١/١.
([٤٤٨]) ينظر: الجنى الداني: ٥٩٩ ، والنحو الوافي: ٤٦٦/١.
([٤٤٩]) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٩.
([٤٥٠]) ينظر: مدارك التنزيل:١١١/٢١-١١٢.
([٤٥١]) ينظر: همع الهوامع: ٣٣٦/١ .
([٤٥٢]) الحديث مروي في سنن ابن ماجة: ٩٨٥/٢ .
([٤٥٣]) الجنى الداني: ٦٠٠.٦٠١ ، والمغني:٢٣٧/١.
([٤٥٤]) النسفي نحويا من خلال تفسيره مدارك التنزيل وحقائق التأويل(رسالة ماجستير): ١٢٧.

خامسا: إضافة ظروف الزمان المبهمة:

ظرف الزمان المبهم إذا كان ماضياً لحق(إذْ) التي هي للزمان المبهم وقد بُنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل لوضعها على حرفين[٤٥٦].

ويجوز إضافة(إذْ) إلى الجملة الاسميّة, نحو(جئتك إذْ زيدٌ قائمٌ), وإلى الجملة الفعليّة, نحو(جئتك إذْ قام زيد).

وتلحق ظروف الزمان المبهمة بـ(إذْ) إذا كانت ماضية فيجوز إضافتها إلى الجملة الاسميّة والفعليّة[٤٥٧].

فإنْ كان الظرف غير ماضٍ أو محدود لم يَجرِ مجرى (إذْ) بل يُعامل معاملة (إذا) فلا يُضاف إلى الجملة الاسميّة[٤٥٨], بل إلى الفعليّة. كما لا يجوز إضافة (إذا) إلا إلى الجملة الفعليّة وما يضاف إلى الجملة جوازا يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أُأُضيف إلى جملة فعليّة صدّرت بماض أم إلى جملة فعليّة صدّرت بمضارع أم إلى جملة اسميّة[٤٥٩] وهو مذهب الكوفيّين واختاره ابن مالك[٤٦٠]. لكنّ المختار في ما أضيف إلى جملة فعليّة صدّرت بماض هو البناء[٤٦١] ورُوي بالبناء والإعراب قوله[٤٦٢]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألمّا أَصحُ والشيبُ وازعُ؟

فقد أضيف (حين) إلى الجملة الفعليّة التي فعلها ماضٍ وهي جملة عاتبت. وجاز في (حين) وجهان: أولهما البناء على الفتح، وثانيهما الجر لدخول (على) عليها[٤٦٣].

ورجح الشيخ الكرباسيّ الوجه الأول قائلا:" وأول الوجهين أولى، أما بناؤها؛ فلأنّها اكتسبت البناء من المضاف إليه، وأما إعرابها؛ فلأنّ الموجب لبناء الاسم هو الشبه الافتقاري وإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسميّة فقال البصريّون يجب الإعراب

([٤٥٥]) إرشاد الأغفال: ١٣٠.
([٤٥٦]) ينظر: همع الهوامع: ١٢٧/٢، وأوضح المسالك: ١٥٠.
([٤٥٧]) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٧/٣.
([٤٥٨]) ينظر: شرح التسهيل: ١٢٢/٣ .
([٤٥٩]) ينظر: ائتلاف النصرة:٧٢ ، وشرح التسهيل: ١٢٠/٣، والارتشاف :١٨٢٩/٤.
([٤٦٠]) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٧/٣ .
([٤٦١]) ينظر: المصدر نفسه: ٣١/٢ , وأوضح المسالك: ١٥١ .
([٤٦٢]) البيت للنابغة، الديوان:٤٤.
([٤٦٣]) ينظر: شرح شذور الذهب: ١١٣.

والصحيح[٤٦٤] جواز البناء "[٤٦٥] ومنه قراءة نافع (يَومَ) [٤٦٦].

سادسا: العامل في المضاف إليه:

اختلف النحويون في العامل في المضاف إليه أهو المضاف أم الإضافة أم هو حرف الجرّ الذي تكون الإضافة في معناه.

ذهب سيبويه إلى أنّ الجرّ في المضاف إليه بالمضاف[٤٦٧] وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظّ له في عمل الجرّ، لكنّ العرب اختصرت حروف الجرّ في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجرّ[٤٦٨] .

وزعم الزجاج أنّ الجرّ بمعنى اللام[٤٦٩].

وقد تكون الإضافة بمعنى (من) وضابط ذلك أن يكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه والإخبار به عنه[٤٧٠] .

وقد اثبت ابن مالك الإضافة التي بمعنى في إذْ يقول[٤٧١]:" وقد أغفل النحويون التي بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى:﴿ ﴾[٤٧٢] ، وقوله تعالى:﴿

([٤٦٤]) ينظر: ائتلاف النصرة : ٧٢ ، والارتشاف : ١٨٢٩/٤ ، وشرح التسهيل: ١٢٠/٣ .
([٤٦٥]) المائدة /١١٩ . وقرأ الباقون ((هذا يومُ ينفع)). ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٢٥٠، والتذكرة في القراءات:٣٩٢ .
([٤٦٦])لمنتخب من كلام العرب: ٦.

([٤٦٧]) ينظر: الكتاب : ٤١٩/١.
([٤٦٨]) ينظر: همع الهوامع: ٤١٢/٢.
([٤٦٩]) ينظر: ما ينصرف ومالا ينصرف : ٦ ، وشرح الأشموني: ٢٣٧/٢ .
([٤٧٠]) ينظر: شرح التسهيل : ٨٨/٣.
([٤٧١]) ينظر: شرح التسهيل : ٨٨٣ ، وشرح الكافية الشافية: ٤٠٧/١.
([٤٧٢]) البقرة/ ٢٠٤.

﴿ ﴾ [٤٧٣].

وقد نسب أبو حيان إلى ابن مالك إثبات هذا النوع من الإضافة[٤٧٤].

وردّ السيوطي على أبي حيان ذلك زاعما أنّ الجرجاني قد سبق ابنَ مالك إلى هذا النوع من الإضافة[٤٧٥].

وقد رجح الشيخ الكرباسيّ مذهب سيبويه قائلا : " وهذا هو الصواب والدليل عليه أنّ الضمير إذا كان مضافاً إليه يتصل بالمضاف ومن المقرر أنّ الضمير لا يتصل إلا بعامله "[٤٧٦].

سابعا: المضاف إلى ياء المتكلم:

اختلف النحاة في المضاف إلى ياء المتكلم على مذاهب:

أحدهما : مذهب الجمهور أنّه معرب في الأحوال الثلاثة مقدرّ فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم[٤٧٧].

الثاني: مذهب ابن جني "إنّه لا معرب، ولا مبني، إذ الاسم لا ينحصر عنده في معرب، ولا مبني بل له حالة ثالثة مثل هذا"[٤٧٨].

الثالث: مذهب الجرجاني[٤٧٩] ، والمطرّزي[٤٨٠]، وظاهر كلام الزمخشري[٤٨١]، أنّ المضاف إلى ياء المتكلم مبني.

([٤٧٣]) سبأ/ ٣٣.
([٤٧٤]) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٠٠.
([٤٧٥]) همع الهوامع: ٤١٣/٢ .
([٤٧٦]) نهج التقى: ١٥٩/٢.
([٤٧٧]) ينظر: الارتشاف : ٤/ ١٨٤٧.
([٤٧٨]) ينظر: رأي ابن جني في: الارتشاف: ١٨٤٧/٤.
([٤٧٩]) ينظر: المقتصد: ٢٤٠/١.
([٤٨٠]) ينظر:المصباح: ١٠, مخطوطة مكتبة أمير المؤمنين.
([٤٨١]) ينظر: المفصل:١٠٧.

الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك[٤٨٢] من أنّه ظاهر الحركة الإعرابية في حالة الجر مقدر فيه الحركة في الرفع والنصب.

ورجّح الشيخ الكرباسيّ المذهب الثالث قائلا: " أمّا نحن فننظر إلى الكلمة على حالتها التي هي عليها دون النظر إلى حالتها السابقة فنحن لا نجرّد المضاف إلى ياء المتكلم من هذه الياء لنلتمس له عذرا في الإعراب بحركات مقدّرة وإنّما ننظر إليه بعد إضافته لهذه الياء. من هنا كان حكمنا عليه بالبناء فهو قبل الإضافة نوع وبعد الإضافة نوع آخر ويجب الفصل بينهما, ثم أردف قائلا: إنّ تجريد المضاف إلى ياء المتكلم من هذه الياء يفقده القيمة الخلافيّة الوحيدة قبل وبعد الإضافة وإنّنا لو أسقطنا الفوارق بين الكلمات بحجة الأصل فلن نجد هذه الفوارق ولن نميّز بين نوع ونوع إذا فلا بد من وصف الأنواع على ما هي عليه دون الدخول في مشكلات الأصل؛لأنّ مشكلة الأصل لا تمس المعالجة اللغوية لا من قريب أو بعيد"[٤٨٣].

وقد شبّه الشيخ الكرباسيّ المضاف إلى ياء المتكلم بالمبنيات التي يتحدد معناها بقرائن أُخَر غير قرينة الإعراب. فالإعراب مجرد قرينة من مجموعة القرائن[٤٨٤].

ثامنا: التنوين الغالي:

وقد زاده الأخفش[٤٨٥] والعروضيّون وهو اللاحق لآخر القوافي المقيّدة الساكنة. كقول رؤبة[٤٨٦]:

وَقَاتِمِ الأعْماقِ خَاوِي المُخْتَرَقَنْ مُشْتَبَهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخَفَقَنِْ

وسمّي غاليا لتجاوزه حدّ الوزن. وقد جعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنّم، وزعم أنّ الترنّم يحصل بالنون نفسها لأنّها حرف أغنّ وإنّما سمّي المغنّي مغنّيا؛لأنّه يغنّ صوته أي يجعل فيه غنّة[٤٨٧].

وقد أنكر الزّجاج[٤٨٨] والسيرافي[٤٨٩] ثبوت هذا النوع من التنوين؛لأنّه يكسر الوزن وقالا لعلّ الشاعر كان يريد (إن) في آخر كلِّ بيت فضعّف صوته بالهمز فتوهّم السامع أنّ النون تنوين.

---

(٤٨٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٤/٣.
(٤٨٣) نهج التقى : ٧٦/١.
(٤٨٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧٧/١.
(٤٨٥) ينظر: الجنى الداني: ١٤٧, ومغني اللبيب: ٨/٢ , وشرح الأشموني: ٣٣/١ .
(٤٨٦) البيت لرؤبة، ينظر: هامش الهمع: ٣٨٤/٢.
(٤٨٧) ينظر: شرح المفصل: ١٣٤/٨, ١٣٥.

وقد أنكر ابن هشام هذا النوع من التنوين وعدّه زائدا إذ قال:" وزاد بعضهم التنوين الغالي, وهو اللاحق للقوافي المقيّدة زيادة على الوزن ومن ثمّ سمّي غاليا كقوله[٤٩٠]:

قالت بناتُ العمّ يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعدَماً قالت وإنْ

والحق أنّهما نونان زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف وليسا من نوع التنوين في شيء "[٤٩١].

وقد رجّح الشيخ الكرباسيّ رأي ابن هشام في إنكار وجود هذا النوع من التنوين إذ قال: " وعلى الرغم من أني أريد أن أبدي للنحاة ملحوظة هي إنّ كتب النحو تستشهد بمثل هذا البيت (قالت بنات العم يا سلمى..) ممّا يجعلني أشكّ في صدق هذه الظاهرة أو في الأقل أبيح لنفسي القول بأنّها لندورها لا تحتلّ ظاهرة نحوية أو لغوية على الإطلاق كما إنني لو حاولت عرض البيت المذكور على علم العروض سيكون خارجا عن الموسيقا والوزن "[٤٩٢].

تاسعا: رأيه في تنوين العوض:

تنوين العوض نوعان: عوض عن مضاف إليه إما جملة, نحو يومئذ, وإما مفرد نحو كلّ, وبعض, وأيّ. وعوض عن حرف نحو جوارٍ وغواشٍ[٤٩٣].

وقد نقل ابن هشام[٤٩٤] , وأبو حيان[٤٩٥] رأيا مفاده أنّ التنوين في (كلّ) و(بعض) للتمكين، وقد أفاد الشيخ الكرباسيّ من هذا الرأي قائلا: " أنّ التنوين في كل وبعض يكون للتمكين. فإذا أجزنا أن يكون التنوين عند عدم الإضافة للعوض فإنّنا نجد ذلك في كلّ كلمة تجوز إضافتها ولم تضف ففي مثل (كتاب محمد جديدٌ) عند عدم إضافتها سنقول كتابٌ بالتنوين عوض عن المضاف إليه وهكذا "[٤٩٦].

([٤٨٨]) ينظر: مغني اللبيب: ٨/٢ , وهمع الهوامع: ٥١٨/٢.
([٤٨٩]) ينظر: الجنى الداني: ١٤٧, وارتشاف الضرب : ٦٧٦/٢.
([٤٩٠]) البيت لرؤبة، ينظر: هامش الهمع: ٦٦٤/٢.
([٤٩١]) أوضح المسالك: ١٠, وينظر: مغني اللبيب: ٨/٢.
([٤٩٢]) هبة الحازم: ١٨/١.
([٤٩٣]) ينظر: الجنى الداني:١٤٥, وارتشاف الضرب:٢/ ٦٦٩, وشرح ابن عقيل: ١٧/١, ومغني اللبيب:٧/٢, والبهجة المرضية: ٢٧/١.
([٤٩٤]) ينظر: مغني اللبيب:٧/٢.
([٤٩٥]) ينظر: الارتشاف:٦٦٩/٢.
([٤٩٦]) ينظر: هبة الحازم:١٧/١.

والذي يبدو للباحث أنّ الشيخ الكرباسيّ أراد أن يقول إمّا أن يكون التنوين في كلّ وبعض للتمكين وإلا فإنّ التنوين في كلّ اسم يصلح للإضافة يكون تنوين عوض. وهو بذلك يعمّم تنوين العوض على جميع الأسماء التي تصلح للإضافة ولم تضف وهذا رأيه الذي فسّر به كلام ابن هشام و كلام أبي حيان السابقين.

ويرى الباحث أنّ كلام الشيخ ليس دقيقاً، فإذا عرضنا التنوين في كلّ وبعض على أنواع التنوين المشهورة عند النحاة وجدنا أنّ التنوين فيها لا يمكن أن يكون تنوين تنكير؛ لأنّ تنوين التنكير يلحق بعض الأسماء المبنيّة فرقا بين معرفتها ونكرتها[٤٩٧]، ولا يمكن أن يكون تنوين مقابلة؛ لأنّ تنوين المقابلة يلحق لما جمع بألف وتاء زائدتين مقابل جمع المذكر السالم[٤٩٨].

ولا يمكن أن يكون تنوين ترنم؛ لأنّ تنوين الترنم يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه[٤٩٩]. وهو يلحق القوافي المطلقة بدلا من حرف الإطلاق[٥٠٠].

وأمّا القول بأنه تنوين تمكين فهذا ما يرفضه مصداق تنوين التمكين؛ لأنّ هذا التنوين يلحق الاسم المعرب(المتصرف) والتصرف غير ممكن في كل وبعض وليس لدينا فيهما إلا تصريف الإفراد والتثنية والجمع. فلم يبق إلا تنوين العوض. وفضلا على ذلك أجمع النحاة على أنّ التنوين في كلّ وبعض للعوض. وإنّ الشيخ الكرباسي قد بنى كلامه على مقدمة تعوزها الإحاطة.

عاشرا: الخلاف في المجازاة بـ(كيف):

اختلف النحويون في (كيف) فنقل ابن بابشاذ[٥٠١] والرضي[٥٠٢] أنّها اسمٌ عند سيبويه وظرفٌ عند الأخفش.

([٤٩٧]) ينظر: الجنى الداني:١٤٥.
([٤٩٨]) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٧/١.
([٤٩٩]) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ١٦١/٢.
([٥٠٠]) ينظر: مغني اللبيب:٧/٢.
([٥٠١]) ينظر: المقدمة المحسبة: ٤٤٨/١- ٤٤٩.
([٥٠٢]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١١٧/٣.

وذهب ابن هشام إلى أنّها اسم لدخول الجارّ عليها بلا تأويل في قولهم (على كيف تبيع الأحمرين) ولإبدال الاسم الصريح منها نحو (كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟) وللإخبار بها مع مباشرتها الفعل في نحو (كيف أنت؟) فبالإخبار بها انتفت الحرفية, وبمباشرتها الفعل انتفت الفعليّة[٥٠٣].

ثم إنّ البصريّين والكوفيّين مختلفون في الجزاء بها فمذهب الكوفيّين وقطرب أنّها يُجازى بها كما يُجازى بـ(متى وبينما) وشبههما لمشابهتها لها[٥٠٤].

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يُجازى بها لنقصانها عن سائر أخواتها في كونها ألا يكون جوابها إلا نكرة . وسائر أخواتها تارة يجاب عنها بنكرة وتارة بمعرفة لأنّها لا تحقق المجازاة بها كما تتحقق المجازاة بغيرها[٥٠٥].

وذكر السيوطي[٥٠٦] أنّ سيبويه من البصريّين وكثيرا معه من النحويين أجازوا المجازاة بها معنى لا عملا ويجب كون فعليها متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع أصنع, ولا يجوز: كيف تجلس أذهب[٥٠٧].

ورجّح الشيخ الكرباسيّ رأي البصريّين قائلا: " قاسها الكوفيّون على أسماء الاستفهام التي تخرج من معناها إلى معنى الشرط الجازمة، إلا أنّ هذا الفريق يعوزه الشاهد الفصيح الصحيح الذي يخلو من ضرورة الشعر، واللغة لا تُبنى على القياس ولهذا صحّ رأي البصريّين بجعلها غير جازمة . نقول: (كيف تقعد أقعد) فجملة (أقعد) جواب شرط غير جازم لا محل له من الإعراب"[٥٠٨].

حادي عشر: الخلاف في بناء (الآن) وإعرابه:

أجمع أكثر النحاة على أنّ الآن ظرف مبني على الفتح ثم اختلفوا في علة بنائه. رأي الفراء- ونسبه أبو البركات لعموم الكوفيّين[٥٠٩]-: إنّ أصله آن يئين, تقول: آن لك أن تفعل, أي حان, فلمّا أُدخل عليه الألف واللام ترك على مذهب فَعَلَ , أي بناؤه على الفتح, كما يبنى الفعل الماضي على الفتح.

---

(٥٠٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/١٧٨-١٧٩.
(٥٠٤) ينظر: ائتلاف النصرة: ١٥٦, والارتشاف: ٤/ ١٨٦٨ , وهمع الهوامع : ٢/ ٤٥٣.
(٥٠٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦.
(٥٠٦) ينظر: همع الهوامع : ٢/٤٥٣.
(٥٠٧) ينظر: الكتاب: ٣/٦٠.
(٥٠٨) المنتخب من كلام العرب: ٢٣٤.
(٥٠٩) ينظر: معاني القرآن: ١/٤٦٧-٤٦٨ , والإنصاف:٢/٥٢٣.

رأي المبرد: إنّ (الآن) وقع معرفة في أول أحواله بالألف واللام وشأن ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكورا ثم يُراد تعريفه, فيصار إلى الألف واللام, فلما خالف (الآن) نظائره وخرج عن بابه بُني. وتبنّى ابن السراج[٥١٠] رأي المبرد؛ لأنّه ذكره ولم يعلق عليه بما ينقضه مما يدل على أخذه به، وتابع الزمخشري[٥١١] رأي المبرد.

رأي الزّجاج[٥١٢]: إنّه بُني لتضمنه معنى الإشارة, وكذلك لمّا كانت منه الألف واللام لغير عهد متقدم تقول: الآن فعلت, ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر وقد ردّ ابن يعيش[٥١٣] رأي الزّجاج.

وذهب أبو علي الفارسي[٥١٤] إلى أنّه مبني لتضمنه لام التعريف.

رأي ابن مالك: إنّه مبني لشبه الحرف في ملازمته لفظا واحدا[٥١٥] إذ إنّه لا يصغر ولا يثنى ولا يُجمع بخلاف حين وزمان ومدّة.

والرأي الأخير- وذكره أبو حيان-: إنّه معرب وفتحته فتحة إعراب على الظرفية، ولم ينسب أبو حيان[٥١٦]هذا الرأي لقائل. ونقل السيوطي عن ابن الصائغ[٥١٧] القول بإعرابه وقد استدل أصحاب هذا الرأي بقول الشاعر[٥١٨]:

كأنّهما مِلآنِ لم يَتَغيّرا وقد مرّ للدارَينِ من بعدِنا عصرُ

وقد رجّح الشيخ الكرباسيّ الرأي القائل بإعراب الآن قائلا: " ومن النحاة من ذهب إلى أنّه معرب وإنّه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجرّ بمن نحو (ساءت حالتك من الآن) والرأي يمكن أن يكون صوابا والقول ببنائه لا توجد له علّة صحيحة"[٥١٩].

ثاني عشر: في التقدير في الاستثناء المنقطع:

---

(٥١٠) ينظر: الأصول: ١٣٧/٢.
(٥١١) ينظر: المفصل: ١٣٧.
(٥١٢) ينظر: شرح المفصل: ١٠٣/٤-١٠٤.
(٥١٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤/٤.
(٥١٤) ينظر: الإنصاف: ٥٢٣/٢ , وهمع الهوامع: ١٣٦/٢.
(٥١٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٧/٢
(٥١٦) ينظر: الارتشاف: ١٤٢٤/٣.
(٥١٧) ينظر: همع الهوامع: ١٣٧/٢.
(٥١٨) البيت لأبي صخر الهذلي في أشعار الهذليين: ٩٥٦/٢ .
(٥١٩) هبة الحازم: ١٤٦/١.

يُقدّر علماء البصرة (إلا) في الاستثناء المنقطع بـ(لكنّ) المشددة, فقولك(ما في الدار أحدٌ إلا حمار) تقديره: لكن فيها حمارا وهو استدراك فيه ما بعد (لكنّ) مخالف لما قبلها[٥٢٠] فإذا رأيت هذه العبارة أو نحوها فاعلم أنّ قائلها يريد الاستثناء المنقطع . وقد عقد سيبويه بابا سماه (هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكنّ فمن ذلك قوله تعالى ﴿•• ⇱♦✍❶♦☹♦
✂✍🙜⚙⚚❍❏◆❍⚐♦✍♊⚚⇳ 📖❏✍⚚❷⚝✂✍✐★ ☽⚞•·✍♦♊
❻▪❍⚚⚐⌘ ﴾[٥٢١] أي لكن ما رحم)[٥٢٢] . فالعاصم الفاعل ومن رحم قد دلّ على العصمة والنجاة، فكأنّه تعالى قال- والله أعلم- لكن من رحم يُعصم أو معصوم[٥٢٣].

وذهب الكوفيّون[٥٢٤] إلى أنّ (إلا) تُقدّر بـ(سوى). قال أبو حيان[٥٢٥]: ويقدّرها الكوفيّون بـ(سوى). وقد أفرد أبو بكر بن السراج بابا بعنوان (باب الاستثناء المنقطع من الأول)[٥٢٦] ، وذكر بعد ذلك أنّ " إلا في تأويل (لكنّ) إذا كان الاستثناء منقطعا عند البصريّين, ومعنى (سوى) عند الكوفيّين والاختيار فيه النصب في كل وجه وربما ارتفع ما قبل (إلا) وهي لغة بني تميم"[٥٢٧].

وذهب ابن يسعون إلى أنّ (إلا) مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاما مستأنفا[٥٢٨].

ورجح الشيخ الكرباسيّ رأي البصريّين إذ يقول: " ونحن نرى تقدير البصريّين أدق وأقرب إلى الصواب إلى قواعد اللغة العربية من تقدير الكوفيّين؛ لأنّ (إلا) و(لكنّ) يشتركان في الحرفية بخلاف سوى فإنّها اسم وتقدير حرف بحرف أولى من تقدير حرف باسم. **ولأنّ** (إلا) (ولكنّ) يتفقان في المعنى إذ إنّ (لكنّ) للاستدراك, وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهّم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه، والاستثناء الذي تدلّ عليه (إلا) لا يخرج عن ذلك المعنى"[٥٢٩].

([٥٢٠]) ينظر: الأصول: ٢٩٠/١, وهمع الهوامع: ١٨٤/٢.
([٥٢١]) هود/ ٤٣.
([٥٢٢]) ينظر: الكتاب: ٣٢٥/٢, وشرح الأشموني: ١٤٣/٢, والاستغناء للقرافي: ٥١٣.
([٥٢٣]) ينظر: شرح التسهيل: ١٩٠/٢.
([٥٢٤]) ينظر: الأصول: ٢٩٠/١ , وائتلاف النصرة : ١٦٢.
([٥٢٥]) ينظر: الارتشاف:٣/ ١٥٠١.
([٥٢٦]) ينظر: الأصول: ٢٩٠/١.
([٥٢٧]) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٠/١.
([٥٢٨]) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٥٠١، وهمع الهوامع: ١٨٤/٢.
([٥٢٩]) نهج التقى: ١٤٥/٢.

ثالث عشر: دخول (أل) على كلّ وبعض:

هناك خلاف بين النحويين واللغويين القدماء والمعاصرين في مسألة دخول (أل) على كل وبعض فهم بين مجيز ومانع والذي يبدو من كلام سيبويه أنّه لا يجيز دخول(أل) عليهما إذ قال في(باب ما ينتصب خبره لأنّه معرفة):"هي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا وذلك قولك:(مررت بكلّ قائما ومررت ببعض قائما)"[٥٣٠]. ويبدو من كلامه أنّه ينظر لـ(كلّ) و(بعض) على أنّهما معرفتان[٥٣١].

وقد منع الأصمعي دخول (أل) عليهما وعدّه لحنا بحسب ما نقله أبو العلاء المعري في قوله: " كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام على (كل) و(بعض) ويُروى عن الأصمعي أنّه قال كلاما معناه قرأت أدب ابن المقفع فلم أرَ فيه لحنا إلا في موضع واحد وهو قوله: العلم أكثر من أن يحاط بكلّه فخذوا البعض.. والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض. وقد أنشد بعض الناس قول سحيم عبد بني الحسحاس:

رَأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كليهما إلى الموت، يأتي الموتُ للكُلّ معمدا "[٥٣٢]

وقد أجاز المبرد دخول الألف واللام عليهما بدليل قوله: " لأنّ الأعداد قد يقتصر على الشيء منهما فيكون كلاما فنقول: جاءني بنو فلان. فيجوز أن تُعفي بعضا دون الكلّ "[٥٣٣].

وقد أدخل الزجاجي الألف واللام عليهما في (جمله) حيث قال في باب البدل: "والبدل الثاني بدل البعض من الكل مثل قولك قبضت المال نصفه"[٥٣٤] . وقد نقل ابن السِّيد عن الزجاجي اعتذاره عن إدخال الألف واللام على الكل والبعض[٥٣٥].

وقد أدخل ابن عصفور (أل) على (كلّ) و(بعض) إذ قال:" ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الكلّ من البعض"[٥٣٦].

وقد أدخل (أل) على (كلّ) و(بعض) في مواضع عديدة*[٥٣٧].

([٥٣٠]) الكتاب: ١١٤/٢.
([٥٣١]) ينظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل: ١٢٧.
([٥٣٢]) عبث الوليد : ١٩٦- ١٩٧، وينظر: ديوان الشاعر: ٤١.
([٥٣٣]) المقتضب: ٢٤٣/٣.
([٥٣٤]) شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام: ١٢٢.
([٥٣٥]) ينظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ١٢٧.
([٥٣٦]) شرح جمل الزجاجي:٢٨٥/١.
* لقد صارت مصطلحا نحويا كالعلَم، فلا يصدق عليه منع (أل) منه.
(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي:٢٨٦/١-٢٨٨.

ومن المعاصرين من ذهب إلى عدم جواز إدخال (أل) على كل وبعض، ومنهم الشيخ محمد الخضر حسين[٥٣٨].

وقد رجّح الشيخ الكرباسيّ الرأي الذي يذهب إلى عدم جواز إدخال (أل) على (كل) أو (بعض) قائلا: " وهذا الرأي أفصح الآراء, لأنّه مدعوم بالحجة, وهي أنّ كلا منهما لا يُستعمل إلا مضافا لفظا وتقديرا نحو كلٌّ فائز كأنّ المعنى كلّهم فائز"[٥٣٩].

رابع عشر: صرف الاسم الأعجمي:

تمنع العُجمة إذا اجتمعت مع العلميّة الاسم من الصرف وذلك بشروط:

أحدهما: أن تكون شخصيّة بأن يُنقل في أول أحواله علما إلى لسان العرب كإبراهيم وإسرائيل, فأوّل ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين[٥٤٠].

وفي اشتراط أن يكون علما في لسان العجم قولان:

المشهور: لا وعليه الجمهور في ما نقله أبو حيان[٥٤١].

الثاني: نعم وعليه أبو الحسن الدبّاج[٥٤٢].

الشرط الثاني: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف: كإبراهيم وإسحاق فان كان ثلاثيا صرف سواء أكان ساكن الوسط كـ(نوح) أم متحركا كـ(شتَر)[٥٤٣] فإذا كان نكرة في الأعجمية ثم جعلته العرب علما فلا يمتنع عند جمهور النحاة, كـ(لجام) إذا سمّي به رجل؛ لأنّ هذا اللفظ عند العجم صنف للآلة التي تجعل في فم الفرس[٥٤٤].

وتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال:

---

(٥٣٨) القياس في اللغة العربية: ٣٧ ، ودراسات في العربية وتاريخها: ٣٩.
(٥٣٩) إرشاد الأغفال: ١٢٧.
(٥٤٠) ينظر: همع الهوامع: ١٠٩/١.
(٥٤١) ينظر: الارتشاف:٨٧٥/٢، وهمع الهوامع: ١٠٩/١.
(٥٤٢) ينظر: همع الهوامع: ١٠٩/١.
(٥٤٣) شرح الأشموني:٣٧٧/٣.
(٥٤٤) ينظر: أوضح المسالك : ٢٣٥، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٣٣/٢.

الأوّل: إنّ العجمة لا أثر لها فيه مطلقا. وقد رجح الشيخ الكرباسيّ هذا الرأي بقوله: " وهذا الرأي هو الصحيح "[٥٤٥].

الثاني: إمّا إنْ تحرك وسطه فلا ينصرف وفي ما سُكِّن وسطه وجهان

الثالث: إنّ ما تحرك وسطه فلا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف[٥٤٦].

خامس عشر: الخلاف في أصل اشتقاق الاسم:

يذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم مشتق من السِّمة وهي العلامة وذلك لكونه علامة يعرف بها المسمى[٥٤٧].

وقال البصريّون: وهو مشتق من السمو, وهو العلو[٥٤٨] لأنّه سما على الفعل لكونه قد يستغني بنفسه عنه ولأنّه من سما يسمو كـ(علا) (يعلو) ومنه السماء لكل مرتفع ولأنّ الاسم رفع المسمى وأخرجه للوجود فلولا الاسم لما عُرف المسمّى[٥٤٩]. وقول الكوفيّين أقوى في المعنى، وقول البصريّين أقوى في التصريف[٥٥٠] .

وقد رجح الشيخ الكرباسيّ رأي البصريّين قائلا: " والصحيح القول الثاني إنّ اشتقاقه من السمو؛ لأنّ لام السمو واو تكون أخيرا , وفاء السمة واو تكون أولا مشتقة من وسمت فلو كان الاسم مشتقا من السمة لوجب أن يقال في جمعه أوسام ومن قولهم أسماء دليل على أنّه أصله (أسماو) تقلب الواو الأخيرة همزة؛ لأنّ قبلها ألفا "[٥٥١].

سادس عشر: في الإعراب التقديري:

قال الشيخ الكرباسيّ في معرض حديثه على المقصور، وعن تقدير الحركات فيه:" نحن لا نركز على الإعراب ولا نهتم به كل هذا الاهتمام الذي اهتم به النحويون فإذا ظهر

([٥٤٥]) نهج التقى: ٢٦٨/٢.
([٥٤٦]) ينظر: شرح الأشموني: ٣٧٧/٣.
([٥٤٧]) ينظر: الإنصاف : ٧/١ , وائتلاف النصرة: ٢٧.
(٥٤٨) ينظر: المصدر نفسه: ٧/١.
(١) ينظر: ائتلاف النصرة: ٢٧.
(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٦/١.
(٣) هبة الحازم: ١٦/١.

الإعراب على الكلمة اعترفنا به وإن لم يظهر لم نحتج إلى تقديره إذ ما قيمة تقدير شيء غير موجود"[٥٥٢].

ورفض الشيخ الكرباسيّ فكرة التقدير جملة وتفصيلا، لأنّها لا تضيف شيئا جديدا إلى النص من حيث المعنى واللفظ. وزعم أنّ فكرة التقدير أمر متخيّل عند النحاة وليس لها وجود[٥٥٣]. ثم أضاف: ومن أجل ذلك لا نعترف بالإعراب المقدّر فالكلمات التي لا يظهر عليها إعراب مطلقا كالمقصور نضعه في قسم المبنيّات، وما يظهر عليه إعراب في بعض المواقع الإعرابيّة دون المواقع الأخرى لن نقول إنّه ذو ازدواجيّة إعرابيّة بل سنقول إنّه ناقص، أي يُعرب في بعض الحالات ولا يعرب في البعض الآخر[٥٥٤].

والذي يبدو أنّ الشيخ قد أفاد من المذهب الذي يرى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم مبنيّ وأرجع البناء فيه إلى عدم فائدة فكرة الإعراب التقديري التي لا تضيف إلى النص شيئا فعمّم تلك الفكرة على المقصور.

سابع عشر: في إعراب الجمل:

الأصل في الإعراب أن يكون للمفرد, اسما أو فعلا مضارعا؛ لأنّه كلمة واحدة يمكن أن تظهر عليها حركات الإعراب أو تقّدر تقديرا، أمّا الجملة فبعيدة عن الإعراب[٥٥٥] فأصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإذا كان لها موضع من الإعراب تقدّرت بالمفرد وحلّت محلّه[٥٥٦]، أي إذا انسلخت عن جمليّتها, وجاز تأويل مضمونها بمفرد, أو نابت منابه. فإذا كان ذلك وأمكن حذفها, وإحلال المفرد محلها, فلها إعرابه في الرفع, أو النصب, أو الجر, أو الجزم[٥٥٧]. أمّا الجمل التي تقوم مقام المفرد ويكون لها إعرابه، فهي عند الجمهور سبع, وعند ابن هشام تسع[٥٥٨] وقد عرّفها, وتوسّع فيها حتى جعلها ثلاثا وثلاثين[٥٥٩].

---

(٤) نهج التقى: ٦٦/١.
(٥) ينظر: هبة الحازم: ٦٥/١.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢/١-٢٣.
(١) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل:٣٣.
(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٧/٢.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٩/١.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤٣/٢.
(٥) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٨/٢-١٩.

ويرى محمد الأنطاكي أنّ هذا الأصل لا يستقيم في كل جملة، إذ تنقضه جملة جواب الشرط كما في قولك (إنْ تجتهد فإنّك رابح) فجملة إنّك رابح في محلّ جزم بـ(إنْ) الشرطية؛ لأنّها جواب شرط ومع ذلك هي ليست من الجمل التي تقع موقع المفرد[٥٦٠].

ثم يضيف قائلا: " أما الأصل الذي نجده مستقيما في إعراب الجمل فهو مجيء عامل ما قبلها، أو خلوّ الكلام منه فإذا سُبقت الجملة بعامل فلها محل من الإعراب يقتضيه وإذا لم تُسبق كانت لا محلّ لها من الإعراب"[٥٦١], وقد رجح الشيخ الكرباسي هذا الرأي قائلاً "ففي الجملة الآتية(ظننتك تحضر) فالفعل (ظنّ) ينصب مفعولين والضمير بعده مفعوله الأول والجملة (تحضر) مفعوله الثاني, بهذا يكون العامل قبل جملة (تحضر) لم يستنفد عمله كاملا فانصبّ تأثيره على موضعها، أما قولك جاء الذي ذهب، فجملة (ذهب) لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها غير مسبوقة بعامل يؤثر في محلّها فليس قبلها من العوامل إلا الفعل (جاء) وقد استنفد في الاسم الموصول عمله"[٥٦٢].

ثم يضيف "والذي حمل النحاة على إهمال هذا الأصل في الحديث على إعراب الجمل, هو أنّهم يذهبون إلى أنّ العامل النحوي لا يعمل في الجمل؛ لأنّ المعمول فيه يجب أن يكون اسما يؤدي الإعراب فيه معنى ما, ولأنّ الجملة تخلو من حرف الإعراب ومن أجل ذلك جعلوا الصفة الإعرابية في الجمل حلولها محل المفرد"[٥٦٣].

والشيخ الكرباسيّ لا ينكر هذا المذهب وإنّما يجعله مقرونا بتسلط العامل على محل الجملة لئلا يضطرب الأصل في بعض الجمل.

ثامن عشر: الخلاف في الظرف والجارّ والمجرور إذا صُدِّر بهما الكلام:

اختلف النحاة في الظرف والجارّ والمجرور إذا صدّر بهما الكلام, " فإذا وقع بعد الظرف والجارّ والمجرور اسم ظاهر وشبهه فمذهب البصريّين أنّه مبتدأ وخبر كما إذا تأخّر وفي الظرف ضمير متعلّق بمحذوف "[٥٦٤].

ومذهب الكوفيّين انّه مرتفع بالظرف وليس في الظرف ضمير متعلّق بشيء عندهم وقالوا: إنّما ارتفع الاسم؛ لأنّه واقع موقع الفعل[٥٦٥].

---

(٦) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:٣/٣٢٠، ٣٢١.
(٥٦١) ينظر : المصدر نفسه: ٣/٣٢٢.
(١) المنتخب من كلام العرب:٢٠٦.
(٢) المصدر نفسه:٢٠٧.
(٣) ائتلاف النصرة:٩١, وينظر: همع الهوامع: ٣/٩٠.
(٤) المصدر نفسه:٩١.

وقد أطلق بعض النحاة على هذا النوع من الجمل اسم (الجمل الظرفيّة) وهي المصدّرة بظرف أو جارّ ومجرور وبعدهما اسم مرفوع على الفاعليّة[٥٦٦].

فإذا تقدم الظرف أو الجارّ والمجرور الهمزةُ أو حرف نفي نحو (أفي الدار زيدٌ) (وما في الدار إلا زيدٌ) فالأخفش يجيز أن يرتفع الظرف والمجرور كما يجيز أن يرفع دون اعتماد[٥٦٧] .

ويرى ابن هشام " أنّ الظرف والجارّ والمجرور إذا اعتمدا على نفي أو استفهام فالأكثرون على أنّ ما بعدهما مرتفع بهما ارتفاع الفاعل لا غير ذلك "[٥٦٨] .

وعلل الشيخ الكرباسيّ ذلك قائلا: " لأنّ النفي والاستفهام من خصائص الأفعال فوجودهما في صدر الكلام يدلّ على أنّ هناك فعلا محذوفا تقديره استقر قد حذف"[٥٦٩]، ويرى أنّ المرفوع بعد الظرف والجارّ والمجرور فاعل لهما؛ لأنّهما أي الظرف والجارّ والمجرور قد نابا عن الفعل بعد حذفه, وعلى هذا تكون الجملة الظرفية مشبهة للجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل وإنّه ينكر أن يكون للجارّ والمجرور محلّ من الإعراب. وهو قول تابع الشيخ الكرباسيّ فيه محمدا الأنطاكيّ متابعة حرفيّة[٥٧٠]. ويرى أن القول بأن الظرف والجارّ والمجرور النائبين عن الفعل معمولان له قول يوقع في تناقضات كثيرة فلو سلّمنا به للزمنا تقدير الفعل المحذوف؛ لأنّ الأصل المعتمد في التقدير أنّه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل له فيجب تقدير العامل. ومن المعلوم أنّ القائلين بالجملة الظرفيّة لا يقدّرون فعل (استقرّ) المحذوف منها ولو قدّرنا الفعل المحذوف جريا على الأصل الذي ذكرناه لوقعنا في تناقض آخر, وهو أنّ الاسم الواقع بعد الظرف والجارّ والمجرور يصبح فاعلا لهذا الفعل المقدر مع أنّهم يقولون إنّه مرفوع بالظرف والجارّ والمجرور لنيابتهما عن الفعل لا بالفعل نفسه, وإنّه لا سبيل إلى حلّ تلك التناقضات في إعراب الجملة الظرفيّة إلا بالقول عن الظرف والجارّ والمجرور إنّهما لا محلّ لهما من الإعراب لنيابتهما عن فعل لو كان ذُكر لما كان له محلّ من الإعراب[٥٧١].

- **في الأفعال:**

---

(٥) ينظر: شرح المفصل : ٨٨/١-٨٩, ومغني اللبيب:٣٧/٢.
(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢١٨/١.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧/٢, وهمع الهوامع: ٨٩/٢.
(٣) المنتخب من كلام العرب:٢٠٣.
(٤) المصدر نفسه:٢٠٣، وينظر: المحيط في أصوات العربية:٣٠٩/٣-٣١٠.
(٥) المصدر نفسه:٢٠٣، وينظر: المصدر نفسه:٣١٠/٣.

أوّلاً: لغة يتعاقبون فيكم:

إذا أُسند الفعل إلى ظاهر فعامّة العرب لا يُلحقون بالفعل ضمائر تدل على الفاعل ولكن بعض العرب أجازوا إلحاق الضمائر على أنّها حروف دالّة على عدد الفاعلين, وقد أطلق بعض النحاة على هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث)[٥٧٢] ، واستشهدوا بجملة شواهد منها قوله[٥٧٣] :

ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمُّه بِحَورانَ يَعصِرنَ السليطَ أقاربُه

يقول سيبويه: " وأعلم أنّ من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني أخواك, فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) وكأنّهم أرادوا أنّ للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهو قليل "[٥٧٤] .

فسيبويه لم يجِز هذه اللغة، وقد خرّج ما ورد من آيات قرآنية على البدليّة، إذ قال في تخـــــــريج الآيـــــــــة﴿ ☎◆❑🕮❑·❁❸❿❑✂ ✂❑☪☐↗⇳❑◆❽ ✂🖉✍⛢⇦♦×✋•✇•←🖝❑✂☎ ﴾[٥٧٥] فإنما يجيء على البدل , وكأنّه قال انطلقوا فقيل له من قال بنو فلان "[٥٧٦].

وعزا ابن هشام مجيء الواو الدالة على الجمع إلى لغة طيّئ أو أزد شنوءة أو بلحارث[٥٧٧]. " وقد أطلق ابن مالك على هذه اللغة اسما آخر يخالف به جمهور النحاة"[٥٧٨] فسمّاها لغة يتعاقبون فيكم الملائكة[٥٧٩].

وبالإضافة إلى الرأيين السابقين في هذه اللغة فهناك من يرى بأنّ هذه الضمائر أسماء ضمائر فواعل بالفعل والاسم الظاهر بعدهن مبتدأ[٥٨٠]. وقد رجّح الشيخ الكرباسيّ الرأي الذي يذهب إلى أنّ هذه الضمائر حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه والاسم الظاهر بعدها فاعل إذ قال: وهذا الرأي هو الصحيح[٥٨١].

---

(٥٧٢) ينظر: شرح ابن عقيل :٢/ ٨٥.
(٥٧٣) البيت للفرزدق، الديوان: ٤٦/١.
(٥٧٤) الكتاب: ١٩/١و ١/ ٧٨ .
(٥٧٥) الأنبياء/ ٣.
(٥٧٦) الكتاب: ٤١/٢.
(٥٧٧) ينظر: مغني اللبيب: ١٢٨/٢، أوضح المسالك : ٨٣.
(٥٧٨) السيوطي النحويّ: ١٤٠.
(٥٧٩) ينظر: شرح ابن عقيل:٨٥/٢, وشرح التسهيل:٤٨/٢. وهذه اللغة صنعها ابن مالك نفسه. تراجع الصفحة (٩٦) من هذه الرسالة لمعرفة الخلاف في رواية هذا الحديث.
(١) ينظر: همع الهوامع:٥١٤/١.
(٥٨١) ينظر: المنتخب من كلام العرب: ٢٦.

ثانياً: رافع الفعل المضارع:

اختلف النحويّون في رافع الفعل المضارع[٥٨٢] وفي هذه المسألة أقوال:

الأول: التجرد من الناصب والجازم, وهو عامل معنويّ وهو رأي الفراء[٥٨٣] واختاره ابن مالك[٥٨٤], وقال إنّه سالم من النقص ونسبه لحُذّاق النحويّين، واختاره ابن هشام إذ يقول: " رافع الفعل المضارع تجرّده من الناصب والجازم وفاقا للفراء"[٥٨٥] .

الثاني: وقوعه موقع الاسم. فهو معنويّ كذلك, وهذا رأي سيبويه[٥٨٦] وجمهور البصريين, والفعل المضارع في موضع يجوز لك إزالته منه وجعلُ اسم بدلَه مرفوعا , نحو قولك (يقوم زيد) ألا ترى أنّك لو قلت (أخوك زيد) لجاز[٥٨٧] وقال ابن هشام إنّ رأي البصريين ينتقض (بهلّا تفعل)[٥٨٨] فإنّ المضارع فيه مرفوع مع أنّه ليس حالا محلّ الاسم لوقوعه بعد أداة التحضيض الخاصة بالفعل[٥٨٩].

الثالث: إنّه ارتفع بحروف المضارعة التي في أوّل الفعل فهو مرتفع بالهمزة في أذهب وبالنون في نذهب وبالتاء في تذهب وبالياء في يذهب وهو على هذا عامل لفظي وهو رأي الكسائي[٥٩٠].

وقد رجّح الشيخ الكرباسيّ الرأي الأول قائلا: " ورافعه هو التجرد من الناصب والجازم عند الفراء وأصحابه وهو الأصحّ "[٥٩١].

ثالثاً: الخلاف في دلالة كان وأخواتها على الحدث:

اختلف النحويّون في دلالة هذه الأفعال على الحدث فذهب المبرد[٥٩٢], وابن السراج[٥٩٣] , والفارسي[٥٩٤], والجرجاني[٥٩٥], وابن برهان[٥٩٦], والشلوبين[٥٩٧] إلى أنّ هذه الأفعال لا

([٥٨٢]) ينظر: الإنصاف: ٥٥٠/٢(مسألة ٧٤) ، وشرح المفصل: ١٢/٧.
([٥٨٣]) ينظر: معاني القرآن: ٥٣/١.
([٥٨٤]) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٨/٣ .
([٥٨٥]) ينظر: أوضح المسالك: ٢٤.
([٥٨٦]) ينظر: الكتاب : ٩/٣-١٠ .
([٥٨٧]) ينظر: المقرب: ٢٨٥/١.
([٥٨٨]) ينظر: أوضح المسالك : ٢٤.
([٥٨٩]) بغية السالك إلى أوضح المسالك: ٢٤.
([٥٩٠]) ينظر: الإنصاف: ٥٥١/٢.
([٥٩١]) نهج التقى: ٧٩/١.

تدلّ على الحدث . ولكونها لا تدلّ على الحدث, فلا تعمل في ظرف ولا مجرور[٥٩٨]. وهو ظاهر مذهب سيبويه إذ قال واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول عبد الله المقتول وأنت تريد: كن عبد الله المقتول؛ لأنّه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء[٥٩٩].

وذهب ابن خروف إلى أنّها مشتقة من مصادر لم يُنطق بها، وردّه أبو حيان بأنّ لها مصادر قد أعملتها العرب إعمال أفعالها[٦٠٠] وقد ذهب إليه ابن عصفور[٦٠١].

والمذهب الثالث ما عبّر عنه أبو حيان[٦٠٢] – وتابعه فيه السيوطي[٦٠٣] – بأنّه المشهور: والمتصور أنّها تدل على الحدث والزمان كبقيّة الأفعال[٦٠٤].

وقد رجّح الشيخ الكرباسيّ الرأي الأخير – بعد أن ذكر المذاهب في دلالتها على الحدث والزمان- قائلا: " والصحيح أنّها تدل على الحدث والزمان لاستعمال الأمر منها فـ(كن مجتهدا) وهو موضوع لطلب تحصيل الحدث لا تحصيل الزمان. أمّا قولهم لا تدلّ على الحدث وهو المصدر ولو كانت أفعالا دلّت على المصدر فهذا القول إنّما يكون في الأفعال الحقيقيّة وهذه الأفعال غير حقيقيّة "[٦٠٥] .

رابعاً: إلحاق معنى القول به:

يجري القول مجرى الظنّ فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبها ظنّ وفيه مذهبان:

([٥٩٢]) ينظر: المقتضب:٤/٨٧.
([٥٩٣]) ينظر: الأصول: ١/٨٢-٨٣.
([٥٩٤]) المسائل العسكرية ٩٦-٩٧ ، وهمع الهوامع: ١/١٣٢.
([٥٩٥]) ينظر: المقتصد: ١/٣٩٨و٤٠١.
([٥٩٦]) ينظر: رأي ابن برهان في الارتشاف: ٣/١١٥١.
([٥٩٧]) ينظر: الارتشاف:٣/ ١١٥١.
([٥٩٨]) ينظر: المصدر نفسه: ٣/١١٥١.
([٥٩٩]) ينظر: الكتاب: ١/٢٦٤، ٢٦٥.
([٦٠٠])ينظر: الارتشاف: ٣/١١٥٢.
([٦٠١]) ينظر: شرح الجمل ، ابن عصفور: ١/٢٨٥.
([٦٠٢]) ينظر: الارتشاف: ٣/١١٥١.
([٦٠٣]) ينظر: همع الهوامع: ١/٣٦٢.
([٦٠٤]) ينظر: الارتشاف: ٣/١١٥١.
([٦٠٥]) هبة الحازم: ١/١٩٣.

الأول: وعليه جمهور العرب وهو أنّ القول لا يجري مجرى الظن إلّا بشروط وهي أن يكون الفعل مضارعا وللمخاطب وأن يسبقه استفهام بالهمزة أو بغيرها وأن لا يُفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا جارّ ولا مجرور[٦٠٦].

وقيل لا يضرّ الفصل وعليه الكوفيّون وأكثر البصريّين خلافا لسيبويه[٦٠٧], والأخفش[٦٠٨], وزاد ابن مالك لإعمال المضارع أن يكون للحال والاستقبال[٦٠٩] وزاد السهيلي شرطا آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق[٦١٠].

الثاني: لغة قبيلة بني سُليم يُجرون القول مجرى الظنّ في نصب المفعولين مطلقا سواء أكان مضارعا أم غير مضارع وجِدَت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد"[٦١١].

وقد وقع خلاف بين النحاة في إلحاق القول في ما كان في معناه: كـ(ناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت، وأوحى) وفيه قولان[٦١٢]:

أحدهما: إنّه يلحق بالقول ما كان في معناه نحو قوله تعالى:﴿ ☎✂✍❒🖂⑩🖍♦☼◆❒ ③♦🕓☺🕓🖂⓫🖍♦↖ ⬁⮝⬂◑◆⓿🔍➿ ➔🖮🔏🖬🕓🖂☺🕓🖂♦❻ 🖍◆☪⬂⑩■🖬♦↖ ⬁⮝⬂◑◆⓿🔍➿ ➔🖮🔏🖬🕓🖂⓫🖮🖂 ﴾ [الزخرف/٧٧] واختاره ابن عصفور وأبو حيّان لسلامته من الإضمار[٦١٣].

الآخر: لا يلحق بالقول ما كان في معناه وعليه البصريون وقالوا: الجمل بعدما ذُكِرَ محكيّةٌ بقولٍ مضمرٍ للتصريح به[٦١٤].

ويظهر أنّ نحاة الكوفة المتأخرين قاسوا ذلك في كلّ فعل فيه معنى القول مثل (ذكر، وسأل، ونادى) وحُمل على مثل هذا قوله تعالى:﴿ ❒◆☼♦🖍⑩🖂❽🗏 ☼🡐❑🖂🚫 ♉✞◆❻ ♦✌🖍♦◑♦▫ ⓘ🡐❍✸🖮▪❻ ﴾[هود/٤٥] فجعلوا الكلام في(يا بني اركب معنا) في محل نصب مفعول به للفعل نادى[٦١٥].

ورجّح الشيخ الكرباسيّ "أنّ هذه الأفعال تأتي لأحد معنيين :

---

(٦٠٦) ينظر: شرح ابن عقيل:٥٨/٢, وشرح شذور الذهب: ٣٩٠, وشرح الأشموني: ٥٠/٢.
(٦٠٧) ينظر: الكتاب: ١٢٢/١.
(٦٠٨) ينظر: همع الهوامع: ٥٠٥/١.
(٦٠٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٨/٢.
(٦١٠) ينظر: الارتشاف: ٢١٢٧/٥ , وهمع الهوامع: ١٥٠٤/١ , وشرح الأشموني: ٥٢/٢.
(٦١١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٦١/٢, وشرح شذور الذهب:٣٩٠.
(٦١٢) ينظر: همع الهوامع: ٥٠٢/١.
(٦١٣) ينظر: الارتشاف: ٢١٢٩/٤، وهمع الهوامع: ٥٠٢/١.
(٦١٤) ينظر: رأي البصريين في: الارتشاف: ٢١٢٩/٤.
(٦١٥) ينظر: همع الهوامع: ٥٠٢/١.

أولهما: أن تكون مضمّنة معنى القول تضمينا كاملا فلا تتعدى إلى مفرد البتّة, نحو **قولـه تعـــالى:**﴿ ❒◆☼♦✂☚❒⍓⑩✂☎ ③♦◷☺◷⍓▣⍉⌨→ ෴✂⓪♦◑⬂⮝⮘ ⬉♦▣■⑩⬂☪◆✂ ❻◆⓫✂⌨⍓ ﴾(٦١٦) فالفعل (نادى) ضُمِّن معنى القول بصوت مرتفع ولذا كانت الجملة بعد (نادوا) في الآية مفعولا للفعل المذكور .

وثانيهما: أن تكون هذه الأفعال بمعناها الذي وضعت له وفي هذه الحالة تطلب مفعولا به مفـــردا لا تتعـــداه إلــى بعـــده مـــن الجمـــل مثـــل قولـــه تعـــالى:﴿ ❒◆❒◆◷✂✂🗐 ▯✂&✂✂✂ ◑⍉✂⬂❷♦◷♎◷✂ ⚐❶ ✂♦♈✂⓿❍✂
❒◆③♦⬀➔⬂◑➔❒⛭⊃ ③♦◷⌛♦♉✂✂❍ ◑⍉♌❒ ✂✂✂✂⅄
✂✂✂◷⇳⊃♦✂♦❼🗐 ⌾♦▤⬈☠⬉ ✂✂✂✂♏✂⇦×♦ ﴾(٦١٧)، والـــذي يـــدلّك على أنّ هذه الأفعال لا تتعدّى المفردات التي نصبتها إلى الجمل؛ أنّها ليست من الأفعال التـــي

تنصب مفعولين وأنّها كثيرا ما تُفسّر بفعل قول صريح بعدها نحو قوله تعالى: ﴿ ❒◆☼♦✂⑩⍓❽▤ ▫✂❷⬀⬉♦❒⬀♌⬉ ×⍉❼ ♎♦❒⬀✂✂◷ ♎♦✂✂♦
③♦◷◑♦❒⬀✈✂ 🕮❒⌾♦⑩⍓▪" 🖫✂❼ ✂⬉▣▫⌨→ ✂✂⇔❸◆
❒◆♎◷⍓◷⓿✂■✂ ✂✂✂☞☼⬃♑◷⍓◷❷⬉ ✂❒♑⍓❷✂❽ ✂✂♊
✍♦♦⇔☹✂✂× ☎ 🕮❒▫♦☒♦ ✍➔⌨⬀✂✂❸⬅❒♌♦ ﴾"(٦١٨) (٦١٩).

- في الحروف:

أوّلا: إعمال كأنْ المخفّفة:

إذا خفّفت كأنّ ففي إعمالها مذاهب:

أحدها: المنع وعليه الكوفيّون(٦٢٠).

الثاني: الجواز مطلقا وهو رأي البصريّين وخصّه بعضهم بضمير الشأن(٦٢١) وأجاز بعضهم عملها في المضمر وهو ظاهر كلام سيبويه(٦٢٢).

(٦١٦) الزخرف/ ٧٧.
(٦١٧) البقرة/ ١٣٢.
(٦١٨) الزخرف / ٥١.
(٦١٩) المنتخب من كلام العرب ٢١٠.
(١) ينظر: رأي الكوفيّين في: الارتشاف:١٢٧٨, وهمع الهوامع:٤٥٦/١.
(٦٢١) ينظر: شرح التصريح: ٢٣٤/١, والارتشاف : ١٢٧٨/٣, وهمع الهوامع: ٤٥٦/١.
(٦٢٢) ينظر: الكتاب: ١٣٤/٢-١٣٥.

الثالث: الجواز في المضمر لا في الظاهر. ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضا كما في (أن)[٦٢٣]. وإذا أُضمر فيها غير الأمر كان خبرها مفردا[٦٢٤]، نحو قوله[٦٢٥]:

وَيَوماً تُوافِينَا بِوجهٍ مُقسَّمٍ كأنْ ظبيةٌ تَعطُو إلى وَارِق السَّلَمْ

أي كأنها ظبية ويروى بالنصب على حذف الخبر والتقدير كأن عاطية مذكورة[٦٢٦].

وقد رجحّ الشيخ الكرباسيّ رأي الكوفيّين قال: " والقول أنّها عاملة وأنّ اسمها ضمير الشأن تكلف لا حاجة له" [٦٢٧].

ثانيا: اللام الزائدة:

وهي اللام الداخلة في خبر المبتدأ[٦٢٨] في نحو قوله[٦٢٩]

أمُّ الحُليسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبةْ تَرْضَى مِنَ اللحمِ بِعظمِ الرقَبةْ

وفي اللام قولان: **الأول** أنّها زائدة، و**الثاني** أنّها لام الابتداء والتقدير لَهي عجوز

وإن فائدتها توكيد مضمون الجملة[٦٣٠] .

وكذلك زيدت اللام في خبر لكنّ[٦٣١] ومنه قول الشاعر[٦٣٢]:

يلومونني في حبّ ليلى عواذلي ولكنّني من حبِّها لعميدُ

وفي دخول اللام في خبر لكنّ خلاف بين البصريّين والكوفيّين , فقال الكوفيّون بجواز دخول اللام في خبر لكنّ كما يجوز دخولها في خبر إنّ , في حين منع البصريّون دخول اللام

---

(٦٢٣) ينظر: همع الهوامع: ٤٥٧/١.
(٦٢٤) ينظر:الارتشاف: ١٢٧٨/٣.
(٦٢٥) البيت بلا نسبة في: الكتاب: ١٣٥/٢-١٤٠ , والارتشاف: ٣/ ١٢٧٨, وهمع الهوامع: ٤٥٦/١.
(٦٢٦) شرح التسهيل: ٤٢٦/١.
(٦٢٧) هبة الحازم: ٢٨٨/١.
(٦٢٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢٠٣/١.
(٦٢٩) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل وهو الشاهد رقم (١٠) ، وهو من شواهد مغني اللبيب:٢٠٣/١.
(٦٣٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢٠٣/١.
(٦٣١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٤/١.
(٦٣٢) البيت بلا نسبة في: شرح ابن عقيل، وهو الشاهد رقم(٩٩)، ومغني اللبيب ٢٠٣/١ ، وهمع الهوامع: ٤٤٦/١.

في خبر لكنّ وقالوا بزيادتها[٦٣٣] , وكذلك زيدت اللام في الخبر بعد(ما) النافية كقول الشاعر[٦٣٤] :

أمسى أبانُ ذليلا بعد عزّته وما أبانُ لَمِن أعلاجِ سودانِ

ورجّح الشيخ الكرباسيّ " أنّ كل هذه اللامات هي لامات ابتداء وأنّ المعنى فيهنّ واحد وهو التوكيد "[٦٣٥]؛ لأنّ فائدة لام الابتداء توكيد مضمون الجملة[٦٣٦].

ثم يضيف الشيخ الكرباسيّ قائلا: " وإنّ ما حَمل النحاة على جعلها قسما خاصّا أنّها ليست صدرا في جملتها وقد قرّروا أنّ لام الابتداء لها الصدارة في الجملة وهو تقرير لا لزوم له. أمّا كون لام الابتداء تعلّق ظنّ عن العمل وتمنع النصب عن الاشتغال. فلا يلزمنا بإدِّعاء الصدرية لها, بل يقال إنّ العربية عاملت لام الابتداء معاملة أدوات الصدارة ولو لم تكن لها الصدارة "[٦٣٧]. وقد تابع الشيخ الكرباسيّ محمدا الأنطاكيّ متابعة حرفا بحرف في ترجيحه هذا[٦٣٨].

ثالثا: الخلاف في إذا الفجائيّة:

اختلف النحاة في إذا الفجائية على مذاهب[٦٣٩]:

الأول: مذهب الكوفيّين والأخفش[٦٤٠] وابن مالك[٦٤١] أنّها حرف ويرجّحه قولهم : " خرجت فإذا إنّ زيدا بالباب " بكسر همزة (إنّ) لأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها في ما قبلها[٦٤٢].

الثاني: مذهب الزجّاج وغيره أنّها ظرف زمان[٦٤٣] وقد اختاره الزمخشري[٦٤٤].

---

(٦٣٣) ينظر: الإنصاف: ٢٠٩/١.
(٦٣٤) البيت بلا نسبة في: شواهد الارتشاف :١٢٧٠/٣, ومغني اللبيب: ٢٠٣/١, وهمع الهوامع: ٤٤٨/١.
(٦٣٥) المنتخب من كلام العرب: ١٧٢.
(٦٣٦) ينظر: مغني اللبيب: ١٩٩/١.
(٦٣٧) ينظر: المنتخب من كلام العرب: ١٧٤.
(٩) ينظر: المحيط في أصوات العربية:٣/ ٢٥٥.
(٦٣٩) ينظر: الجنى الداني: ٣٧٤.
(٦٤٠) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٢/٢, والارتشاف: ٣/ ١٤١٣, وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.
(٦٤١) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٢/٢.
(٦٤٢) ينظر: مغني اللبيب :٧٧/١.
(٦٤٣) ينظر: شرح الرضي :١٠٣/١، والجنى الداني: ٣٧٤ ، وشرح التسهيل: ٢/ ١٤٢.
(٦٤٤) ينظر: الكشاف :١٤٤/١.

الثالث: مذهب أبي علي الفارسي[٦٤٥] وابن جني[٦٤٦] أنّها ظرف مكان وقد نُسب هذا الرأي للمبرد[٦٤٧]. ففي قولك:" خرجت فإذا السبع " فالخبر هو إذا الفجائية وهي ظرف مكان أي خرجت فبالمكان الذي أنا فيه السبع[٦٤٨].

وقد التزم ابن يعيش مذهب الفارسي فقال: " وقد تكون إذا للمفاجأة فتكون اسما للمكان وظرفا من ظروفه"[٦٤٩].

وقد رجّح الشيخ الكرباسيّ الرأي الأول الذي يَعُدّ (إذا) الفجائية حرفا فقال: "والرأي الأوّل الذي يذهب إلى أنّ إذا الفجائية حرف , هو الرأي الصحيح وما أتى به أصحاب الرأيين الآخرين من أمثلة وتقديرات فيه تكلّف وصعوبة "[٦٥٠].

رابعا: إعمال (أنْ) المخفّفة المفتوحة الهمزة:

إذا خفّفت (أنّ) المفتوحة الهمزة ففي إعمالها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنّها لا تعمل لا في ظاهر ولا مضمر ولا ضمير أمر محذوف ولا غيره وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية, وعليه سيبويه[٦٥١] والكوفيّون[٦٥٢].

الثاني: أنّها تعمل في المضمر والظاهر نحو علمت أنْ زيدا قائمٌ، وعليه طائفة من المغاربة[٦٥٣].

ويرى ابن عصفور أنّ (أنْ) و(كأنْ) لا يجوز فيهما إلا الإعمال لبقائهما على الاختصاص بالأسماء إلا أنّ اسمهما لا يكون إلا ضمير شأن محذوفا "[٦٥٤].

الثالث: أنّها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور[٦٥٥].

([٦٤٥]) ينظر: همع الهوامع : ١٣٤/٢.
([٦٤٦]) ينظر: سر صناعة الإعراب : ٢٥٤/٢، والجنى الداني :٣٧٤ , وهمع الهوامع: ٢/ ١٣٤.
([٦٤٧]) ينظر: شرح التسهيل : ١٤٢/٢, وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.
([٦٤٨]) ينظر: الارتشاف: ١٠٨٩/٣.
([٦٤٩]) ينظر: شرح المفصل :٩٦/٤.
([٦٥٠]) المنتخب من كلام العرب :١٨١.
([٦٥١]) ينظر: الكتاب :١٦٥/٣-١٦٦.
([٦٥٢]) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٤٥٣.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٥٤.
([٦٥٤]) المقرب: ١١٠/١.
([٦٥٥]) ينظر: همع الهوامع : ٤٥٣/١.

ويرى أبو البركات الأنباري أنّ إعمال (أنْ) مخففة مفتوحة في المضمر في الاختيار غير جائز إلا في رواية ضعيفة[٦٥٦].

ورجح الشيخ الكرباسيّ رأي الكوفيّين بعدم إعمال (أنْ) المخففة المفتوحة الهمزة إذ قال: " وإنّي أرى أنّ (أنْ) متى خفِّفت بطل عملها ودخلت على الأفعال الجامدة وعلى(قد) و(لو) وحروف التنفيس. وهذا الرأي وإن كان خارقا لإجماع النحاة على إعمال (أنْ) المخففة وذلك بأن يُجعل اسمها ضمير الشأن المحذوف وخبرها الجملة وهو تكلّف لا حاجة إليه سوى ما أرادوه من إظهار بأس (أنْ) بعد إذ رُزِئت ثُلْثَها لأنّ مشابهتها للفعل أقوى من مشابهة (إنْ) المكسورة "[٦٥٧].

وللباحث تعليق على كلام الشيخ الكرباسيّ فالشيخ زعم أن رأيه في إهمال (أنْ) المخفّفة خارق لإجماع النحاة، والمتأمل للمذاهب التي ذُكرت في ما سبق يرى أنّ الشيخ الكرباسيّ كان متابعا لسيبويه وللكوفيّين في ما ذهبوا إليه فأين خرقه للإجماع الذي زعمه في هذه المسألة؟!.

ـ ما تركه مُغْفلاً:

أولا: أصل لات وعملها:

أورد الشيخ الكرباسيّ الخلاف في هذه المسألة في كتاب(المنتخب من كلام العرب)[٦٥٨] ، إذ قال: قال الخليل: " أما (لات) فإنها ينفى بها كما ينفى بـ(لا) إلا أنّها لا تقع إلا على زمان قال الله عز وجل:[٦٥٩] ولو أنّ (لات) كتبت في القرآن بالتاء, لكان الوقوف عليها بالهاء لأنّها هاء التأنيث أنثت بها لا "[٦٦٠].

وقد أشار سيبويه إلى تركيب (لات) في معرض كلامه على (لا) المشبهة بليس بقوله: "... جعلها بمنزلة ليس فهي بمنزلة لات في هذا الموقع في الرفع"[٦٦١].

ويرى الفرّاء: أنّ التاء ليست زائدة بل هي أصل الكلمة ؛ لأنّه قال :" أقف على لات بالتاء "[٦٦٢].

---

(٦٥٦) ينظر: الإنصاف: ٢٠٨/١.
(٦٥٧) نهج التقى :٢١٢/١.
(١) ينظر: المنتخب من كلام العرب: ١٧٠-١٧١.
(٦٥٩) ص/ ٣.
(٦٦٠) العين:٣٦٩/٨.
(٦٦١) الكتاب:٥٨/١.
(٦٦٢) معاني القرآن:٣٩٨/٢.

وقال آخرون :هي(ليس) نفسها قُلبت ياؤها ألفا وسينها تاءً[٦٦٣].وأمّا من جهة العمل فذهب سيبويه والجمهور[٦٦٤] إلى أنّ لات تعمل عمل ليس ولا تكون إلا مع الحين. وفُسِّر قول سيبويه: " ألا تكون لات إلا مع الحين "[٦٦٥] على وجهين[٦٦٦]:

الوجه الأول:أنّها لا تعمل إلا في لفظ الحين ولا تعمل في ما رادفه كالساعة وغيرها من أسماء الزمان.

الوجه الثاني: أنّها تعمل في لفظ حين وما رادفه من أسماء الزمان وكلام ابن مالك في الألفية محتمل للقولين إذ قال:

وَما لِـ (لات) في سِوَى حينٍ عَمَلْ وَحَذفُ ذي الرفعِ فشا والعكسُ قَلْ[٦٦٧]

وقال آخرون: هي فعل ماضٍ بمعنى(نقص) ثم استُعمل في النفي كما استعملوا فعل (قلّ) كذلك في قولهم: قلّ رجل يفعل ذلك، إذ المعنى: ما رجل يفعل ذلك. وقد نسب ابن هشام هذا الرأي لأبي ذرّ الخشني[٦٦٨] .

وقال غيرهم: إنّ لات لا تعمل شيئا فإذا جاء بعدها مرفوع فهو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ولا أرى حين مناص, ونسب ابن يعيش[٦٦٩]، والرضي هذا الرأي للأخفش، وتابعهما أبو حيان[٦٧٠]، وابن هشام[٦٧١] ، والسيوطي[٦٧٢].

وقال آخرون: بل هي عاملة عمل(إنّ) فالاسم المنصوب بعدها اسم لها وخبرها حينئذ محذوف وإن كان الاسم بعدها مرفوعا فهو خبرها والاسم عندئذ محذوف. وقد ذكر ابن هشام هذا الرأي على انّه قول آخر للأخفش[٦٧٣] .

ثانيا: معمول الصفة المشبهة المنصوب:

([٦٦٣]) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢١/١.
([٦٦٤]) ينظر: الكتاب: ٥٧/١- ٥٨.
([٦٦٥]) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧/١, شرح المفصل: ١٠٩/١.
([٦٦٦]) ينظر: شرح ابن عقيل:٣٢٠/١.
([٦٦٧]) ينظر: شرح ابن عقيل:٣١٢/١.
([٦٦٨]) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢١/١.
([٦٦٩]) ينظر: الجنى الداني: ٤٨٨ , وشرح المفصل: ١٠٩/١, وشرح الرضي على الكافية: ٢٢٩/٢.
([٦٧٠]) ينظر: الارتشاف: ١٢١٢/٣.
([٦٧١]) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٢/١
([٦٧٢]) ينظر: همع الهوامع :٣٩٩/١
([٦٧٣]) ينظر: الجنى الداني: ٤٨٨ , ومغني اللبيب:٢٢٢/١.

أورد الشيخ الكرباسيّ الخلاف في هذه المسالة في كتابه (نهج التقى)[٦٧٤] إذ قال: اختلف النحويّون في معمول الصفة المشبهة المنصوب ولهم فيه أربعة أوجه:

القول الأول: مذهب جمهور الكوفيّين أنّ انتصابه على التمييز مطلقا, نعني سواء أكان نكرة أم معرفة. وعندهم أنّ التمييز قد يكون معرفة[٦٧٥] .

القول الثاني: وهو مذهب جمهور البصريّين[٦٧٦]، واختاره ابن الحاجب[٦٧٧]، وهو التفصيل بين أن يكون المعمول نكرة أو أن يكون معرفة. فإن كان نكرة فهو منصوب على التمييز ليس غير, وإن كان معرفة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به ليس غير؛ ذلك لأنّهم لا يسوّغون مجيء التمييز معرفة[٦٧٨].

القول الثالث: إنّ معمول الصفة المشبّهة المنصوب إنّما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقا سواء أكان معرفة أم نكرة[٦٧٩].

القول الرابع: ما ذكره ابن هشام في شرح قطر الندى؛ أنّ المعمول المنصوب إن كان معرفة فله وجه واحد وهو أن يكون منصوبا على الشبه بالمفعول به، وإن كان نكرة ففيه وجهان: أحدهما أن يكون تمييزا وقد رجّحه ابن هشام، والآخر أن يكون مشبّها بالمفعول به[٦٨٠].

ثالثا: في كذا:

وقد أورد الشيخ الكرباسي الخلاف في هذه المسألة في كتابه (نظرات في أخطاء المنشئين)[٦٨١] إذ قال: وقد تكون (كذا) كلمتين باقيتين على أصلهما, وهما كاف التشبيه وذا الإشارية كقولك : رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا[٦٨٢]. وقيل الكاف زائدة ولازمة[٦٨٣].

وقد تكون مركّبة من كلمتين مكنيّا بهما من غير عدد كقول بعضهم أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ فيقال: بلى وجاذا, فتنصب بإضمار أعرف[٦٨٤].

---

(٨) ينظر: نهج التقى:٢٠٢/٢, ٢٠٣.
(٦٧٥) ينظر: الارتشاف: ١٦٣٣/٤.
(٦٧٦) ينظر: الكتاب :٢٠٠/١, وهمع الهوامع: ٢٦٩/٢.
(٦٧٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية :٥٠٩/٣.
(٦٧٨) ينظر:همع الهوامع :٢٦٩/٢.
(٦٧٩) ينظر: شرح ابن عقيل :١٤٢/٣.
(٦٨٠) ينظر: شرح قطر الندى :٢٠٢/٢.
(٤) ينظر: نظرات في أخطاء المنشئين:٢٠٢/٢.
(٦٨٢) ينظر:الارتشاف:٧٩٤/٢.
(٦٨٣) ينظر:حاشية الصبان على شرح الأشموني :١٢٢/٤.

وقد تكون كلمة واحدة مركبة مكنيّا بها عن العدد فتوافق (كأيّ) في أربعة أمور: التركيب, والبناء, والإبهام[٦٨٥]، والافتقار للتمييز. وتخالفها في ثلاثة أمور[٦٨٦]:

١. إنّها ليس الصدر، تقول: قبضت كذا كذا درهما.
٢. إنّ تمييزها واجب النصب فلا يجوز جرّه بمن ولا بالإضافة خلافا للكوفيّين, فقد أجازوا من غير تكرار ولا عطف، أن يقال: كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح[٦٨٧].
٣. إنّها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها. وزعم ابن خروف أنّ العرب لم يقولوا (كذا درهما) و(لا كذا كذا درهما) [٦٨٨] ولا (كذا درهم) ولا بالإضافة ولا بالنصب، وعلى هذا فالحكم على هذه الألفاظ باطل,لأنّه على مالا يتكلّم به[٦٨٩].

الخاتمة

لعل ابرز ما في هذه الرسالة أنّها قدمت فكرة واضحة عن الجانب النحوي في نتاج الشيخ محمد جعفر الكرباسي ونحنُ نأمُلُ أن تحظى باهتمام الدارسين، وأن يتلقوها بقبولٍ حسن. والله الموفق.

ويمكن إيجاز أبرز النقاط التي توصلت إليها هذه الرسالة في ما يأتي:

١- بيّنت الدراسة أن جهودَ علماء العربيّة لم تنقطع إلى اليوم عن جهود العلماء الأوائل الذين خدموا اللغة. وكانت مؤلفات الشيخ محمد جعفر الكرباسي امتداداً لتلك الجهود الرائدة. وخير مثال على ذلك إعرابه للقرآن الكريم.

٢- تناولت الدراسة ترجمة الشيخ الكرباسيّ.(السيرة والآثار) بشكل مفصل لأن هذه الدراسة هي الأولى عن هذه الشخصيّة.

٣- أظهرت الدراسة ما للشيخ من مكانة مرموقة في الدرس النحوي تفصح عنها دراساته وشروحه وإعرابه للقرآن الكريم وإعرابه للشواهد.

٤- بيّنت الدراسة اهتمام الشيخ الكرباسي بالإعراب التطبيقي.

٥- بيّنت الدراسة سبب تباين موقف النحاة من القراءات القرآنية وأرجعت هذا التباين إلى، عدم وجود ضابط يميّز بين القرآن الكريم والقراءات.

٦- أكّدت الدراسة عدم واقعيّة الأسباب التي التمسها ابن الضائع وأبو حيان للنحويين الأوائل في عدم احتجاجهم بالحديث الشريف وإن الذي دفع أبا حيان وابن الضائع من قبله للخوض في تلك المسألة هو إظهار المقدرة على التسبيب والتعليل لا غير ذلك.

٧- بيّنت الدراسة أن القول بتأثر الإجماع النحوي الإجماع الفقهي قولٌ تعوزه الدقة لأن هذا التأثر مزعوم.

٨- وضعت هذه الرسالة شروطاً للإجماع النحوي من خلال كلام النحويين الأوائل الذين ذكروا الإجماع.

٩- أظهرت الدراسة أن الشيخ محمد جعفر الكرباسي- وإن كان متابعاً للقدماء في معالجته للشواهد النحوية- لديه بصمةٌ واضحة على تلك الشواهد، والقرآنية منها خاصة.

([٦٨٤]) ينظر:الارتشاف:٧٩٤/٢, ومغني اللبيب: ١٦٣/١.
([٦٨٥]) ينظر: شرح الأشموني :١١٢/٤.
([٦٨٦]) ينظر:مغني اللبيب:١٦٣/١.
([٦٨٧]) ينظر:ارتشاف الضرب :٧٩٧/٢, ومغني اللبيب:١٦٣/١.
([٦٨٨]) ينظر:همع الهوامع :٥٠٤/٢, وشرح الأشموني:١٢٢/٤.
([٦٨٩]) الأشباه والنظائر :١٢٥/٤.

١٠- بيّنت هذه الدراسة اهتمام الشيخ الكرباسي برواية الشواهد النحوية وتوظيف تلك الرواية في خدمة المسألة النحويّة.

١١- إن الشيخ الكرباسي كان بصري الهوى والمذهب ويتضح ذلك من خلال ترجيحه لآراء البصريين في أغلب المسائل النحويّة التي عالجها.

١٢- استغل الشيخ ما كتبه في (أخطاء المنشئين) لعلاج العديد من المسائل النحوية التي يشيع فيها غلط الكاتبين.

يوصي الباحث بدراسة جهود الشيخ الكرباسي اللغويّة فهي لا تقل شأناً عن جهوده النحوية.

ويقترح الباحث على الشيخ الكرباسيّ أن يفصل دراسته للشواهد في الكتب التي شرحها عن جهوده النحوية العامة؛ لأنّه إن فعل هذا فسيكون لديه كتاب مستقل في شرح الشواهد لا يقل شأنا عن الكتب التي ألفها من سبقه .

الكتب المطبوعة

- القرآن الكريم.

📖 آل الكرباسيّ، آية الله محمد الكرباسيّ, ط١, دار العلم للنابهين, بيروت, لبنان: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

📖 ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي, تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي, ط١, عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية, بيروت: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

📖 أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي, ط١, مكتبة النهضة, بغداد: ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م.

📖 أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري, مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب الاجتماعية, القاهرة: ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

📖 أبو علي النحوي, حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو: عبد الفتاح إسماعيل شلبي, دار نهضة مصر للطبع والنشر,القاهرة: ١٣٨٨هـ.

📖 إتحاف الأمجاد في ما يصلح به الاستشهاد: محمود شكري الآلوسي, تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري, مطبعة الإرشاد, بغداد: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

📖 إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الشيخ شهاب الدين الدمياطي, نشر: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت, ٢٠٠١م.

📖 الإجماع في التشريع الإسلامي، محمد صادق الصدر, منشورات عويدان: ١٩٦٧.

📖 الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم, تحقيق: أحمد محمد شاكر, دار الآفاق الجديدة, بيروت: ١٩٨٠م.

📖 ارتشاف الضرب عن لسان العرب، أبو حيان الأندلسي, تحقيق: د. رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, ط١, مطبعة المدني, القاهرة: ١٩٩٨م.

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: الشيخ يحيى الشاوي الجزائري, تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي, ط١, دار الأنبار للطباعة والنشر, العراق: ١٩٩٠م.
- إرشاد الأغفال في إصلاح الخط للضوال، محمد جعفر الكرباسيّ, مطبعة الآداب, النجف الأشرف: ١٩٩٣م.
- إرشاد الفحول في قواعد الأصول، محمد علي مالستاني, إيران: ١٩٧٣م.
- الاستصحاب، آية الله العظمى الخميني, ط١, مؤسسة تنظيم ونشر تراث الخميني: ١٣٨١هـ.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي, تحقيق: د. طه محسن, مطبعة الإرشاد, بغداد: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. دراسة وتحقيق، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١٨هـ- ١٩٨٢م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي, ط١, دار المعارف العثمانية: ١٣٦٠هـ.
- أصول الأحكام وطرق الاستنباط في التشريع الإسلامي، حمد عبيد الكبيسي, دار الحرية للطباعة, بغداد: ١٩٧٥م.
- الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر النحوي العربي، تمام حسان, الهيأة العامة للمكتبات, مصر, دار الشؤون الثقافية العامة: ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج, تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- أصول الأحكام، الآمدي, مطبعة المعارف, مصر: ١٣٣٢هـ-١٩١٤م.
- أصول الإمامية في الأصول الفقهية، آية الله العظمى حاج آقا حسين كاشاني, مطبعة الرباني, أصفهان،(د.ت).
- أصول الفقه الإسلامي، زكي الدين شعبان, مطبعة دار التأليف, القاهرة: ١٩٥٨م.
- أصول الفقه الإسلامي، محمد أبو زهرة, دار الفكر العربي: ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- أصول الفقه، محمد الطاهر النيفر, دار أبو سلامة للطباعة, تونس، (د.ت).
- أصول النحو العربي، د. محمود احمد نحلة, دار المعرفة الجامعية, السويس: ٢٠٠٤م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة, ط٥, دار القلم العربي, دمشق, سوريا: ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل، الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسيّ: ١٩٩٩م.
- إعراب القرآن، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس, تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم,ط٢, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: ٢٠٠٤م.
- إعراب القرآن، محمد جعفر الكرباسيّ, مطبعة الأدباء, النجف الأشرف:١٩٨٩م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي, ط٥, مطبعة دار العلم للملايين،(د.ت).
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني, ط٤, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: ٢٠٠٤م.

- الإغراب في جدل الإعراب(مطبوع مع لمع الأدلة)، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري, قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني, مطبعة الجامعة السورية: ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- الاقتراح، السيوطي, تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الانتصاف من الإنصاف(على هامش الإنصاف)، محمد محيي الدين عبد الحميد.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط٤, دار إحياء التراث العربي: ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري, تحقيق: عبد المتعال الصعيدي, دار العلوم الحديثة, بيروت, لبنان: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- بحار الأنوار، للعلامّة محمد باقر المجلسي, ط٢, مطبعة مؤسسة الوفاء, لبنان: ١٩٩٣م.
- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. احمد مختار عمر, ط٨, عالم الكتب: ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي, تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود, وعلي محمد عوض، ط١، دار الكتب العلمية, بيروت، ٢٠٠١م.
- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط١, دار إحياء الكتب العربية: ١٩٥٧م.
- بغية السالك إلى أوضح المسالك، عبد المتعال الصعيدي, مطبوع بهامش أوضح المسالك، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية، جلال الدين السيوطي, ط٣, دار الهجرة, إيران:١٣٨٢(هـ.ش).
- البيان في تفسير القرآن(الكتاب الأول-المدخل وفاتحة الكتاب)، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي, ط١, مطبعة العمال المركزية, بغداد: ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- تاج العروس، الزبيدي, مكتبة الحياة, بيروت, لبنان,(د.ت).
- تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري, دار إحياء التراث العربي, بيروت, لبنان, (د.ت).
- التذكرة في القراءات، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم المقرئ, تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم, ط١, الزهراء للإعلام, القاهرة: ١٩٩٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك, تحقيق: محمد عبد القادر عطا, طارق فتحي السيد ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني،ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
- تقريب الوصول إلى علم الأصول، أبو القاسم محمد بن احمد بن محمد ابن جزي, تحقيق: د. عبد الله محمد الجبوري, جامعة بغداد, بغداد: ١٩٩٠م.

- التوطئة، أبو علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع, مطابع سجل العرب: ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- تهذيب الأصول، آية الله العظمى عبد الأعلى السبزواري, ط٣, النجف الأشرف: ١٩٩٦م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور بن احمد الأزهري, إشراف محمد عوض مرعب, تقديم: الأستاذة فاطمة محمد أصلان, ط١, دار إحياء التراث العربي, بيروت: ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي, ط٣, دار الكتاب العربي للطباعة والنشر عن طبعة دار الكتب المصرية: ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- الجامع الصحيح(سنن الترمذي)، محمد بن عيسى الترمذي, تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان, ط٢, دار الفكر: ١٤٠٣هـ.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, وعبد المجيد قطامش, ط٢, بيروت, لبنان,(د.ت).
- الجنى الداني في حروف المعاني، صنعه الحسن بن أم قاسم المرادي, تحقيق: د.فخر الدين قباوة, ومحمد نديم فاضل, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت: ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- جواهر القاموس في الجموع والمصادر، محمد بن شفيع القزويني, تحقيق: الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ, منشورات جمعية منتدى النشر, النجف الأشرف, مطبعة الآداب: ١٩٨٢م.
- حاشية السندي على النسائي، نور الدين بن عبد الهادي, ط٢, دار الكتب العلمية: ١٤٠٦هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل, ط١, مكتبة الصفا, مصر: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, ط٢, دار الشروق, بيروت: ١٩٧٧م.
- الحدود في النحو الرماني، تحقيق: د. مصطفي جواد, ويوسف يعقوب مسكوني, (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في النحو واللغة), دار الجمهورية, بغداد: ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م.
- الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي, ط١, مؤسسة المطبوعات العربية: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر بن عمر البغدادي, دار صادر, بيروت،(د.ت).
- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين, ط٢, مكتبة دار الفتح, دمشق: ١٩٦٠م.

- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، محمد حسين آل ياسين, ط١, دار مكتبة الحياة, بيروت،١٩٨٠م .
- الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، د. فاضل صالح السامرائي, دار النذير للطباعة والنشر, مطبعة الإرشاد, العراق: ١٩٧١م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي, ط١, شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة, بغداد: ١٩٥٤م.
- ديوان أبي فراس، رواية ابن خالويه, جمع ونشر: سامي الدهان, ط١, منشورات وزارة الثقافة والإعلام, دمشق, سوريا, مكتبة الأسد: ٢٠٠٤م.
- ديوان أبي نواس، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي, دار صادر, الكتاب العربي, بيروت, لبنان، د.ت.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط٣, دار المعارف, مصر: ١٩٥٨م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات, دار صادر, بيروت: ١٩٧٤م.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق، عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن دار الكتب، ١٩٥٠م، بغداد، ١٩٩١م.
- ديوان الطرماح، تحقيق: عزة حسن, مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم, دمشق: ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، شرح: عباس عبد الساتر, ط١, منشورات محمد علي بيضون, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: ٢٠٠٤م.
- ديوان يزيد بن مفرغ، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح, مؤسسة الرسالة, بيروت: ١٩٧٥م.
- الرواية والاستشهاد باللغة, دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد, عالم الكتب, القاهرة: ١٩٧٦م.
- رواية اللغة، د. عبد الحميد الشلقاني, مطبعة دار المعارف بمصر, القاهرة: ١٩٧١م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد, تحقيق: د. شوقي ضيف, ط٣, دار المعارف, القاهرة: ١٩٨٨م.
- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محيي الدين عبد الحميد, مطبوع بهامش شرح قطر الندى, مؤسسة النبراس للطباعة والنشر, العراق، (د.ت).
- سر صناعة الإعراب، ابن جني, تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي, مطبعة دار الفكر, الناشر دار الفكر,(د.ت).
- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي, ط١, دار الفكر: ١٣٤٨هـ.
- سيبويه, حياته وكتابه، د. خديجة الحديثي, دار الحرية للطباعة, بغداد: ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- السيوطي النحوي، د. عدنان محمد سلمان, ط١, بغداد: ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي, مطبوعات جامعة الكويت: ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل المصري, ومعه كتاب منحة الجليل, بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء، إيران،(د.ت).
- شرح ألفية ابن مالك لإبن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، دار المستقبل للطباعة، النجف، ٢٠٠٤م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد ابن عبد الله الأزهري, دار إحياء الكتب العلمية, مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه, (د.ت).
- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس, تحقيق: زهير غازي زاهد, ط١, مطبعة الغري الحديثة، ١٩٧٤م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن هشام الأنصاري, دارسة وتحقيق: علي محسن عيسى مال الله, ط١, عالم الكتب, بيروت: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الأشبيلي, تحقيق: د. صاحب أبو جناح, مطبعة دار الكتب للطباعة, بيروت:١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل, ط١, مكتبة الصفا, القاهرة: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الأعلم الشنتمري, تحقيق: فخر الدين قباوة, ط١, دار الكتب, بيروت, لبنان: ١٩٩٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن هشام الأنصاري, تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد, بهامشه كتاب منتهى الأرب, بتحقيق شرح شذور الذهب، دار الطلائع للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن هشام الأنصاري, تحقيق: الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ, دار المستقبل للطباعة, النجف الأشرف: ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ, تحقيق: طاهر بن عبد الكريم, ط١, الكويت: ١٩٧٦م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش, عالم الكتب, بيروت, مكتبة المتنبي، د.ت.
- الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة, مطبعة الزهراء, بغداد: ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري, دراسة وتحقيق: هادي نهر, بغداد: ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي, ط١, تحقيق: إميل بديع, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك, تحقيق: علي محمد معوض, وعادل أحمد عبد الموجود, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- صحائف من نهج البلاغة، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ, دار الوفاق, النجف الأشرف: ١٩٩١م.
- الصحاح,(تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل ين حماد الجوهري, ط٤, دار العلم, بيروت: ١٤٠٧هـ.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري, دار الفكر, بيروت.
- صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النسابوري, دار الفكر, بيروت, (د. ت).
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي, قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر, مطبعة المدني القاهرة, (د. ت).
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر بن الحسن الزبيدي, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, مطبعة الخانجي, مصر: ١٩٥٤م.
- عبث الوليد، أبو العلاء المعري, تحقيق: محمد عبد الله المدني, مطبعة دمشق: ١٩٣٦م.
- العصر الجاهلي، شوقي ضيف, دار المعارف, القاهرة, ط١: ١٩٦٠م.
- العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي, حققه وقدم له, د. زهير غازي زاهد, د. خليل إبراهيم العطية, ط٢, عصمى للنشر والتوزيع, طرابلس: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- العين ، الخليل بن أحمد, تحقيق: د. مهدي المخزومي, ود. إبراهيم السامرائي, دار الحرية, بغداد: ١٩٨٥م.
- عيسى بن عمر الثقفي, نحوه من خلال قراءته: د. صباح عباس السالم, ط١, مؤسسة الأعلمي, بيروت, دار التربية, بغداد: ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- فهرس شواهد سيبويه، صنعه أحمد راتب النفاخ, ط١, دار الإرشاد, دار الأمانة, بيروت, لبنان: ١٩٧٠.
- في أدلة النحو، د. عفاف حسانين, ط١, مطبعة دار نشر الثقافة, مصر: ١٩٧٧م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي, مؤسسة الرسالة: ١٩٩٣م.
- القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة، د. حازم سليمان الحلي, مطبعة القضاء, النجف: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- القراءات القرآنية في بلاد الشام، د. حسين عطوان, ط١, دار الجيل, بيروت: ١٩٨٢م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د.عبد العال سالم مكرم, دار المعارف, مصر, ١٩٦٥م .
- القياس حقيقته وحجيته، مصطفى جمال الدين, مطبعة النعمان, النجف الأشرف، ١٩٧٢م.
- القياس في اللغة العربية، الشيخ محمد الخضر حسين, ط٢ ، (دمط) ، ١٩٨٣م.

- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي, دار الشروق, عمان ، الأردن ، ١٩٩٧م.
- القياس النحوي بين مدرسة الكوفة والبصرة، محمد عاشور السويح, ط١, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان, مصراته, الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ١٩٨٦م.
- الكامل في اللغة والأدب، المبرد, تحقيق: عبد الحميد هنداوي, ط١, دار الكتب, بيروت، ٢٠٠٣م.
- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي, تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي, منشورات وزارة الثقافة والإعلام, الجمهورية العراقية, دار الرشيد، ١٩٨٠م.
- الكتاب، سيبويه, تحقيق: عبد السلام هارون, ط٣, مكتبة الخانجي, القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكشاف، الزمخشري, صححه: محمد عبد السلام شاهين, منشورات محمد علي بيضون, دار الكتب, بيروت, لبنان، ٢٠٠٣م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن حمد العجلوني, مكتبة القدسي: ١٣٥١هـ.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري, ط١, دار إحياء التراث العربي, نشر آداب الحوزة, إيران: ١٤٠٥هـ.
- لمع الأدلة في أصول النحو(مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب)، أبو البركات عبد الرحمن محمد الأنباري, قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني.
- لهجة قبيلة أسد، د. علي ناصر غالب, ط١, دار الشؤون الثقافية العامة: ١٩٨٩م.
- مبادئ الوصول إلى علم الأصول، العلامة الحلي, تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال, ط١: ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي, مكتبة دار الشروق, شارع سوريا, بيروت, (د.ت).
- مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني, الناشر دار ابن زيدون ، (د.ت).
- مجمع البحرين، فخر الدين الطريحي, تحقيق: أحمد الحسيني, ط٢, مكتب نشر الثقافة الإسلامية: ١٤٠٨هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م .
- مختصر سيرة ابن هشام، تحقيق: عبد الحميد الأحدب, ط٨, دار النفائس للطباعة والنشر: ١٩٩٣م.
- مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه, نشر ج- براجشتراسر, المطبعة الرحمانية, مصر: ١٩٣٤.
- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ط٣، دار الأمل، الأردن:١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف, دار المعارف بمصر: ١٩٦١م.

- مدارك التنزيل وحقائق التأويل(تفسير النسفي)، أبو البركات عبد الله بن احمد بن محمود النسفي, دار إحياء الكتب العربية, عيسى البابي الحلبي وشركاؤه, (د. ت).
- مرآة الكتب، العلامة التبريزي, تحقيق: محمد علي الحائري, ط١, نشر وطبع مكتبة المرعشي العامة: ١٤١٤هـ.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات، ابن حزم, دار الآفاق الجديدة, بيروت: ١٩٧٨م.
- المرشد في علم أصول الفقه، حميد الأعظمي, مطبعة المعارف, بغداد: ١٩٤٩م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي, دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ت).
- المسائل العسكريات في النحو، أبو علي النحوي, دراسة وتحقيق: علي جابر المنصوري, ط٣, مطبعة الجامعة, بغداد: ١٩٨٢م.
- مستدرك سفينة البحار، علي الشاهرودي, تحقيق: حسين بن علي, ط١, مؤسسة قم: ١٤١٩هـ.
- مستدرك شعراء الغري، كاظم عبود الفتلاوي, دار الأضواء للطباعة والنشر, بيروت, لبنان، ٢٠٠٢م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مطبعة دار صادر, بيروت,(د. ت).
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي, تحقيق: د. حاتم صالح الضامن, وزارة الثقافة والإعلام: ١٩٧٥م.
- معاني القرآن، يحيي بن زياد الفراء, تحقيق: محمد علي النجار, واحمد يوسف نجاتي,ط٢، عالم الكتب:١٩٨٠م.
- معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام، محمد هادي الأميني, مطبعة الآداب, النجف الأشرف: ١٩٦٤م.
- معجم شعراء الشيعة، موسوعة تاريخية أدبية، عبد الرحيم الشيخ محمد الغراوي،(د.ت).
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف اليان سركيس, الناشر مكتبة المرعشي العامة، مطبعة بهمن, قم: ١٤١٠هـ.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون, ط٣, نشر مكتبة الخانجي, الشركة الدولية للطباعة, القاهرة: ٢٠٠٦م.
- معجم المؤلفين والكتاب العراقيين, ١٩٧٠م-٢٠٠٠م، د. صباح نوري المرزوك, ط١, بيت الحكمة بغداد: ٢٠٠٢.
- مفتاح الوصول إلى علم الأصول، أحمد كاظم البهادلي, ط١, شركة حسام للطباعة, بغداد: ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- المفصّل في علم العربية، الزمخشري, ط١, مطبعة التقدم, القاهرة, مصر: ١٣٢٣هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني, تحقيق كاظم بحر المرجان, الجمهورية العراقية: ١٩٨٢م.

- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد, تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, عالم الكتب, بيروت،(د.ت).
- المقرّب،علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور, تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري, وعبد الله الجبوري, مطبعة العاني, بغداد: ١٩٨٦م.
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، جعفر نايف عبابنه, ط١, دار الفكر للتوزيع والنشر, عمان, الأردن: ١٩٨٤م.
- من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني, دار الفكر, بيروت،(د. ت).
- المنتخب من كلام العرب، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ, مطبعة الآداب, النجف الأشرف: ١٩٨٣م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري, نشر مكتبة القدسي, المطبعة الوطنية الإسلامية, مصر: ١٣٥٠هـ.
- مواقع حالات الإعراب، الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ, ط١, مطبعة الجاحظ: ١٩٩٣م.
- موسوعة أعلام القرن العشرين، حميد المطبعي, ط١, وزارة الثقافة والإعلام, دار الشؤون الثقافية, بغداد, ١٩٩٦م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د. خديجة الحديثي, منشورات وزارة الثقافة والإعلام, الجمهورية العراقية, دار الرشيد: ١٩٨١م.
- النحو في شروح المعلقات، د. موسى حسين الموسوي, ط١, مركز عبادي للطباعة والنشر, صنعاء, اليمن: ٢٠٠٥م.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري, تحقيق: محمد علي الصباغ, دار الكتب العلمية،(د.ت).
- نظرات في أخطاء المنشئين، محمد جعفر الكرباسيّ, مطبعة الآداب, النجف الأشرف: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، د. أحمد مكي الأنصاري, ط١, طبع بمطابع أبي الفتوح, دار القبلة للطباعة الإسلامية, (د.ت).
- نقض كتاب في الشعر الجاهلي، السيد محمد الخضر حسين, المطبعة السلفية: ١٣٤٥هـ.
- نهج التقى، مطبوع بهامش كتاب شرح قطر الندى، محمد جعفر الكرباسيّ, دار المستقبل للطباعة والنشر, النجف الأشرف: ٢٠٠٣م.
- النوادر في اللغة، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري, تعليق: سعيد الخوري, نشر دار الكتب العربي, بيروت, لبنان، ١٨٩٤م.
- هبة الحازم في شرح ألفية ابن مالك لإبن الناظم: الشيخ محمد جعفر الكرباسيّ, دار المستقبل للطباعة والنشر: ٢٠٠٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي, تحقيق: أحمد شمس الدين, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: ١٤١٨هـ- ١٩٩٩م.
- الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان, (دمط): ١٩٧٦م.

الرسائل الجامعية:

- أثر معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج في الكشاف للزمخشري دراسة نحوية، سعدون احمد علي، أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد- كلية التربية(ابن رشد): ٢٠٠٢م.
- البحث اللغوي والنحوي عند محمد الخضر حسين, كريم أحمد جواد, أطروحة دكتوراه, الجامعة المستنصرية- كلية الآداب: ١٩٩٨م.
- الترجيح النحوي في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، محسن حسين على أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد، كلية الآداب: ٢٠٠١م.
- القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي، حامد عبد المحسن, أطروحة دكتوراه, الجامعة المستنصرية: ١٩٩٦م.
- الدرس النحوي في تفسير الميزان، رحيم كريم علي, رسالة ماجستير, جامعة بابل: ٢٠٠٢م.
- النسفي نحويا من خلال تفسيره مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حامد عبد المحسن, رسالة ماجستير, الجامعة المستنصرية- كلية الآداب: ١٩٩٠.

الصحف والمجلات:

- جريدة العدل العدد(٢٢) ١٩٨٦(لغتنا الجميلة: محمد جعفر الكرباسيّ).
- مجلة كلية الفقه العدد(١) السنة الأولى,١٣٩٩هـ-١٩٧٩م (رأي في أصول النحو: مصطفى جمال الدين).
- مجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٧٤(أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه: رمضان عبد التواب.
- مجلة المورد العدد(١) مجلد(٨) ١٩٨٠(شعر العجير السلولي).

الكتب المخطوطة

- المصباح في النحو، المطّرزي، مكتبة أمير المؤمنين، تسلسل١٧، خزانة١٠.
- النحو في لهجة قيس، د.خليل إبراهيم العطية، المكتبة الخاصة للأستاذ الدكتور علي ناصر غالب.